رسائل في علم النسب

٤

الوَضْعُ فِي النَّسَبِ

تأليف

الحسين بن حيدر بن محبوب الهاشمي

١٤٣٤هـ

شكر وعرفان

قرأ هذه الرسالة قبل نشرها بعضُ المحققين الباحثين في التراث العربي والإسلامي ، فبعضهم كتب إليَّ بملاحظاته وجعلني في حلٍّ من أمري .. فلا يلزمني رأيه كما لا يلزمه رأي ، فغيَّرتُ أشياء ، وأبقيت على أشياء أخر ، وحفظاً للجميل فإني أشكر كل أولئك الذين قرأوا هذه الرسالة ، فصححوا خطأها ، وقوَّموا عِوَجَها ، وأبدوا النصح لكاتبها .. وأخصُّ بالذِّكْر :

- الدكتور فائز بن موسى البدراني .
- السيد علاء بن عبد العزيز الموسوي .
- الدكتور سعيد بن وليد طولة .
- الشيخ سعد بن إبراهيم العتيبي .
- السيد عبد العزيز بن صبري راجح .

أسأل الله العلي القدير أن ينفع بها ..

تعريف الوضع في النسب

هو إدراجُ أجنبيّ في قومٍ أو اندراجه ، وإلصاقه بهم أو التصاقه ، أو نفي نفْسٍ عن نسبها أو انتفائها ، فالوضع له جهتان :

1. جهة الإناطة أو الاستلاطة [1] .
2. وجهة النفي .

فللكذب في النسب طرفان سالبان ، لأن اندراج الأجنبي في غير أصله وإلصاقه بغير شجرته ، يستلزم ويتضمن نفيه عن أصله ، واقتلاعه مِن مَنْبَتِه ، فإلصاق فلان بنسب ليس له ، معناه إن يشغل حيزاً في ذاك النسب بلا وجه حق ، وهو يقتضي ويستلزم أن يُوجد حَيّز شاغر في المقابل ، قد أُفرغ بلا وجه حق ، بعد أن كان مشغولاً بصاحبه ، إذْ الثُّبُوتُ وَالانْتِفَاءُ ضِدَّانِ، والنَّسب الصحيح لا يقوم مع النقِيْضَيْن ، ثم إنَّ الثُّبوتَ مُتقدمٌ على النفي ، لأنَّ نسبَ المنتفي عن أبيه معلومٌ سابقاً ، أمَّا مجهول النَّسب فهو الذي تَقَدَّم لديه النَّفْيُ على الثبوتِ ، ولِذا جازتْ في حقه الدِّعوى دون أن تجوز في حق معلوم النسب . ولأجل هذا التحرُك مِن حيزٍ إلى حيزٍ آخر ، وتفريغ حيزٍ بعد امتلاء ، ومحاولة إشغال آخر ، كان كلا طرفي دعوى النسب ، الانتفاء والإلتصاق ، إنما هما كَذِبٌ ، وبَغْيٌ ، وظُلْمٌ ، وعُدوانٌ ، وإثمٌ ، وتَعَدِي ، وكلاهما في عُرْفُ الشريعةِ كفرٌ .

فالوضع في الأنساب إذن إلحاق ذيلٍ برأس غريب ، وإلصاق فرعٍ بأصلٍ أجنبي ، واقتلاع عِرْقٍ مِن مَوْضِعِه وغَرْسِه في مَوْضِعٍ آخر ، ونِسْبَةُ وَلدٍ لِغيرِ ماءِ أبيه ، فهو لذلك قبيحٌ شديدُ القبح ، نتنٌ شديدُ النتانةِ ، منكرٌ شديد النَّكارة .

وهذا الملحق يسمى في الاصطلاح بِالدِّعي ، وجمعه أدعياء ، فالدِّعيُّ : المتّهم فى نَسَبِهِ ، المنسوب إلى غيرِ أبيه، والدِّعْوَة في النسب بِكسرِ الدَّالِ ، والدَّعْوَةُ إلى الطَّعام تكون بِفتح الدال. كقول أحدهم في الخمر ينهي أن تُطبخ أو أن تُخلط بماء :

لا تَشِــتها بــالّتى كَرِهَـــتْ هِـــيَ تَــأْبَى دِعْـــوَةَ النَّسَــبِ

وفي نسب فلان دَعْوة أَي دَعْوَى ، والدِّعْوة ، ادِّعاءُ الوَلدِ الدَّعِيّ غير أَبيه ، يقال : دَعِيُّ بيّنُ الدِّعْوة والدِّعاوَة ، فالمدَّعَى المُتَّهَمُ في نسبَه وهو الدَّعِيُّ . وما كل دعيٍّ يكون مُتّهماً ، فالدّعيُّ في عرفهم أيضاً : المتَبَنّى ، الذي تَبَنّاه رجلٌ فدعاه ابنَه ، ونسبُه إلى غير والده ، وإنْ كان

---

[1] أناط فلانٌ عمراً بزيد ، أي نسبه إليه وجعل مآل نِسْبته إليه . واستلاط فلانٌ عمراً ، أي نسبه إلى نفسه ، فالالتياطُ : أن يلتاط الإنسان ولداً ليس له فيَدّعيه ، تقولُ: التْاطَهُ واستلاطه

مْعروف النَّسَبِ كَحَالِ زيد بن حارثة الكلبي مع رسول الله [٢]. فَالدَّعِيُّ ، وَاللَّصِيْقُ ، والزَّنِيْمُ ، والمَنُوْطُ ، والدَّخِيْلُ ، كل ذلك بمعنى المُدْرَجُ المُلحقُ بِالقوم وهو ليس منهم ، أكان هو من ألصق نفسه بهم أم كان ذلك بفعل غيره.

(٢) زيد بن حارثة الكلبي ، أسترقه قومٌ حتى انتهى أمره إلى النبي صَلى الله عليه وآله وسلم ، فعُرف بين الناس بزيد بن محمد ، حتى نزل القرآن بالنهي عن ذلك ، فنُسب إلى أبيه وقومه .

حُكْم الشريعة

وردتْ نصوصُ الشَّريعة محذرةً مِن الكذبِ في النسبِ ، والكذبُ في النسب يعني إما أن يدَّعي الإنسانُ لغير أبيه ، وإما أن ينفي نفسه من أبيه ، وكلاهما يتضمن الآخر ويستلزمه ، فالمدعي منتفي ، والمنتفي مدَّعي ، وقد جعلتْ نصوص الشريعة ذلك الكاذب :

- مرَّةً ملعوناً [٣].
- ومرَّةً كافراً [٤].
- ومرَّةً محروماً مِن الجنَّة .

وهذه الأوصاف تلحقُ الفاعل ، وتلحق المفعول لأجله ، أي أنها تلحق تاجرَ الأنساب صاحبَ الحانوت ، وتلحق العميل الذي يشتري النَّسبَ ، وهما ملعونان حتى لو فُرِضَ انتفاء الأُجْرَة ، كالحال في شارب الخمر وبائعها ، ولا فرق . فَمَنْ كان جاهلاً بالحكم فقد تبين له، ومَنْ كان لا يريد أن يعلم أو أنه يتجاهل الحكم الشرعي، فإنَّ الله تعالى لا يعذر بالجهل ، فكيف بمن يتجاهل؟

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ :

- (اثْنَتَانِ فِي النَّاسِ هُمَا بِهِمْ كُفْرٌ ، الطَّعْنُ فِي النَّسَبِ ، وَالنِّيَاحَةُ عَلَى الْمَيِّتِ) [٥].
- (مَنْ انْتَسَبَ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ ، أَوْ تَوَلَّى غَيْرَ مَوَالِيهِ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ ، وَالْمَلَائِكَةِ ، وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ) [٦].
- (مَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ غَيْرُ أَبِيهِ فَالْجَنَّةُ عَلَيْهِ حَرَامٌ) [٧].
- (مَن ادَّعَى إلى غير أبيه فلَيس منا ، وَمَن ادَّعَى ما لَيَس لَه فلَيس منا ، ومَن رَمَى رَجُلاً بِالكفرِ ، أو رمَاه بِالفِسْقِ ، لم يكن صاحبه كذلك ، رُدَّتْ عليه) [٨] .
- (لَعَنَ اللهُ الدَّاخِلَ فِينَا بِغَيرِ نَسَبٍ ، والخارِجَ مِنَّا بِغيرِ سَبَبٍ) [٩].
- (من ادعى نسبا لا يعرف كفر بالله ، وانتفاء من نسب وإن دق كفر بالله) [١٠].

---

(٣) اللعنُ معناه البعد عن الله والطرد من رحمته .

(٤) المراد بالكفر هنا هو كفر دون كفر ، أو الذي اصطلحوا على تسميته بالكفر الأصغر ، وكونهم اصطلحوا على تسميته بالأصغر إنما هو في مقابل الأكبر الذي هو الكفر الاعتقادي ، فلا ينبغي التهاون معه واستصغاره ، لأنه موجب للعن ولغضب الله تعالى .

(٥) رواه أحمد في مسنده ، ومسلم في صحيحه ، وابن أبي شيبة ، وابن مندة في كتابه الإيمان .

(٦) هذا لفظ رواية ابن ماجة في سننه ، وهو صحيح باتفاق ، وله ألفاظ وشواهد في كتب السنة .

(٧) رواه البخاري في جامعه ومسلم في صحيحه وغيرهم كأبي داود وابن ماجة في السنن وابن أبي شيبة وعبد الرزاق . وقوله : (مَنْ ادَّعَى) أَيْ اِنْتَسَبَ ، وَرَضِيَ أَنْ يَنْسُبهُ النَّاس إِلَى غَيْر أَبِيهِ .

(٨) مستخرج أبي عوانة ، وكتاب الإيمان لابن مندة .

(٩) حديث مشهور ، صنَّفه بعض العلماء من الضعيف بعضهم من الموضوع ، إلا أن معناه صحيح ، وله شواهد ثابتة .

أما عن الخبر الضَّعيفِ الذي رُويَ عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ (مَن انتسبَ إلى تِسعَة آباء كُفَّار ، يُرِيدُ بهم كَرَمَاً وَعِزّاً ، فَهَو عَاشِرُهُم في النَّارِ) [11] فالحق جواز ذكر عمود النسب ، خلافاً لمن كرهه مطلقاً ، فإنَّ محل الكراهة ما إذا أورده الإنسانُ على طريق المفاخرة بهم وبفعالهم ووبقصد المشاجرة ، فلا يجوز الانتفاء من النسب ، وعدم ذكر العمود مِن صُوَر الانتفاء . والمراد بالعدد التكثير لا التحديد . هذا إن صَحَّ الخبر عن رسول الله. وَرُوِيَ عنه (مَن تَعَزَّى بعَزَاء الجاهلية فأعِضُّوه بِهَنِ أبيه ولا تكْنُوا) ، وليس فيه الانتفاء عن النسب ، وإنما المقصود به ترك أعمال الجاهليين والتي منها الكبر والتفاخر بالآباء ، وفي الحديث دلالة على ما ذكرنا ، وقد تأثر الفقهاء بمثل هذه الأحاديث الضعيفة فقالوا : "نَسَبُ الْإِنْسَانِ مِنْ قِبَلِ أَبِيهِ إلَى أَقْصَى أَبٍ فِي الْإِسْلَامِ ، فَهُوَ مِنْ أَهْلِ بَيْتِ نِسْبَتِهِ" .

وحفظ النسب أحد المقاصد الشرعِيَّة الكُبرى ، التي هي الأديان ، والنفوس ، والنسل ، والعقول ، والأموال ، وحِفظُ النسل يتضمن :

أ- حِفْظُ النَّوعِ . لئلا ينقرض النوعُ .

ب- حِفْظُ العِرْضِ . لئلا يُدَنَّس أو يُسب العِرْضُ .

ت- حِفْظُ النَّسبِ . وحفظ النسب يكون مِن جهتين اثنتين :

حفظه من جهة الوجود . وحفظه من جهة الوجود يكون مِن عِدَّة مسالك ، منها أن يُقِر الفرعُ بأصلِه وينتسب إليه ، وأن يُقِر الأصلُ بِفرعِه ويَنْسُبه إلى نفسِهِ . وكذلك حفظه بمعنى المحافظة عليه حتى يبقى النسب نقيَّاً .

حفظه مِن جِهَةِ العَدَم . وحفظه مِن جهة العَدَمِ يكون مِن عدَّة مسالك ، منها ألا ينتفي الفرعُ عن أصْلِه . وألا يتبرأ الأصلُ مِن فَرْعِه .

وأوجبتْ الشريعةُ العقوبة على الذي يُلحِق الضَّرر بهذه المقاصد ، ويعتدي على هذه الضروريات ، وهذه العقوبة صغيرها في الدنيا ، وعظيمها في الآخرة .

*

قد حرص علماءُ الشريعةِ على ثبوت النَّسَبِ للولدِ ، ولذا قال فقهاءُ الحنفية وغيرُهم : إنَّ النَّسَبَ يُحْتَاطُ فِي إثْبَاتِه. أو : إنَّ النَّسَبَ يُحتال لإثباته مهما أمكن. وكلامهم هذا لا يفهم منه المغامرة في تصحيح دعاوى الأدعياء بِدعوى الاحتياط ، أو بِطرق لا تُقرُّها الشرائع ، فلا يفهم من

([10]) رواه الطبراني في الأوسط ، والبزار ، والخلال في سننه ، وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب .

([11]) رواه أحمد في مسنده وأبو يعلى الموصلي والطبراني في الأوسط والبيهقي في الشعب وابن قانع في معجمه ، قال ابن حجر : إسناده حسن ، وضعَّفه الألباني وغيره .

كلامهم أنَّهم يقصدون به الأدعياء والكذابين . كما أن كلمة يُحتال يقصدون بها بذل أقصى الجهد في المحاولة لإثبات النسب للمولود ، فمقصودهم إنما هو المولود لا بذل العون للوضَّاعِين والأدعِياء . فالمولود ـ حديث الولادة ـ لا بُدَّ مِن السعيِ عاجلاً في إثبات نَسَبِه من غير تواني ما أمكن ذلك ، وقد ثبت الفراشُ/النكاح الذي هو سَبَبُ ثبوت النسبِ ، سواءٌ أكان النِّكاحُ صَحِيْحَاً ، أمْ كان النكاح به شُبْهة، قال ابنُ عابدِين خاتمةُ محققي الحنفية : "والإمكان هنا بسبق التزوج بها سِرَّاً بِمَهْرٍ يسير ، وجهراً بِأكثر سُمْعَة وَيَقَعُ ذلك كثيراً ".

وكذا في خصوص اللقيط ما لو تحصَّل شك في نسبه فإنه يُبْنى على هذا الشك ، حفظاً للنسب وللإرث ، وتُصَدَّق ادعاء فلان له .

وأما من له نَسَبٌ سابقٌ معلوم وقد بلغ مبلغ الرجال ، أو تصرمتْ عليه الأجيال ، فهذا ليس بإمكانه ، ولا بإمكانِ أحَدٍ أن ينتقل به إلى نَسَبٍ آخرَ ، لأن المعلوم لا يُنتقل به إلى المجهول ، والمثبت لا يتحول إلى النفي ، والموجود لا يلحقه العدم ، لأن الكذب في النسب معناه : إناطةُ نسبٍ ، تستلزم هذه الإناطةُ وتتضمن نفيُ نسبٍ آخرَ ، في شأن النفس أو في الغير . فدعوى النسب لا تخلو من نفي نسب وإيجاب آخر ، وهذا يعني أن ينفي نسباً معلوماً ومشهوراً ويستعيض به نسباً آخر يستحدثه .

إلا إذا استلحقه رجلٌ بِنَفْسِه ، فإنه ينْظر في دعواه تلك وِفْقَ شَوْرِ الشَّرِيعة ، وهو ما يُعْرف في اصطلاح أهل القانون والشرائع بالإقرار الأصلي/المباشر ، أي إقرار بالنسب على النفس ، وتحميل النَّسبِ على نَفْسِ المُقِر .

أمَّا أنْ يَدَّعيه شَخْصٌ لأبيه ليكون له أخاً وهو الإقرار الفَرْعِي/الغير مباشر ، أي إقرار بالنسب على الغير ، فهذا الإقرار فيه تحميل النسب على غيرِ المُقِر ، كأن يُقِرَّ شخصٌ بأنَّ فلاناً أخوه ، فالإقرار هنا فيه تحميل النسب على الأب ، أو يُقِرَّ أنَّه عمه فهذا تحميل النسب على الجَدِّ . أو أنْ يُلْحِقَ هو نفسَه بقومٍ ، فهذا كله مردُودٌ وغيرُ مقبولٍ لَدَى أهلِ الشرائع وأصحاب الأعراف المُعْتَبَرَة . وله أمثلة قد أعرضنا عن ذكرها .

**

ومجهولُ النَّسَبِ هو الصغير الذي لا يُعرف له أبٌ ذَكَر ، فغاية نسبه أنه منسوبٌ إلى أنثى وهي أمه ، أو أنه وُجِدَ مطروحاً على الطريق وهو اللقيط ، فلا يُعْرف له أب ولا أم ، فمجهول النسب هو الذي لا تُعلم له نِسْبَةٌ.

ولذا فإن الشريعة استحبت إعلان النكاح ، لأن به يثبت النسب للأولاد ، ومن ثَمَّ يلزم استحقاق الإرث ، ولذا فإن الشريعة ألحقتْ الولد بصاحب الفِراش ، فالولد للفراش ، ومن ولد له ولد على فراشه فليس له أن ينكِره ، لِحُكم الشارعِ ، فإنكاره لا يزيل حكمَ الشارعِ ، وإلا لأدى ذلك إلى عدم استقرار الأنساب .

أما الزنا فلا يثبت به نسبٌ ألبتة عند أهل الشرائع ، لأنَّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قال : "الولدُ لِلْفِرَاشِ ، وَلِلْعَاهِرِ الحَجَرُ" . والزنا ليس بفراش حتى يثبت به نسبٌ ، فليس للعاهرِ سوى الحَجَرَ .

فيُشترط في الاقرار بالولد الصغير ثلاثة شروط :

١) إمكان البُنُوَّة . إذ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمُدَّعِي فِي سِنٍّ بِحَيْثُ يَكُونُ ذَلِكَ الْوَلَدُ صَالِحًا لَأَنْ يَكُونَ وَلَدَهُ ، أَيْ إذَا كَانَ الْمُقِرُّ رَجُلًا ، بِأَنْ يَكُونَ أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ الْوَلَدِ بِأَقلِ سنٍ يمكن معه البُلوغ بِحَسَبِ عَرْضِ بلده .

٢) جهالة نسب الصغير فِي بَلْدَةِ مَوْضِعِ الْإِقْرَارِ وَالدَّعْوَى. فهذا هو مَحَلُّ ثُبُوتِ النَّسَبِ بِالإِقْرَارِ ، بِخِلَافِ ثَابِتِ النَّسَبِ ، لِأَنَّ إقْرَارَهُ بِهِ يَتَضَمَّنُ إبْطَالَ نَسَبِهِ المعروفِ وَسَلْبِهِ منه .

٣) عدم المنازع .

أَمَّا التصديق فلا يشترطونه في الصغير لعدمِ الاهليّة ، لِأَنَّ غيرَ الْمُمَيِّزِ فِي يَدِ الْغَيرِ بِمَنزِلَةِ البَهِيمَةِ ، وَتَصدِيقُهُ غَيرُ مُعتَبَرٍ بِخِلَافِ الْمُمَيِّزِ ، لِأَنَّهُ فِي يَدِ نَفْسِهِ . فلو بلغَ الصغير فَأَنْكَرَ لم يقبل. ولكن لابُد في الكبيرِ مِن التصْدِيق. وكذا في غيره مِن الانساب .

مراتبُ النَّسَّابِين

المرتبة الأولى : ركنٌ من أركان النسب ، وهو نسابةٌ حافظٌ حاكمٌ ، ضابطٌ مُتقِنٌ ، محققٌ محررٌ، مدققٌ ، فطنٌ ، ثَبْتٌ ، يتحرى الصواب ، يقِظٌ غير مغفل ، ولا ينطلي عليه الوهم ، مجتهدٌ مستقل ، عارفٌ بأسرار الأنسابِ ولطائفها ، ومكامنِ العِلل ومناكير السلاسل ، موضوعي متجردٌ من الهوى ، ثقةٌ لا يكذب ، آخذٌ بميثاقِ أهلِ النسب ، حافظٌ لقانون المهنة ، غيرُ خارجٍ عنه ، ينقِّبُ في البلادِ ، تُضْرَبُ إليه الأكبادُ ، له إحاطة بالأنساب ومعادن الناس ، وعلى خبرة بالتاريخ والتراجم ، جامع بين الرواية والدراية ، أجاز له نسابةٌ معتبرٌ من مشايخه ، إجازة رواية ودراية ، ولا عبرة بإجازة لم تكُ عن امتحان ، وإلا كانت مطعن للمجيز والمجاز.[12] فهذا خليق لأن يكون أحد المجدّدين الأبدال الذين يُجدّدُ اللهُ بهم دينه كل مئةعام ، كما أخبر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ:"يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُهُ ، يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغَالِينَ ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ"[13] ، والدِّينُ يشمل العلوم الشرعية وما دار في أفلاكها من العلوم والفنون ، التي هي خادمة للعلوم الشرعية .

المرتبة الثانية : نسابةٌ حافظٌ للأنساب ، عالم بمعادن الناس ، إلا أنه صاحبُ هوى ، غير متجرِّدٍ من الهوى المذهبي أو الطائفي أو الدنيوي أو الكيدي ، فهو غيرُ عابئٍ بالميثاق ، مخالفٌ للقانون ، يتعمَّد الوضع والتزوير ، يُصَحِّحُ الكذبَ ، ويُكذِّبُ الصَّحِيحَ ، ويتذرع بالحيل المحرمة، وهؤلاء أصناف : فهم يفعلون ذلك إما لحقدٍ في قلوبِهم ، وَلِغِلٍ يَمْلأُ صُدورَهُم، وإمَّا لأجْلِ الاقتيات ، وإمَّا لأجْلِ الشُّهرَةَ مع الاقتيات ، وإما لسبب مركب من هذه الأسباب . ولبعضهم جهود في تأليف الكتب ، ورسم المشجرات ، وإصدار قرارات . قد اغتر بهم بعضُ العوام فصدقوهم ، وهرِعَ إليهم الأدعياء فآووهم . وهؤلاء مِن جند إبليس في كل قرن .

المرتبة الثالثة : ناسِبٌ هاوٍ غير متخصص ، ويُسمى ناسب تجوزاً لا حقيقةً ، وهو المشتغل بِعلم النَّسب بلا قانون ولا ميثاق ، الذي يُصدِّق كل ما يقرأ أو يسمع ، ويحكي كل ما يطرق

---

(١٢) الإجازات الحاصلة في هذه الأزمان إنما هي أشبه ما تكون بالشهادات الفخرية التي يتبرك بها ، وإلا فإنها لا تقدم شيئاً ولا تؤخر كما هو معلوم ومشاهد .

(١٣) ضعفه البعض لأمور في الأسانيد رأوا أنها من المضعفات ، ولأجل أن بعض حملة العلم كانوا فساقاً وربما كفرة فجرة ، فقالوا هذه علة تقدح في المتن ، ولكنه إن شاء الله صحيح بمجموع طرقه ، وصحيح لأجل معناه أيضاً فلا نكارة ولا علة في المتن ، وحمل العلم حملان ، أحدهما حمل أداء والآخر فقه يلقيه الله في روع الأتقياء ، وحكمة يخص الله بها المحسنين ، وهو المعنى المقصود ، وفي نفس الحديث ما يدل على ذلك ، ويدل على أن المراد غير الغالين أصحاب التحريف ، وغير المبطلين أصحاب النحلات ، وغير الجاهلين أصحاب التأويل ، وكل أولئك من حملة العلم ، ولكنهم ليسوا من العدول المجددين أهل الله تعالى .

سمعه ، من غير تحرٍ للحقيقة أو للصدق ، وهو النَّاسب الجمَّاع ، وأهل هذه المرتبة ليسوا صنفاً واحداً ، فهُم :

- إما حمقَى .
- وإما سُذَّج سطحيون .
- وإما لغرض التأليف في الأنساب للاقتيات .
- وإما هدفهم إرضاء الناس وكَسْبَهم والشُهرة ، على حساب الحقيقة والواقع .
- وإما كل ذلك .

ولبعض جُمَّاع الأنساب مؤلفات جيدّة ، لأجل أن هدفهم كان حفظ الأنساب ، فهذا قصدهم ، فقاموا بجولات ميدانية ، ونحن نجد عذراً لمثل هؤلاء ، فقد قصدوا خيراً ، ولم يكونوا قاصدين للإسهام في الغلط ، فكان علينا شكرهم ، والثناء على كتبهم ، مع تبيين خطئهم فيها ، وإنما أحوج التقسيم إلى وضعهم ضمن هذه المرتبة لنزولهم عن المرتبة الأولى ، ولترفعهم عن المرتبة الثانية التي هي من مراتب أهل الخِسة .

وفي حالة جمع الأنساب فإنه يجب على الكاتب أن يتخيَّر الألفاظ ، وألا يجزم في مواطن الشك أو الظن .

أما أولئك النوابت ، فهم إنما يقصدون الجمع ، والجمع فقط ، وإن تأكَّد لهم الخطأ والغلط ، فكل واحد منهم يطمح لأن يقال عنه : النسَّابة الموسوعي ، أو النسابة الجامع ، وقد قيل . فهم لا همَّ له سوى جمع السلاسل والأنساب ، باسم الموسوعات الكبيرة ، والمؤلفات الجامعة المغنية ، التي عجز عن تأليفها الجهابذة ـ في زعمهم ـ من القدماء والمحدثين ، ولكن العلماء الثقات الجهابذة المتقنين ، إنما تركوا الغثاء وانشغلوا بالعلم النافع ، فعليه أن يعِي تماماً أن هذه الطريقة غير مرضية للناس على المدى البعيد ، وإن هو وَجَدَ قوماً قد فرحوا بها ، وشرذمة قد صفَّقتْ له ، فإنما يفعلون ذلك لأجل ورقة أو ورقتين ضمن موسوعته العظيمة. (١٤)

المرتبة الأخيرة : هي مرتبة أهل الشَّغَبِ ، أو أهل الجَدَلِ المذموم ، وأغلبهم حديثة أسنانهم ، وينتشرون بكثرة في الإنترنت ومواقع الأنساب ، ويتصفون بسفاهة الأحلام ، وسخافة الأخلاق ، وبذاءة اللألسن ، وهؤلاء المشاغبون الجدليون لهم دوافع كثيرة ، لأجلها هم على أصناف :

(١٤) قد اعرضنا عن ذكر أمثلة ، إذ ليس الغرض من هذه الرسالة التشهير بأحد .

- صِنْفٌ يتعلم النَّسبَ لمجرد الشغب ، ولغاية إشغال الناس ، ومنهج أهل الشغب والجدل قائم على السفسطة ، ليس في جعباتهم غير المكاء والتصدية.
- صنفٌ إنما غرضه إبراز نفسه بالشغب والجدل المذموم والمخالفة ، إمَّا لأنه تبين له من نفسه عدم إتقان وقلة بضاعة ، وإمَّا نتوقاً للشُهْرة ، ولكن هذه الطريقة لا تخفى على الناس وإن ظنوا ذلك .

وليس الغرض من تعلم النسب صياغة الأختام ، وتميق العبارات على الورق الفاخر الملون ، وادخال الدهشة على قلوب المغفلين والبلهاء بنحو : فعلنا ، ونظرنا ، وتبين لنا ، وتحققنا .. وغير ذلك من الألفاظ الخادعة ، والعبارات التي لا محل لها من الإعراب ، والإنشاء الأعجمي ، والمنهج المخالف لأهل الميثاق ، وأحياناً بسرد عبارات لا يفهم منها شيء ألبتة قط أبداً ، فيحسب الجاهل أن ذلك من أضرب البلاغة التي قَصُرَ عقلُه عن فهمها ، ومن ألوان البديع الذي عميت بصيرته عن تمييزها وإدراك طيفها ، وما هي في الحقيقة إلا سخافات وحماقات لا يجهلها العالمون ، ولا تنطلي على أصحاب الشأن . وإنما كان علم النسب لأجل حاجة البشرية إليه شأنه في ذلك شأن غيره من العلوم الإنسانية ، وقد بينا ذلك في بعض رسائلنا . ثم من الذي نَصَّبَ تلك الشراذم على البشرية ، ومن جعلها على أمة محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ؟ .

ونتيجة هذه المراتب التي للنسابين فإن كتب الأنساب نتنزل عليها ، فتكون مرتبة وفق هذا الترتيب .

فمنها التي يعدها النسابون حُجَّةً يُحتجون بها ، فهي مُعْتمدةً عند أهل العلم ، يعولون عليها ، ويرجعون إليها .

ومنها التي لا قيمة لها ، ولا يُعتَّد بها ، ولا يُعَوَّل عليها .

ومنها التي هي بيْن بيْن .

أقسام الأنساب

فالأنساب إذن ليست على درجةٍ واحدةٍ ، ولكنها تنقسم في عُرف علماء النسب إلى أقسامٍ أربعة ، وهي :

القسم الأول : النَّسبُ الثابت . ويقال فيه : النسب الصحيح ، وهو النسب الذي تأكد ثبوته بسلسلة صحيحة ، مجمع على صحتها من قِبَل النسابين المحققين . والعلماء يعبرون عن هذا النسب بقولهم : نسبٌ صحيحٌ ثابتٌ . أو أنَّهم يكتفون بأحدِ اللفظين ، فيقولون : نسبٌ صحيحٌ . نسبٌ ثابتٌ .

القسم الثاني : النَّسبُ المشهور . وهو النسب الذي اشتهر واستفاض بين الناس ، ولا سيما بين القبيلة نفسها ، إلا أنَّ أصحابَ هذا النسب لا يُعرف اتصالُ نسبهم بالقبيلة ، فالقبيلةُ تُقرُّ لهم بالنسبِ ، ولا وجه لنفيهم عنه ، غير أنهم ليس بأيديهم سلسلة تبين الانتساب ، ولا عموداً يشير إلى الأسباب .

وهذا القسم والذي قبله لا يُفرِّق بينهما إلا علماءُ النسب ، وإلا فإنهما قسم واحد عند غيرهم ، وينبغي أن يُعلم أن شهرة النسب قد تكون غير أصليَّة ، أي أن النِّسبة إنما لحقت بالإنسان لأنه مولى القوم لا أنه من أنفسهم ، وقد تكون بسبب اختلاطه بالقبيلة ، أو بسبب مجاورته للقوم في السكنى ، ومهمة النسابة المحقق المحرر أن يبيِّن كل ذلك بعبارة تكون في غاية الوضوح والدلالة ، وهذا القسم والذي قبله يعرف عند النسابين **بالنسب الصريح** ، كقول أهل النسب: إن عدنان هو صريح ولد إسماعيل ، وإن نزار بن معد هو صريح ولد معد.

القسم الثالث : النَّسبُ المقبول . وهو النسب الذي أثبته قومٌ مِن نفسِ القبيلة الذين هم أصحابُ الشأن ، ونفاه قومٌ مِن نفس تلك القبيلة ، فالإثبات والنفي فيه متساويان ، فهما جهتان متقابلتان متضادتان ، فصار مقبولاً لأجل التساوي بين التضاد ، ولأجل أن هذا التضاد مِن نفس جسد القوم أصحاب الشأن ، لا مِن قوم آخرين ، وإلا فإنَّ القول هو قول أصحاب الشأن دون الغرباء ، سواء أكان إثباتاً أم نفياً ، فالقول قولهم . والعلماء يعبرون عن هذا النسب بقولهم : نسبٌ فيه خِلاف. ويعبرون عنه كذلك بقولهم : (صَحَّ عن النسابة فلان) . وهذا يعني أنَّ النَّسب قد ثبت عن هذا ولم يثبت عند نسابة آخر . وهو ما يعني حصول الخلاف بين النسَّابين . وأنت ترى أن أكثر كلام أهل النسب في الأخذ والرد بينهم إنما يرد على هذا النوع من الأنساب ، كقولهم : (فلانٌ في عَقِبه خلاف) ، (فلانٌ فيه نَظَر).

القسم الرابع : النَّسبُ المردُودُ . وهو النسبُ المكذوبُ ، والسلسلةُ الموضوعة ، والشجرة التي ليس لها أصل ، وهو نسبٌ وَضَعَهُ كذوبٌ ، وألصقه بقومٍ ، إلا أنَّ القومَ عملوا على إبطاله ، وأنكروه ولم يعرفوه ، ونفوه عن شجرتهم ولم يثبتوه .

وهذا القسم الأخير هو المعني في رسالتنا هذه ، فالنسب الموضوع لابد له من ثلاثة أركان ، نِسْبَة موضوعة مكذوبة ، وواضع للنِسْبَةِ كذوبٌ ، وموضوع له أو عليه .

❋❋

ثبوت النسب عند علماء النسب

ويثبتُ النسبُ بِالعلاماتِ الواضحاتِ ، وبِالبيناتِ الثابتاتِ ، ولا يثبتُ بالشُّبُهاتِ ، لِما يترتب عليه من حقوق ، واستحقاقات ، ومعاملات ، وقد عدَّ علماءُ النَّسبِ خَمْسَ طُرائقٍ لِثبوته :

الطريق الأول : اسْتِفَاضَةُ النسب وشُهْرتِهِ في بلده ، شُهْرَةً تُثْمِرُ علماً ، واستفاضةً بين عَدَدٍ مِن النَّاسِ يقعُ العِلمُ بِخبرِهم أو الظَّن القَوِي ، ويؤمن توافقهم على الكذب ، مع عدم المُعَارِض . والاسْتِفَاضَةُ تعني التَّسَامع ، وهي مِنْ أَظْهَرِ الْبَيِّنَاتِ ، ونَتوفُّرِ الدَّوَاعِي إِلَى نَقْلِهَا ، وإنَّما خَصُّوها بالتسامع ، لأنَّ النَّسَبَ أَمْرٌ لاَ مَدْخَلَ لِلرُّؤْيَةِ فِيه .

وَصُورَتها فِي التَّحَمُّلِ ، أَنْ يَسْمَعَ الشَّاهدُ أَنَّ فلاناً يَنْتَسِبُ إِلَى الشَّخْصِ أَوْ القَبِيلَةِ ، وأنه قد اسْتَفَاضَ بين الناسِ ، وَأَنَّ النَّاسَ يَنْسُبُونَهُ إِلَى ذَلِكَ ، وأَنَّ ذَلِكَ امْتَدَّ مُدَّةً يَغلِبُ عَلَى الظَّنِّ صِحَّته . فيُكْتَفَى بِالِانْتِسَابِ ، وَنِسْبَةِ النَّاسِ.

ويجب التنبه إلى أن الاستفاضة يجب أن تكون في بلدته أو قبيلته ، لا تلك المزعومة والتي تكون في مهجَرِهِ ، بلدة أم قبيلة ، أو أن يفتعل الشهرةَ شخصٌ في الأسرة دون أن تكون الشُهرة لأسرته مِن قَبل! ، وهذه الصورة الأخيرة شايعة في هذه الأزمان مع النَّسبِ النبوي الشريف، حفظه الله ، فالحاصل أن للشهرة ضوابط وليس الحديث فيها مُرْسلاً . [15]

وإنما ذكروا الشهرة بالاستفاضة دون الشهرة بالتواتر ، لأنها البداية التي يثبت بها النكاحُ ، والولادةُ ، والنسبُ ، والموتُ ، أما التواتر فاشتراطه عسير جداً ، وهو يعني أن ينتشر الخبر في الأصقاع والأقاليم كافة ، وهذا إنما يحصل مخفوراً بالاعجاز ، كمولد نبي الله المسيح عيسى بن مريم عليهما السلام ، فالاستفاضة عامة ، والتواتر يكون في بعض الحالات ، ولو اشترط التواتر لما كان بالإمكان اثبات نسب أَحَدٍ ، ثم لا مانع في أن تَقْوَى الاستفاضة حتى تصل إلى حَدِّ التواتر ، كما تواتر أن إبراهيم عليه السلام قد ولد الأمتيْن العربية والعبْرِيَّة ، وأَنَّ الحسينَ بن عليّ ملك الحجازِ ، شريفٌ حَسَنِيٌّ . والرسول محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كان مولده مستفيضاً بين قومه وأهل بلدته ، وصَاحَبَ مَوْلِدَه خَوارِقٌ ، وسبقه إرهاصاتٌ ، وتواتر لدى أهل الأرض أن

---

(١٥) سُئل العَلاَّمةُ الرَّمْليُّ ، عَنْ مُسْتَنَد صورَته : "شُهُودُهُ الْوَاضِعُونَ خُطُوطَهُمْ آخِرَهُ ، وَمَنْ يَكْتُبُ عَنْهُ رَسْمِ شَهَادَته بِإِذْنِهِ وَحُضُورِهِ ، شَهِدُوا شَهَادَةً لاَ يَشُكُّونَ فِيهَا ، وَلَا يَرْتَابُونَ ، بَلْ بِهَا وَجْهَ اللَّهِ يَقْصِدُونَ ، أَنَّهُمْ يَعْرِفُونَ السَّيِّدَ الشَّرِيفَ فُلَانَ الْفُلَانِيَّ ، الْمَعْرِفَةَ الشَّرْعِيَّةَ ، وَيَشْهَدُونَ مَعَ ذَلِكَ بِصِحَّة نَسَبِه ، بِالتَّسَامُعِ الشَّرْعِيّ الَّذِي تَسُوغُ بِهِ الشَّهَادَةُ شَرْعاً ، وَقَدْ سَمِعُوهُ مِنْ جُمُوعٍ كَثِيرَة ، يُؤْمَنُ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ ، عَلَى أَنَّ السَّيِّدَ الشَّرِيفَ الْمُشَارَ إِلَيْهِ ، شَرِيفٌ حَسَنِيٌّ ، مُتَّصِلٌ نَسَبُهُ بِفُلَانِ الْفُلَانِيِّ ، وَأَنَّ فُلَانًا الْفُلَانِيَّ ، مُتَّصِلٌ نَسَبُهُ بِنَسَبِ الْإِمَامِ عَلِيّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه ، عَلِمَتْ شُهُودُهُ ذَلِكَ ، وَشَهِدَتْ بِمَضْمُونِه ، فَهَلْ هَذِهِ الشَّهَادَةُ صَحِيحَةٌ ، وَيَسُوغُ الْحُكْمُ بِمَضْمُونِهَا ، أَوْ لَا؟ . فَأَجَابَ : بِأَنَّ الشَّهَادَةَ الْمَذْكُورَةَ صَحِيحَةٌ ، وَيَسُوغُ الْحُكْمُ بِمَضْمُونِهَا ، وَذِكْرُ الشُّهُودِ التَّسَامُعَ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ لِلتَّقْوِيَةِ ، أَوْ حِكَايَةِ الْحَالِ .." .

أمراً عظيماً قد حصل ، أو مولوداً صحاب شأن قد وُلِد ، ولكن الله غَمَّ على الناس أمره ، حفظاً له ، إلا أنه قد جعل للناس علامات في ذلك اليوم لا ينسونها ، فتذكَّروها لما صَدَعَ بالرسالة .

فحاصل ضوابط هذه الطريقة هي :

- الاستفاضةُ في السَّماعِ ، استفاضةً تُورِثُ عِلماً أو ظنَّاً قَوياً .
- انتفاءُ المعارضة في العمومِ (١٦) والخُصُوصِ (١٧) ، أو في الوثائق البينات .
- قِدَم النِّسْبة والشهرة .
- أن تكون الشهرة في قبيلته ، أو في البلد الأصلي ، لا في بلد هجرته .

الطريق الثاني : كُتُبُ النَّسابين الأبدال ، العلماء الثقاتِ ، المحققين الأثباتِ ، التي لم تلحقها أيدي الهواة العابثين ، والضعفاء المتروكين ، والوضاع الكاذبين ، لا سيما إن كانت مشهورة منتشرة ، أما إن كنت مخطوطة فيجب التثبت من الخطوط ، ومقابلة النسخ المخطوطة ، ومتى عُرِفَ خطُ النسابة المحقق الثقة فإنه يُعملُ به ، ويكونُ مستنداً شَرعِيَّاً ، وعليه العَملُ في القديم والحديث ، وكذا العَمَلُ بِالوِجَادَاتِ . ولذا فإن شجرة النسب التي عليها تقريرات النَّسابين الثقات الأثبات ، المؤرخة ، المضبوطة ، تُعَدُّ وثيقة معتبرة ، ولا عِبرة بتقريرات مَن ليس مِن أهل الدراية بالنسب . قال في شرح المجلة : قَدْ أَخَذَ فِي هَذَا الزَّمَنِ الْعَمَلُ بِالْكِتَابَةِ وَالْخَطِّ أَهَمِّيَّةً عُظْمَى، فَقَدْ قُصِرَ إثْبَاتُ كَثِيرٍ مِنْ الْحُقُوقِ، وَلَا سِيَّمَا السَّنَدَاتُ وَالْمُقَاوَلَاتُ عَلَى الْخَطِّ، فَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ عَدُّ كُلِّ خَطِّ مَعْمُولًا بِهِ، وَمَدَارًا لِلثُّبُوتِ، كَمَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَلَّا يُعْمَلَ بِالْخَطِّ، إذْ يُؤَدِّي ذَلِكَ إلَى إبْطَالِ الْحُقُوقِ، فَلِذَلِكَ قَدْ اُتُّخِذَ طَرِيقٌ مُتَوَسِّطٌ، وَبَيَانُ الْأَصْلَيْنِ الْآتِيَيْنِ .. ". (١٨)

الطريق الثالث : قيامُ البيِّنة الشرعية ، والبينةُ هي الشهادة ، فيشهد رجلانِ عَدْلانِ معروفانِ بِعدالتِهما على صِدْق الدعوى ، أما الأعمى ففي شهادته اختلاف ، وقيل يشهد في ما شأنه الاستفاضة كالموت والنسب ، فيقولون في الشهادة : أشهد أني لَمْ أَزلْ أَسْمَعُ مِن الثِّقَاتِ وَغَيْرِهِمْ ، أَنَّ فُلَاناً يكون نسبه كذا ، أو أن نِسْبته تكون كذا.

---

(١٦) وهي المعارضة التي تكون من أصحاب النسب الأصلي ، المنتسبين إلى القبيلة نسبة ثابتة صحيحة ، ويكون اعتراضهم هنا دعوى يترافعون بها إلى القضاء . أو المعارضة التي تكون من العدول الثقات من أبناء الأمة ، وأفراد المجتمع ، ويكون اعتراضهم هنا حِسبةً وابتغاء وجه الله تعالى .

(١٧) وهي المعارضة القريبة للمدعي الكذاب ، التي تنبثق من نفس أهل بيته ، كما عارض الصحابي الجليل أبو بكرة أن يُنسَب أخوه لأمه زياد بن أبيه إلى أبي سفيان القرشي ، فيعترض المعترض ويقول : هذا النسب الذي ادعاه قريبنا ، هو نسب ليس لنا ، ولا نعرفه لأنفسنا ولا يعرفه الناس لنا .

(١٨) يمكن مراجعة كلامه في درر الحكام في شرح مجلة الأحكام .

الطريق الرابع : أنْ تعترف القبيلةُ وتُقر ، لِفرد أو جماعة ، بِصدقِ النَّسبِ وصحته ، ومقصودنا بالجماعة أي إحدى طبقات النسب ، واعتراف القبيلة وإقرارها يكون كذلك لأجل الاستفاضة فيها ، ولا قيمة للشهادات الشاذة ، كما لا قيمة لشهادة زعيم القبيلة منفرداً لا سيما إن كان جاهلاً بالأنساب والأخبار .

الطريق الخامس : أن يعترف رجلٌ عاقلٌ ويُقِر ، أن فلاناً يكون ابنه ، ويكون المُدَّعِي مِمَّن يُولَدُ مِثلُه لِمِثلِ الدَّعِي ، وانتفت الموانع ، والموانع كثيرة ، نحو ألا يكون التفاوت في العمر بينهما نحو عشر سنين ، بل لابد أن يكون أكثر ، ونحو كونهما من أهل بلد واحد .. لِأَنَّ ثُبُوتَ النَّسَبِ يَعْتَمِدُ التَّصَوُّرَ .

**

وأقرَّ الفقهاء طرائق النسابين ، وزادوا عليها :

الطريق السادس : القُرْعَة .

الطريق السابع : قيافةُ البَشَر ، وهي : إلحاق الابن بِالأبِ بِالصفات المتماثلة ، والحكم بِثبوتِ النَّسبِ بِدلائِل الأعضاء ، شأنها في ذلك شأن البينة العادلة . والقيافة قيافتان ، قيافة البشر ، وقيافة الأثر ، ولابد من أن يكون القائف مُجَرَّباً ممتحناً ، والفقهاء يثبتون بها النسب إلا فقهاء الأحناف . والحديث في هذا واسع ومبسوط في كتب الفقه والأقضية والقوانين ، كما أن القصص كثيرة ، فمن ذلك:

أن أرطأة بن سهية هجا شبيب ابن البرصاء فقال :

مَن مبلغٌ فتيان مُرَّة ، أنه هجاني ابنُ برصاء العِجان شبيبُ
فلو كنتَ عَوْفِيًّا ، عَمِيتَ ، فأسهلت كذاك ، ولكن المريب مريب

روى بعضهم الشعر : (فلو كنت مرياً) ، وهذا غلط ، لأنَّ أرطأة وشبيباً جميعاً مُرِّيَّان ، وإنما العمى فاش في بني عوف منهم ، ولو كان الشعر بهذا اللفظ ، لكان هو أيضاً قد انتفى من نسبه ، لأنه مريٌّ ولم يكن أعمى ، وبنو عوف هم قوم شبيب ، كان إذا أسن الرجل فيهم عمى ، قلَّ من يُفلت فيهم من ذلك . كان ابوه أعمى ، وجده أعمى ، وجد أبيه أعمى ، يقول : فلو لم تكن مدخول النسب كنت أعمى كآبائك . وكل من كان منهم أعمى ، فهو صحيح النسب . فقيل : إن أرطاة لما قال هذا الهجو ، كان كل شيخ من بني عوف يتمنى أن يعمى. قال : إن جده الأكبر لقي علي بن أبي طالب ، فأساء مخاطبته ، فدعا عليه وعلى ولده بالعمى .

أمَّا غواية الشعراء فلا يعتد بها النسابون ، إلا ما صح عندهم أنه ليس غواية ، فمن ذلك قول مروان بن أبي الجيوب في علي بن الجهم ، وقد عَرَّض في نسبه تعريضاً قبيحاً إلى الغاية :

لعمـرك مـا جَهـم بـن بَـدر بِشـاعر ، وهـذا علـي ابنـه ، يَـدَّعِي الشِّـعرَا
ولكـن أبـي قـد كـان جَـارا لأُمِـه ، فلمـا ادعـى الأشـعارَ ، أفهمـني أمـرا

ومن غوايتهم ما يُسمونه ظرافة أدبية ، ويحسبونه هيناً ، وهو عند الله عظيم ، فمن ذلك قول أحدهم :

أنـتَ عنـدي عربـيّ الـ ـأصل مـا فيـك كـلام
شَـعْرُ سـاقيك وفخذيـ ـك خزامـى وثمـام
وضـلوع السـلو مِـن صـد رك نبـعٌ وبشـام
وقـذى عينيـك صـمغٌ ونواصـيك ثغـام
وظبـاءٌ خاضـباتٌ ويرابيـع عظـام
أنـا مـا ذنـبي إذا كـ ـذّبني فيـك الأنـام
وبـدت منـك سـجايا نبطيّـاتٌ لئـام
وقفـا يخلـف مـا إنّ عرفـت فيـه الكـرام
كـذبوا ، مـا أنـت إلاّ عربـيٌّ ، مـا تـرام
بيتـه في وسـط سـلمى وحواليـه سـلام
عربـيٌّ ، عربـيٌّ عربـيٌّ ، والسّـلام

طريق أقرَّها البيولوجيون

أقرَّ البيولوجيون الطرائق الآنفة ، وزادوا عليها التحاليل المخبرية الجينية ، وتبعهم في ذلك النسابون ، والذي يعتد به قطعاً بلا خلاف إنما هي تلك التحاليل المخبرية التي تثبت أن فلاناً ينتسب إلى أبيه القريب أو إلى أجداده القريبين . وأمَّا تلك التي يكون مردُّها للأنساب البعيدة الموغلة في القدم ، فلا يقطعون بها ، وإنما يستأنسون بها ، نظراً لكون الأبحاث في هذا المجال في بداية طريقها ، فليس هناك قانون منضبط تماماً ـ حتى الآن ـ فيمكن اعتماده .

دوافع وأسباب الوضع في الأنساب

هناك دوافع سلوكية كثيرة ، ويصعب على الأخصائي النَّفْسِي حصرها ، لأنها حالة سيكولوجية Psychology نفسية داخلية ، بل قد لا يُدرك نفسُ المرء ذلك الدافع الذي يدفعه لسلوكٍ ما، ومن ذلك دافع ادعاءُ نسبٍ ليس له ، وإقحامُ النفسِ في الغرباء ، إلا أنه يجد في سلوكه هذا مُسَكِّناً لِتوتِرِه النفسي . وقد يكون هذا الدافع بسيطاً ، وقد يكون مُركَّباً أي من عدة دوافع، وهذه الدوافع :

١.دوافع دينية

كان الكفارُ يطعنون في نَسَبِ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِه وَسَلَّمَ وفي حَسَبِه ، وهم متيقنون أنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِه وَسَلَّمَ كان أوسطهم بيتاً ، وأشرفهم نسباً ، وأطهرهم عِرْقاً ، وأعلاهم حَسَباً ، وأكرمهم خؤولةً ، لذا فهو أحسنهم صورةً ، وأكمل وأكرم في الخَلْقِ والخُلُقِ .. كما كان أبو سفيان صَخْر بْن حَرْب الْأُمَوِيّ يفعل في مكة ، ولكن حين اجتمع بِهِرَقْل قيصر وسأله عن نسب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِه وَسَلَّمَ فما استطاع أن يكذب حينها كما كان يفعل في مكة ، وقال له : هو فينا ذو نَسَبٍ . فلما أنْ تمادوا في بَغْيِهِم ، وَتَسَكَّعُوا في غَيِّهِم ، سلَّط رسول الله عليهم الشعراء من أصحابه ، ليهجونهم بِخلالٍ قبيحةٍ كانت في واقع أصولهم ، وأفعال دنيئة كانت من أخلاق أمهاتهم ، ورذالة كانت في شِيَمِ آباءهم ، وأشياء مُغَيَّبة عنهم فضحهم الله بها ، كل ذلك كان منه عن واقعهم ، لا عن كذب وقد نزهه الله منه ، وحاشاه من الفجور صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِه وَسَلَّمَ عند الخصام ومن الاعتداء والبغي ، حتى إنَّهم كفوا عنه ، وانشغلوا بأنفسهم . وليس في تصدي شعراء الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِه وَسَلَّمَ للرد على المشركين والبغاة أدنى شبهة، لأن حفظ الأنسابِ والذَّب عنها أولى من مراعاة حُرمة الغِيبة ، وقد بدأوا فكانوا بُغَاة معتدين ، وكانوا أفَّاكِين كاذبين ، أما شعراء رسول الله فإنما كانوا يحكون واقع حال المشركين. فما هو مِن الغِيبةِ ولا من المعصيةِ في شيء ، لا جَرَمَ أنَّه جهادٌ في سبيل الله ﷻ ، أما الجانب المكي المشرك فقد اتخذ النسب وسيلة من وسائل الحرب الإعلاميِّة ، ولذا كانوا يحتقرون الأنصار ويرون أنهم ليسوا بأكفاء لهم في ميادين القتال ، وهذا تسييسٌ للنسبِ وإقحامه في السياسة ، ولا علاقة لهذا بالظاهرة الإنسانية الاجتماعية .

وحاولتْ أذيالهم مِن بعدُ الكَيْدَ لنسله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِه وَسَلَّمَ . ولذا كانت الوصية منه ومن الله بهم بالمودة ، حفظ ذلك من حفظه ، وغفل عنه من غفله ، وحاشا لله أن تكون الوصية

من الله ومن رسوله لغواً ، أو غُلُواً ، ولكن هي كوصيَّته بالأنصار من بعده وكتحذيره من الإثرة التي سيجدها الأنصار .
ويُشْبه هؤلاء أناسٌ في عصرنا يطعنون في أنساب غيرهم بسبب الخلاف الديني ، وهو الآتي .

٢.الغلو الديني

والحديث فيه راجعٌ لِلذي قبله ، وإنما أحوج الأمر لجعل عنوان له ، نظراً لخطورته وانتشاره لا سيما في هذا الزمان بين الفتَّانين مِن العوام وأشباه المتعلمين ، فعلم النسب لا يتبع دِيناً معيناً ، ولا مذهباً مخصوصاً ، وإنما هو أثر من آثار الاجتماع الآنساني بشكل عام ، والغلو الديني ليس من نتائجه الطعن في الأنساب فقط ، وإنما كذلك التكفير ، والتفسيق ، والتبْدِيعُ . والغلو الديني هو والغلو السياسي صنوان لا ينفكان ، والغلو بخلاف الشِّدَّة ، فالتشدد في الدين من الأمور المطلوبة بخلاف الغلو الذي هو التنطع والسماجة في الدين .

٣.فَقْدُ الحاجة الفطرية للانتماء

ففَقْدُ الحاجة الفطرية للانتماء **Belongingness** ، وضراوة آلام الوحدة والانزواء ، والتلهف لِلذَّة المواطنة ، يعاني منه المواطن العربي كثيراً في هذا الزمان ، ولذا نجد أن دعاوى النسب تكثر في مجتمعاتنا العربية ، لأنَّ كثيراً مِن الأفراد أو الجماعات لا يجدون بهجة المواطنة ، ولا يشعرون بلِذّة الانتماء إما للوطن ، أو لجماعته ، وهي لِذّةٌ فِطْرِيَّة ، وأسبابُ فقْدهم لهذه اللذَّة الضرورية والحاجية كثيرة ، نذكر منها : الحروب ، وما تخلّفه من فقر ، وتشرُّد ، وتَغَرُّب ، وذُلٍّ ، واستضعاف ، وبُعْدٍ عن أرض الوطن ، وبُعد عن الانتماء العِرْقي .. وفي الحقيقة فإن هذا الدافع هو بؤرة لدوافعٍ أخرى ، ولذا حثَّ الإسلام على صلة الرحم ، وتوعَّد بِمعاقبة القاطع بِأشدِ أنواع العقاب في الدنيا والآخرة ، كما حثتْ الشريعةُ على وجوب التفاعل مع المجتمع بالإيجاب ، وحرصت على أن يبقى المجتمع متماسكاً متكافلاً متعاوناً ، بدءً بالمجتمع الصغير الذي هو الأسرة ، وانتهاءً بالمجتمع الكبير فالأكبر ، لأنَّ الخالق تعالى قد فَطَرَ الفَرَدَ على هذه الحاجة وجعلها من أعزم الأمور وأوجبها ، لأن بالجماعة يصلح الفرد ويصلح سلوكه متى تكفل المجتمع بحاجات الفرد وحمى ضرورياته . وقد يقول قائل : إننا لا نجد في البلدان الغير إسلامية ما نجده في بلاد الإسلام من كثرة دعاوى النسب ، ومن كثرة الوضَّاعين والكذبة من أفراد ومؤسسات ، فكيف تزعم أن هذا الداء قد مكَّن الإسلامُ من علاجه ، وجعل الدواء في متناول يد كل فردٍ؟ . والسبب إذن يكمن في فقد مجتمعاتنا الإسلامية لحاجيات كثيرة متوافرة في بلاد الغير إسلامية ، وكان الفرد في صبر عنها ما لو لاذ بِدينه وتلذذ بِروحانياته ، فالمجتمعات الإسلامية نتفاقم فيها المشكلات الاقتصادية ، والصحية ،

والبيئية ، والتخلُّف التعليمي ، والحَجر الفِكْري .. فكل ذلك ـ بمفرده أو بمجموعه ـ قد أوجد بيئة مريضة غير فاعلة ولا متفاعلة ، أوجد في نفسية الفرد الشعور بالغُربة على رغم وجوده ضمن الإطار الجغرافي الذي عاش فيه آباؤه منذ قديم الزمان . كما أن التنكر للنسب قد ينشأ عن التربية القاسية الظالمة للأولاد ، فيتنكر الولد لنسبه لأنه يُذكره بتلك المآسي التي عايشها ضمن إطار مجتمعه الأصغر . فالشعور بالإنتماء هو أس الولاء ، وهو أساس المواطنة الصالحة ، كما أنه الأصل في الإلتزام بالمعايير الإجتماعية والقوانين الوطنية .

وقبل أن نختم الحديث عن هذا الدافع ، أجد من الضروري أن أحذر من أهم الصور التي نشأت عن هذا الدافع ، وهو الاستحياء من الانتماء القبلي . هذا أمرٌ شاع في المجتمعات العربية في هذا العصر ، وهو الخجل مِن الانتماء للقبيلة ، باعتبار أن الانتماء إلى القبيلة يجسِّد التخلُّف ، ولا يناسب الحياة العصرِيَّة ، فيتخلَّى المرؤ عن نسبته الأصلية ، أو نِسْبته القبليَّة ، ويستعيض عنها بنسبةٍ يقَلِّد بها مَن يرى فيه القوَّة والعِزَّة ، أو الغِنى ، أو الوَجَاهةَ ، أو ربما يعمد إلى ذلك لئلا يُعْرَف ، فلا يجد الناس معه ألفةً ولا أُنْسَاً ، لأنه يرى في الألفة والأنس غضاضة ، بينما يرى في الجهالة مندوحة. وعلى الضِّدِّ من هذه الصورة ، نجد أولئك الذين يخجلون من انتماءاتهم الحضرية ، إما لأجل أنه يشعرهم بأنهم أقليّة بين أكثرية ، أو لأجل أن ذلك يدلُّ على الطروء على المجتمع ونفي القِدَم على أرض الوطن ، أو أن يستحي أحدٌ مِن أصله الأعجمي ـ حقيقةً [19] أو حُكماً [20] ـ ، وغير هذا وذاك من شعور يتوَّهمه الشخصُ مزعجاً ، ومن ثم تبدأ المعالجة الخاطئة للمشكلة ، فيُعرِّض نفسه للنقد .

٤.الشعور بعُقْدَةِ النَّقْص Inferiority complex

ومن كانت هذه حالته فإنه يتخذ نسباً ليس له ، لأجل أن يتخلَّص من وَخْزِ النَّقص ، وألم الدُّوْنِيَّة ، ومثل هذا يجهل أن شرف المرء وَعِزَّته إنما يكونان في انتسابه لأبيه ، وفي فخره بأصله، وأن الكذب لن يُسَكِّن ألمه ولا يُذْهبه ، بل يُورِثه ألماً مِن نوعاً آخر مع ألمه هذا ، وهو تأنيب الضمير ولوم الذَّات ، وهو ألم يقلق المضجع ، كما يجهل هؤلاء أن التنقل من مكان إلى مكان حال المجتمعات الإنسانية كافة . إذن فما مِن حَلٍ إلا أنْ يُراجع الإنسان نفسه محاولاً إقناعها بالخير والصلاح ، ومن اتخذ نسب زورٍ فإنه لن يتورع من وضع نسب لغيره ، كما لن يتورع من الطعن في أنساب الناس والكيد لهم .

---

(١٩) بأن يكون الأصل من العجم ثم استعربت الطبقات اللاحقة .

(٢٠) بأن يكون الأصل من العرب وإنما لحق الاستعجام طبقة من طبقات النسب .

٥.الفتن الكبرى

مرَّتْ على المسلمين ـ العرب وغيرهم من الأمم الإسلامية ـ عصور حالكة كالحة ، شديدة الظلمة ، وفتنٌ عمياء ما أبقت أحداً إلا وسمتْه أو خطمته ، كان قوادها زعماء وحكام ، ودعاتها علماء ووعاظ ، حيث أنهم هم من سنَّ للواضعين والأدعياء الكذب في الأنساب ، إما :

١. شراءً لِذِمم أناسٍ بادعائهم .
٢. مُكَايَدَةً لِطَائِفَة .
٣. تساهُلاً وجهلاً بقوانين المهنة . كمن ألحق قبائل من العرب بقريش ، بعيدة أنسابها ، قاصية ديارها .
٤. طَمْسَاً لأنْسَابِ الشُّعُوبِ ، وَإِذَابةً لنخواتها ، وصَهْراً لأجناسها بعضها في بعض ، وتغْييراً لمعالمها ، لدوافع دينية وسياسية واجتماعية واقتصادية ، ذات ألوان عديدة .

فدرجت الأمةُ مِن بعدهم على منوالهم ، يتأسون بهم ، ويقتدون بمكرهم ، ويقلدونهم في جهلهم ، فوُجِدت القضاة الذين يصدقون على دعاوي الأدعياء باسم الشريعة عبر تاريخ الأمة الطويل .

* **فتنة بني أميَّة :** ازدهر الوضع في الأنساب في عصر بني أميَّة الذين استغلوا علم النسب لإرساء دعائم ملكهم ، فكانوا يقربون مَن شاءوا ، ويُقْصُون مَن شاءوا ، مِن الأفراد ، والقبائل ، والشعوب ، ولأغراض دينية ، وسياسية ، واجتماعية ، وأحدثوا في نفوسِ الناس فراغاً عظيماً لأجل أنْ يتهيأ هذا الفراغ بملئه بما شاءوا من الأهواء والمحدثات ، لا سيما وأنَّ عقليَّة الأمة قد ذهبت شذر مذر ، لأنها فقدت حاجتها إلى الانتماء والمواطنة ، وكان الأمويون قد كرهوا الوضع الاجتماعي الجديد الذي جاء به الإسلام ، فركنوا إلى تقاليد الجاهليَّة التي لمَّا يتركوها بعد لأجل أن يحرزوا الشرف الذي تحصل للهاشميين ، ويختصروا الشرف الذي تحصل للقرشيين وللعرب في أميَّة وأمية فقط ، بل والشرف الذي تحصل للبشرية جمعاء بالبعثة المحمدية الهاشمية ، لتكون نتيجة ذلك أن يدوم الملك في أمية. فالغرض الديني إذن أنهم أرادوا سلب الهاشميين وصف القرابة من النبي ؛ واختصاصهم به ، بزعمهم أنهم هم أهل بيت النبوة .

وأما السياسية فهم أرادوا إشغال الناس عن أمور السياسة والحكم الذي قسم الناس إلى طوائف منذ أن توفي النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ .

وأما الاجتماعية ، فهم أرادوا صَهْرَ الأعراق حتى يتمكنوا من رقاب الناس ، ولهم في ذلك طرق ، منها :

* تهييج العصبية الجاهلية المقيتة وبعثها ، وإماتة العصبية الحميدة التي أقرها الإسلام وأذكاها [٢١] .

* إحياء المنافرات القَبَلِيَّة والعِرْقِية . فهم الذين هيجوا القيسية واليمانية .

* إحداث البلبلة في الأنساب ، بِالتَشْكِيْكِ في الأصولِ الثابتة ، مما دفع الصحابي الجليل عمرو بن مُرَّة الجهني إلى تبيين الحقيقة ، وَرَدِّ الناس عن غيهم ، فقال :

يا أيّها الداعي ادْعُنا وأَبْصِرِ
قضاعةٌ مِن مَالِكِ بنِ حِمْيَرِ
النَّسَبُ المعْرُوفُ غيرُ المنكَرِ

وزعم ابنُ حَجَر في كتابه الإصابة ، أنَّ عمرو بن مُرَّةَ أول مَن ألحَقَ قُضَاعَةَ بِاليَمَن ، والأمرُ خلاف زعمه ، وربَّما قصد أنه أوَّل من بيَّن للناسِ الصواب في قضيَّة نسبه ، أما إنْ قصد الكذب في النسب ، فهذا غير مقبول .

* تشخيص المثالب والعيوب ، وكانوا أعظم من اكتوى بنارها . كما هيج الخليفة يزيد بن معاوية الأخطل على الأنصار حتى أقذع في هجائهم .

* تقديس العِرْق العربي ، وإذلال الأعاجم والموالي ، بغرض إحياء السنن الجاهلية التي جاء الإسلام لطمسها ، وكانت الشريعة لهدمها ، وهذا الذي يتمناه دعاة البعث الجاهلي اليوم ، الذين يرون في المنهج الأموي خير منهج لعودة الشريعة غضةً طريةً كما أنزلتْ ، حيث أن دولة الأمويين كانت عربية خالصة ، وغاب عن هؤلاء الجهلة وإن كانوا متدينين أن غاية الأمويين من إحداث هذا الصراع هو تثبيت أركان ملكهم لا تثبيت أركان الشريعة .

* **فتنةُ بني العباس :** كان التيار الهاشمي يمثل تيار المعارضة الرئيس في زمن الأمويين ، بل هو قطب لكل تيار معارض آخر على مدى التاريخ ، إذ أن الكل يتأسى بهم .. بيد أن انتصار

---

[٢١] يزعم البعض ألا عصبية في الإسلام ، والحقيقة إن الإسلام قرر العصبية الحميدة ورغَّب فيها ، وكَرِه العصبية الجاهلية وحذر منها ، ولولا العصبية لما استقر مجتمعٌ ، ولما هدءَ لأحد بَال ، فبالعصبية يثبت المهتدي على هدايته ، ويرجع الغوي عن غيِّه ، وخير ما يبين ذلك هو نصُّ الشريعة : (انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً) . أما قول الله تعالى : ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ﴾ ، فالخطاب عن الكافرين ، ومعنى نفي الأنساب ، نفي آثارها من النَّجدة والنَّصر والشفاعة ، لأن تلك في عرفهم من لوازم القرابة ، فتلغوا الأنساب وتبطل ، فلا يُعتد بالأنساب لزوال التعاطف والتراحم بين الأقارب ، إذ يفرّ المرء من أخيه وأمّه وأبيه وصاحبته وبنيه ، أما المؤمنون فإنهم ينفعون بعضهم بعضاً ، ويشفعون لبعضهم بعضاً ، ولا تنتفي أنسابهم ، ولا تضمحل العصبية الحميدة التي لهم ، فلله درها من عصبية ، يقول الله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ .

هذا التيار الهاشمي في ثورته على النظام الأموي وقضائه تماماً على الأيدلوجية الأموية ، واستبداد العباسيين بالحكم دون بقية بني هاشم ، أوجد انقساماً داخل التيار الهاشمي نفسه ، فبعد أن كانت الأيدلوجية الهاشمية متفقة ومتماسكة ، وموحَّدة في نسيج واحد ، إذا بها في عصور بني العباس تتداعى وتنقسم إلى أيدلوجيتين مختلفتين متنافرتين ، ليس فقط في القضايا الفرعية ، بل وفي القضايا الأساسية والجَذْرِيَّة .. إذ نجدُ أن العباسيين ـ برغم محاولتهم إبادة الأمويين ولعنهم على المنابر وإشاعة مساوئهم ـ نُفاجأ بهم يتقمصون الأيدلوجية الأموية البائدة ويرفعون لوائها ، بينما نجد أن الموقف الآخر للهاشميين ـ وهم الطالبيين عامة ـ يظل متمسكاً بالأيدلوجية القديمة التي للهاشميين ، والتي كانت مُعلَنَةً وكانوا يعرفون بها في عصر بني أمية ، غير أن ذلك لم يثنِ بني العباس عن الظُّهور أمام الأمة بِمظهر الناقِم على بني أمية في الأيدلوجية والمنهج والفكر عموماً ، ذلك لأن العباسيين ـ وهم بعض الهاشميين ـ أدركوا يوم أن استولوا على الخلافة أن الفِكَر الأَمَويّ كان بحق هو الأمثل لمواجهة الفِكر الهاشمي ، وهو الأجدر تطبيقه اليوم في مواجهة الفكر الطالبي أو بالأحرى العلوي ، الذين هم لبُّ اللباب ، وباب كل باب ، إلا أن العباسيين لم يك بوسعهم أن يٌبقوا على المآثر الأموي التي اصطنعها الأمويون ، فأخذوا يفندون تلك المآثر والمناقب ـ التي لم تكُ طبيعية ـ التي مَجَّد بها الأمويون أنفسهم ، إبَّان دولتهم ، يوم أن كانوا يجدون فِرَقَ تهريج تُطبل لهم ، وتتغنى بأمجاد ليست لهم، ومناقب لم يرقَ إليها آباؤُهم ، فأخذوا بِمعاول تهدم ما بناه الأمويون لَبِنَةً لَبِنَةً ، ونَحُو بعلم النسب نحواً جديداً ، وحثوا الفقهاء أيضاً على بحث الأنساب في أبواب الفقه حتى تَبِيْنَ فضائلُ هاشم ، ويعرف الناسُ حقَّ آل محمد وذوي القربى ، وألزموا النسابين بالبدء ببني هاشم في الذِّكر عند تصنيف الكتب ، والبدء بالعباس وبأعقابه بمجرد الانتهاء من ذكر نسب النبي محمد صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، كما هو ظاهر من كتاب المصعب الزبيري ، وابن بكار الزبيري ، وغيرهما، وإنَّهم لكذلك وقد بان عَوَرَ أميَّةَ ، وانكشف للشعوب الإسلاميَّة ، بيد أنهم لم يلبثوا أن انكشف عور كل من أراد آل بيت النبوة بِسُوءٍ كالعباسيين أنفسهم لأجل مباينتهم للطالبيين وإقصائهم عن السياسة ، فَبَانَ فضلُ الطالبيين على غيرهم ، فأخذ العباسيون يطعنون في جد الطالبيين ـ أبي طالب ـ ويشيعون بين الناس أن العباس الذي هو العم المؤمن لرسول الله ، هو الأحق ، والأجدر بهذا الأمر مِن العَمِّ الكافر ، الذي هو في ضَحْضَاحٍ مِن النَّار ، وأن العباس كانت له سوابق لم تكن لأبي طالب في نصرة النبي .. وأخذوا في مباينة الطالبِيين في كلِّ شيءٍ ، وزعموا لذلك أنهم الأحق بِالسَّوادِ الذي هو شعار النبي ، فجعلوه شعاراً لدولتهم ، وكان السواد هو شعار الهاشميين عامة في مقابلة الأمويين ، فلما أن رأى الطالبيون ذلك اتخذوا

البياض شعاراً لهم ، تكريساً للمباينة وللمعارضة ، لئلا يلزمهم شيء من فعل العباسيين ، في حين أنهم قبل أن يجتمعوا على البياض ، اتخذوا الصفرة شعاراً لهم في مقابل بني العباس ، كما هو حال بعضهم في ثورة محمد بن عبد الله النفس الزكية .

وهنا أحسَّ الطالبيون بِعِظمِ الخَطَرِ ، وفَدْحِ الخَطْبِ ، ذلك حين يكون أقرب الناس إليهم يكيدونهم الكيد ، ويسومونهم السَّوم ، لا سيما بقوة سلطانهم ، فهرعوا إلى تدوين أنسابهم ، وإلى توثيق ولاداتهم ووفياتهم ، وطفقوا يُقَنِّنُون علم النسب ، لا سيما وقد شرع العباسيون باللمز في أنساب الطالبيين ، والتكاثر عليهم ، وزعمهم أنهم أقرب الناس لرسول الله وأحقُّ الناس به، وأنهم آله الأخيار ، وأهل بيته المطهرون ، وأن المرء إنما ينسب لأعلى جَدٍّ له في الإسلام ، دون آبائه الجاهليين أو الذين لم يُسْلِموا .. وهذا قصره الفقهاء على أبواب الإرث والوصايا ، لا مطلق الانتساب .

يحكى أن ماتت ابنة لأحمد بن عيسى فوجد بها وجداً شديداً ، فقيل له في ذلك ، فقال : إني أعلِّم الناسَ الصبرَ وآمرهم به ، وما أنسيته ولا أغفلته ، وليس جزعي لموتها ، ولكني لا أخبر أولادي بِنَسبهم ، حتى يبلغوا كذا من العمر ، لئلا تبدر منه بادرة يظهر علينا ، وإن هذه الصبية توفيت ، ولم تعلم النسب بينها وبين رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ولم يقع بأس منها فأخبرها ، حتى ماتت وهي لا تعلم بذلك ، فلهذا غمي وأسفي . وأنشد :

أليسَ مِنَ العظائِمِ أنْ يُوري ... حذار الناس عن نسبٍ كريمِ
يُعمَّر ذو الفخارِ ، وليس يدري ... أيُعْزَى للأغر ، أو البهيمِ
يُذلُّ بنو النبيِّ ، حذار ظلمٍ ... ويحوي العزَّ ذو النَّسبِ اللئيمِ

وقد يجد الأدعياء إلى الأشراف في هذه الحادثة مندوحة لهم ، وليخسأوا ، فقد ضبط آلُ النبي أنسابهم ، فالعلويون الفاطميون كانوا هم المقصدون غالباً ، فكل هذه الدوافع كانت موجهة إليهم من خصومة على طول التاريخ وعرضه ، منذ العصر الأول ، حتى حاول خصومهم غصبهم هذا النسب ، وغصبهم مصطلح آل محمد وأهل البيت ، ولكن باءَ خصومُهم بالفشلِ الذريع ، ولذا كان آل بيت النبوة يضبطون أنسابهم ، ويتتبعون أخبار بعضهم في الأقاليم والأصقاع ، وكانوا أينما حَلُّوا فإنَّهم يُشْهِرون أنسابهم ولا يخفونها ، فهو غير وارد ، إلا ما كان لفترة وجيزة ، أي في مجلس معين أو عن شخص معين ، أما متى كانوا آمنين في مدينة أو إقليم فإنَّهم لا يكتمونه ألبتة قطعاً ، فكان آل البيت أحفل أهل البسيطة بعلم النسب ، ضبطاً، وتقنيناً ، وتقييداً ، ومدارسةً ، ورواية ، ودرايةً .

٦.النصب وبغض آل بيت النبوة

* نفي الأشراف عن مفهوم آل محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ . كقول نشوان الحِمْيريّ :

آلُ الــنبيِّ ، هــم أتبــاع مِلّتــهِ مِــنَ الأعــاجِمِ والسُّــودانِ والعــربِ
لــو لم يكــن آلــه إلاّ قرابتــه صلّى المصلي على الغاوِيَ أبـي لهـبِ

فقد نفى عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قرابته ، وأناط به من ليسوا له بذوي قربى ، نعم هذا يصح في بعض الأحوال ، ولا نجد خلافاً ، فإن أهل القبلة ادَّعتْ الاتفاق عليه ، ولكن لنشوان نصبٌ معروف ، وقد ردَّ عليه الأميرُ الصَّنعاني بأبيات مُلزِمة . ولذا وضع النواصب حديثاً نسبوه إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : (آلُ محمدٍ كُلُ تَقِي) ، وهو مكذوبٌ منكرٌ ، وإنْ صحَّ معناه . فإن هذا وضع في النسب لدلالته على نفي النسب، والوضع كما قلنا يلزم منه نفي شيء وإثبات شيء آخر ، يلزم منه نفي المثبت وإثبات المنفي .

* كما طعن بعض النواصب في أنساب الأشراف لمجرد أنه تضايق من كثرتهم ، وزعموا أن أحاديث نبي الإسلام إنما تدل على أنهم لن يكونوا بهذه الكثرة التي أفسدت الإسلام والمسلمين . والحق أن كلمة السبطين إنما تدل على بقاء نسلهما وعلى تكاثرهما ، وعلى أنهم أمانٌ للأمة . خلافاً لعقيدة النواصب .

* وتسائل آخر في مقال له ، "الهاشميون الجُدد ، هل هم يهود أم ماذا؟" [٢٢] ، فحكم بأن الجدد أدعياء في النسب ، وفي نفس عنوان مقاله طعن في قدماء الهاشميين ، وتصريح بأن الجدد ما هم إلا بُذور نجسة لشجرة خبيثة ، ويُشبِّه انتساب الهاشميين لأصولهم بدعوى اليهود والنصارى في انتسابهم إلى الله تعالى .

والكلام في هذا الباب واسع والأمثلة كثيرة ، قد أعرضنا عن ذِكره في هذه الرسالة .

٧.الغلو في التشيع لآلِ محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِه وَسَلَّمَ إلى درجةِ الإلحاد والشرك

وهؤلاء فِرَقٌ مِن الرَّوافضِ ينفون النَّسلَ عن النبي محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، ويزعمون أنَّ كل مِن انتسب إليه واعتزى فهو مبطل كذَّاب ، مفترٍ على الله ، وأن محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وعلي كرَّم الله وجهه ، كلاهما ربٌّ لا يلد ، ولا يُولد . فهؤلاء الملاحدة قد نفوا العلويين الأشراف عن نسبهم ، مع قيامُ الدليلِ ، وشهادةُ الطبقاتِ . ونفي أناسٍ عن أنسابهم يستلزم إلصاقهم بنسب آخر ، وهذه قضية لازمة .

٨.العصور المظلمة ، وفقد الرَّاعِي

كان ذلك في أواخر العصور العباسية وفي عصر المماليك (١٢٥٠م ـ ١٥١٧م) ، هي الفترة التي تسلَّط العبيدُ فيها على الأحرار ، ومَلَكَ المملُوكُ مَالِكَه ، كانت فترة تاريخية مظلمة ، أو تشوبها العتمة في كثير من المناحي ، فيها كثرت دعاوى النَّسب ، وكثر الكذَّبون ، فيها

(٢٢) يمكن مراجعة مقال الكاتب عبد الباسط السعيدي المنشور في شبكة الانترنت .

أُقصيت أخبار القبائل العربية وعُمِّيَتْ ، وتَسَمَّتْ بعضُ القبائلِ العربية بأسماء غير أسمائها القديمة، وأُهمِلتْ الرَّعِيَّةُ ، وطغى اللحنُ على الفصيح .. ، بإيجاز ، كان طبع الرعية هو طبع الراعي المملوك القن ، وكما يُقال : الناس على دِيْنِ ملوكهم ، غير أن هذا لا يدعونا للاعتراف لهم بالتقدم في بعض المناحي .

٩.العصر العثماني

وهو عصر كان من بعض الوجوه أفضل ، وتسلَّط فيه العجم على العرب ، لخمول العرب وفتور هِممهم ، وانغماسهم في الجهل والجهالة ، والأميَّة والبطالة ، غير أن العجمة فشَتْ بين العرب الذين هم بعض شعوب الدولة ، ولو جُعلت العربية لسان الدولة في كل صغيرة وكبيرة لربما كانت الأفضل في تاريخ العرب والمسلمين .. وفي هذا العصر نجحت الرشاوي في تحقيق الأماني ومنها أماني النسب ، وساهم هذا الوضع في استعجام الأسماء والألقاب ، وصار التعريف تنكيراً ، والتنكير تعريفاً ، فيقال قرشي في من نِسبته القرشي ، وأنصاري فيمن لقبه الأنصاري، مما أحدث لبساً في مَن تسمَّى باسمٍ موصولٍ بياءِ النسبِ ، كقرشيٍّ ، حُسينيٍّ ، بكريٍّ .. ثم صار جَدَّاً في سلسلة نسب الأحفاد ، فيتعلل اليوم بعض الأحفاد باسم جَدّه هذا ، ويزعم أنه لم يكن اسم جده ، وإنما هي نسبته ، بل ركَّبَ بعضهم سلسلة فقال : وتمام سلسلة النسب كذا وكذا وكذا ..

١٠.الاحتلال الأجنبي ، والإستشراق Orientalism

كاد المحتل الأوربي للعرب وللمسلمين في كثير من المناحي الاجتماعية ، والتي منها النَّسَب ، فصاغ لِعبيدِه مِن العرب والمسلمين الأنسابَ ، وشكَّكَ في أنساب مناوئيه والمقاومين له ، وصبغ المجتمعات بصبغتيه الأنثولوجية والأيدلوجية ، مما أحدث ربكةً لدى المتلقي ، ونحى هذا المنحى بعض المستشرقين بدعوى التحقيق الحديث ، ومناهج البحث الحديثة .

١١.الشيوعيَّة Communism والماركسيَّة Marxism–Leninism

إذ فكرة الشيوعية تقوم على تدجين الشعوب ضمن فكر واحد ، ليظل القوي قوياً والضعيف ضعيفاً ، وذلك بتغيير أسماء المعالم الجغرافيَّة والإنسانية ، وتبديل منار الأرض ، وطمس الهويَّة، والانتخاب الطبيعي ، كوسيلة لتطبيق هذه النظرية ، فَتُمْحَى فكرة الانتماء للنظام الأسريّ وللنظام القبلي ، إذ لا مركزيّة إلا للأقليَّة المتسلطة ، فلا انتماء إلا إليها ، ولا اعتراف بالانتماء القبلي أو الأسري ، فتُجبر الشعوبُ على التخلي عن النسبة والانتساب إلاَّ إلى المتسلِّط .

١٢.التعسف في نشر الطورانية Turanism

ونحو الماركسية والشيوعية نحى مصطفى كمال أتاتورك ، الذي أجبر الأتراك على التخلي عن نسباتهم التي تبيِّن هويَّتهم القومية والإسلاميَّة ، فاستعاضوا عنها بألقاب تركيِّة محضة ، ولكنها لا تشير إلى الهوية الطبيعية التي تكون للفرد أو للأسرة [٢٣] ، فقطع عليهم الصِّلة بين ماضيهم وحاضرهم ، وأوقعهم بين جدليَّتيْن متناقضتين ، فأوجد لهم فراغاً مظلماً أو فترة معتمة في التاريخ الإجتماعي للشعب الذي ضمن إطار دولته ، وأعجم عليهم تراثهم ، وعرَّاهم من أيدلوجيتهم ، وتحللت العلاقة التي بين الفرد ومجتمعه ، وبين تاريخه وجغرافيته . وهذا الكيد الذي كاد به الأتراك ، إنما كان هدفاً ضمن أهداف الطورانيين إبان السلطة العثمانية ، كي يشكلوا الأعراق المختلفة بقالب الطورانية ، فلما يتمكنوا أو ينجحوا ، حتى كان ذلك سبباً لثورة العرب الكبرى ، ولكن مصطفى كمال طبَّقها على شعب دولته وِفْقَ منهجٍ أضرَّ بالشعب على المدى الطويل .

١٣.الكِبْر ، والنرجسية Narcissism

وهذه الغَطْرَسَة ، وهذا الغُرُور والتعالي ، قد يكونان سبباً في الطعن في الأنساب ، والنقص في النسب كالزيادة فيه ، ف (الْكِبْرُ بَطَرُ الْحَقِّ ، وَغَمْطُ النَّاسِ) ، يعني أن يرد الحق فلا يقبله ، ويحتقر الناس ، ويتكبر عليهم ، ويستهين بهم . وسبب هذا الكبر عند أصحابه ـ في غالبه ـ إما كثرة العدد ، وإما كثرة المال .. فتكون النتيجة أن يجنح سلوك الفرد أو الجماعة ، ويصاب الفرد أو الجماعة بالاستعلاء العِرْقِي Ethnocentrism ، وهو مصطلح لحالة مَرَضِيَّة ، حيث تنتابه وساوس تجعله يظن أن جِنْسه أو عِرْقه هو الأفضل على الإطلاق ، ومن ثم يأخذ في الطعن والكذب في أنساب الآخرين ، وهذه الحالة المرضية تكاد تكون حالةً يهودية خالصة في أساسها. أو أن يُصاب الفرد أو الجماعة بِالعنْصُرِيَّة Racism ـ وهي حالة مرضية ـ فيشرع بالطعن في أنساب الناس كأن ينسب جنس من الناس إلى القِرَدَة لِمُجَرَّد الاختلاف في لون البشرة ، فيسلبهم النسب الآدمي ، وهذا وضْعٌ وكذب ، بل وتكذيب بالشرائع الإلهية . والهاشميون آل بيت النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مُنزَّهون من هذه التُّهم ـ التي هي العنصرية ـ التي يتهمهم بها النواصب ، وبعض العوام ، وبعض أشباه المتعلمين ، وهي إن وجدت فإنما تكون في الجُهَّال وتكون في حالات فردية .

وهذا الشاعر العربي اليهودي الحكيم يقول في شعره :

---

(٢٣) فمثلاً بعد أن كان لقب أسرة جدتي في مدينة سيواس التركية (العوني) ، حُوِّل إلى (دوران) بمعنى النور . وأسرة (الحامدي) التي لصديقنا الدكتور محمد صادق الحامدي إلى (آيدن) ..

تُعَيِّرُنا : أَنّا قَليلٌ عَديدُنا فَقُلتُ لَها : إِنَّ الكِرامَ قَليلُ
وَما ضَرَّنا أَنّا قليلٌ ، وَجارُنا عَزيزٌ ، وَجارُ الأَكثَرينَ ذَليلُ

وقد يتكبر الكذوب بعد كذبه في النسب ، وتكون تبِعاتُ فِعَالِه الذَّمِيمة محسوبة على أهل النَّسبِ عند الجهال والمغفلين ، قال الغزاليُّ : قد ينتمي إنسانٌ إلى نسب شريف كاذباً ، وهو يعلم أنه كاذب ، ثم يتكبر به على مَن ليس ينتسب إلى ذلك النسب ، ويترفَّع عليه في المجالس، ويتقدَّم عليه في الطريق ، ولا يرضى بِمساواته في الكرامة والتوقير ، وهو عالم باطناً بأنه لا يستحق ذلك ، ولا كِبر في باطنه ، لمعرفته بأنه كاذبٌ في دَعوى النسب ، ولكن يحمله الرياءُ على أفعال المتكبرين .

ومن أمثلة المتكبرين الخبثاء نشوان الحميري ، وكان ناصبياً ، وهو الذي يقول :

مِن أين يأتيني الفسادُ ، وليس لي نَسَبٌ خبيث في الأعاجم يوجدُ
لا في عُلوج الرُّوم خالٌ أزرقٌ أبدا ، ولا في الحبش جَدٌّ أسودُ
إني من النَّسبِ الصَّريح ، إذا امرؤٌ غلبت عليه العجم ، فهو مُولَّدُ
ما عابني نَسبُ الإِماء ، ولا غدا باللؤم مُعْرِقهُنّ لي يتردّدُ
مُوتي قريشُ ، فكلُّ حَي ميِّتٌ ، للموت منّا كلُّ حي يولدُ
قلتم : لكم إرْثُ النبوّة دوننا أزعمتُمُ أن النُّبُوَّة سَرْمَدُ
منكم نبيٌّ ، قد مضى لسبيله قِدْماً ، فهل منكم نَبيٌّ يُعبَدُ

قال في خريدة القصر : قاتله الله ، ولعنه ، وأخزاه ، ما أشد افتراه على الله وأجراه ، وأية فضيلة فوق هذا ، ولولا النبي المصطفى ـ الذي اختاره الله واجتباه ، وجعله الوسيلة إلي نيل رضاه ، صلوات الله عليه وسلامه ـ ما سعدوا ولا فازوا ، ولا حازوا من الشرف والفضيلة ما حازوا .

١٤. الشغف بالشُهرة ، والتسويق لِلمشاريع

كما يفعل بعضُ علماء النسب من ادعاء للأنساب لأجل تحصيل الشهرة التي تفتح له أبواباً مُغْلقة لتسويق بضائعه والمتاجرة بالأنساب ، ومن ثَمَّ فإنه قد يَشْرَع في الكذب ـ بعضهم ـ تَشَفِّياً من ذوي الأنساب وكيداً لهم. وقد يدَّعيه المرء نسباً ليسوِّق مشروع خطط له ، فقد وُجِدَ من كذب على الله وعلى أنبياء الله لأجل أن ينتصر لرأيٍ رآه ، أو مذهب ذهب إليه ، أو يكذب على الله وعلى رسله من أجل أن ينتصر لشيخه أو رمزه.

١٥. بلوغ العالِمُ لدرجةٍ عاليةٍ من العلم أو المكانة

كما يعمد بعضُ التلاميذ إلى الكذب في أنساب علماء الشريعة والمتصوفة ، بِغرضِ أن يُشْهروهم ويُسَوِّقوا لهم ، حتى تنتشر أقوالهم ومذاهبهم وطرائقهم . ومن هنا يسعى بعض تلاميذه ، أو بعض أشباه العُبَّاد من الجهال ، بِوضع نسب له إلى بني هاشم كما فعل أغلب المتصوفة مع

صالحيهم وعلمائهم ، لأنَّ القُطْبَ لا يكون إلا من آل بيت النبوة . وكما يحكى عن فلان وفلان أنه قد جاءه فلان وقال له أنت تنتسب لعلي وفاطمة ، تبيَّن لي بالإلهام ، أو ظهر لي في المنام ، ثم اخترعوا له نسباً باطلاً ، قال في بعض العلماء : "نسب مجهول لا يصح ولا يثبت ، وكان الأولى به تركه" . ثم نجد اليوم من يخترع له سلسلة أخرى ، بعد أن تبين له بطلان الأولى .
وتحت هذا الباب يندرج الأدعياء المنتسبين إلى أسر عريقة توارثتْ طبقاتُها العلم كابراً عن كابر ، وما أثر عن أسلافهم أنهم ادعوا نسبةً غير التي هي لهم والتي هم مشتهرون بها ، فيدعي أواخر طبقاتهم نسبةً ما ، ولا نجد هذه النسبة المدعاة في تراجم أسلافهم في الكتب المعتبرة ، كما لا نجد دلائل عليها .

١٦.السعي لمنصب اجتماعيّ

فالتتوق للوصول إلى مَنْصِبٍ ذي فاعلية سياسية ، أو اقتصادية ، أو لهدف اجتماعي كالنكاح وغيره ، من دوافع الكذب ، إذ نجد في التاريخ من حاول عبثاً أن يُنِيطَ حاكماً بِنَسَبٍ غير النَّسبِ الحقيقي للحاكم ، كما فعل بعضُ المتحذلقين مع ملوك العثمانيين ، فأخرجوهم مِن جِذْمِ التُركِ وأناطوهم بِجِذم العرب ، إما بِدعوى تصحيح الخلافة فيهم ، أو لكي يستديموا رضى العرب بهم . وفعلوا هذا من قبل مع الأيوبيين الأكراد ، للأغراض ذاتها .
أو ربما جاء النسابة بنسب الأشراف العلويين وأناط حاكمه بشجرة الهاشميين . وربما يَدَّعي المتسلط النسب من نفسه ابتداءً .
وأما ما كان منها كذب ، بغرض النفي ، فكالدوافع السياسية ، ومثله الحاضر تلك المكايدة التي فعلها الخليفة العباسي في بغداد للإضرار بالخليفة الفاطمي/العبيدي في مصر ، ليتفرد هو بالنسب الهاشمي من بين حكام عصره ، ويكون هو الأحق بهذا المنصب ، وأنشد بعضهم في ذلك :

إنَّا سَمِعْنَا نَسَباً مُنكراً يُتلى على المنبرِ في الجَامعِ
إنْ كنتَ فيما تدَّعي صادقاً فاذكر أباً بعدَ الأبِ الرَّابعِ[٢٤]
أو فدَعِ الأنسابَ مَستُورةً وادخل بنا في النَّسبِ الواسعِ
أو كنتَ فيما تَدَّعِي صَادقاً فانسبْ لنا نفسَكَ كالطائعِ

مع أننا نؤكد أن الدِّين لا تأثير له على النسب مِن جهة الاستدامة أو الانتفاء ، ومع هذا القصد للخليفة العباسي ، فإن له دافع آخر وهو محض الكيد والبغي وهو الدافع التالي .

([٢٤]) بينت في رسالة طبقات النسب معنى الخوامس ، وهو مصطلح قديم ، ومفهومه قديم ، تقول العرب : فلان بينه وبين القوم حيث لا ترمي العصا . قالوا : وذلك دون خمس جدود . حيث كانت العرب تعد الرجل منها ما لم يفارقهم بخمس بطون ، فإذا بلغ ذلك ، قالوا قطع النسب ، ورميت العصا . ويصطلحون عليه في القرون الأخيرة بمصطلح عود دخان .

ويدخل ضمن هذا الإطار ادعاء النسب من قِبَل الزعماء أو الشعراء أو المفكرين بسبب مرض جنون العَظَمَة ، والمتنبي هو أقرب مَثَلٍ ـ يحضرنا ـ للشعراء .

١٧. الكَيْد والبغي

* كيدٌ سببه أمراض القلوب ، والحسدُ من أقطاب هذه الأمراض . وقد يكون الوضع منشأه الحسد ، فقد يتحاسد المنتسبَيْن أو يحسد أحدهما الآخر ، فيؤدي ذلك إلى أن يطعن الأقْرَان في بعضهم بعضاً ، لأن التحاسد لا يحصل في الغالب إلا بين الأقران . إذ ذكروا لأسباب عداوات النَّاس ضروبٌ : منها المشاكلة في الصناعة ، ومنها التقارُب في الجِوار ، ومنها التقارب في النَّسب ، والكثرة مِن أسباب التّقاطع في العشيرة والقبيلة . فالتقارب في النسب بمعنى الاستواء في قعدده ، كما قيل لبعضهم : ما بال فلان يبغضك؟ . قال : لأنه شقيقي في النسب. فهو يريد الذي ذكرناه .

* كيدٌ لمجرد البغي والعدوان لا أكثر ، وهو نابعٌ من النفوس الشريرة التواقة للشرور وافتعال الأزمات . فالبغيُ والكراهية موجبان لقطع القرابة ، وبالتالي تقطع فروع الشجرة وتشرذمها ، ومن ثَمَّ يكون النفي والإلصاق في الأنساب ، كما قال الأول :

المالُ ، يرفعُ ما لا يرفعُ الحسبُ والودُّ ، يعطفُ ما لا يعطفُ النسبُ
والحلمُ ، آفتُه الجهل المضر به والعَقَلُ ، آفته الإعْجَابُ والغَضَبُ

ومعنى عطف النسب التفاف شَوابِكه ، أي احاطتها بالمنتسب حتى يكون وسيطاً فيما بين قومه، حتى لا يكون بطنٌ ولا فخذٌ في القبيلة إلاَّ وقد وَلَدَهُ مِن جِهَة الأُمهات .

للبحتري :

أميلُ إليكَ عنْ ودٍّ قريبٍ فتُقصيني علَى النَّسبِ البعيدِ
فما ذنبي ، بأنْ كانَ ابنُ عمِّي سواك ، وكانَ عودُك غيرَ عودي
وفي عينيك ترجمةٌ أراها تدلُّ على الضَّغائنِ والحقودِ
وأخلاق ، عَهدتُ اللِّينَ فيها غدتْ ، وكأنَّها زُبرُ الحديدِ
وقد عاقَدتَني بخلافِ هذا وقال الله : أوْفوا بالعقودِ
وما ليَ قوةٌ تنهاك عنِّي ولا آوي إلى رُكنٍ شديدِ
سأرحلُ عاتباً ، ويكونُ عتبي على غير التَّهدُّدِ والوعيدِ
وأحفظ منك ما ضيَّعتَ منِّي على رَغمِ المكاشحِ والحسودِ

والحاصل أن صدق الولاء وهو أول ما يطلب في سر النسب ويعتبر ، وعلى المرء أن يكون صادق الولاء لنسبه ، والولاء يلزم منه الجمع للقريب والمنع للغريب .

* الأحقاد الثأرية ، فقد يطعن الحاقد في نسب خصمه سلباً أو إلصاقاً ، فقد يلصق بخصومه فرداً أو جماعة مشهورون بالنذالة وينسبهم إلى الخصوم كيداً لهم ، أو قد ينفي نسب خصمه ،

ويجتثه عن أصله ، ظلماً ومكر السوء ، وهذا نشاهده في بعض العشائر المتناحرة ، التي توارثت الضغينة والكراهية من الأسلاف ، فيطعن بعضهم في خصومهم التاريخيين ، بل ربما نفاهم عن نسبهم الإنسي وألحقهم بِالجِنّ أو القِرَدة ، وهذا نجده في أشعار الغَاوِين مِن الشعراء ، كقول الجاهلي :

وصِلْ حِبال البَعِيد ، إنْ وصل الـ ـحبل ، وأقصِ القريبَ إنْ قطعَه

١٨. خِفَّةُ الضَّبطِ لدى النسابة

أو عدم تَقَيُّدِه بِقانون المهنة والاستخفاف بعلم النسب ، وحكاية الأنساب مِن حفظه ، فيقع في الغلط ، أو الوهم ، وهؤلاء غرتهم مقولة (إن علم النسب لا ينفع ، وأن الجهل به لا يضر)، وهي مقولة منكرة لا تصح عن نبي الله صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ .

١٩. الجهل بالأنساب ، وبالديار ، وبالتاريخ ، وبالأخبار

وهذا يقع فيه بعض الأدباء ، واللغويين ، والفقهاء ، والرَّحالة . وقد نبَّه الغندجاني على بعض أوهامهم وجهالاتهم في كتابه فرحة الأديب ، وقد يثبتون نسب فلان إلى جبل أو إقليم بينما هي النسبة إلى جدٍ أو قبيلة ، أو العكس .

٢٠. النسب إلى الأم دون الأب

وهذا محظورٌ في الشرائع ، مكروه في الطبائع ، تمجه الأعراف والتقاليد ، إلا أنه موجود في بعض المجتمعات الهمجية . أمَّا أنْ يُنسب الرجل إلى أمه من غير أن يُنفى عن أبيه ، كمَارِية ذات القرطيْن ، وقَيْلة أم الأوس والخزرج ، فذلك لِعظم شرفها وشُهرتها . أو كما نُسِبَ عيسى ابن مريم إلى أمه ، فلأنَّه وُلِد من دون أبٍ في الواقع خلافاً للعادة ، لأمرٍ أراده الله وقَدَّره . وقد يُنسب إلى الأم لمناسبة واردة جائزة . أما حين يُنْسب المرء إلى أمه ، كما يقال في زياد بن سُمَيَّة ، فلتوَلُّدِه مِن سِفاح لا نِكاح ، فلم يَتَعَيَّن والدُه ، وكان لابُدَّ للمرءِ مِن نسبٍ على أيِ حال . والإنسان له نسبة من أبيه وأخرى من أمه ، وكلاهما ناقل لرابطة النسب سواء بسواء ، ولا عِبرة بغير هذا ، وإنما جُعل الانتساب إلى الأب دون الأم ، فإنما هو لصيانة الأعراض ، ولتكريم المرأة ولتشريف لها ، ولأن القيمومة إنما تكون للرجل .

٢١. تَلَقُّف كلامَ العلماء ، وتكلُّف فهمه

فعبارة : "الناسُ مؤتمنونُ على أنسابهم ، ما لم يدَّعُوا شَرَفاً "، أو "المؤمن مؤتمنٌ على نَسَبِهِ" [٢٥]، هي مقولة نُسِبتْ إلى الإمام مالك بن أنس ، ولم تثبت عنه ، ولا رُوِيتْ عنه مُسندة بل

---

(٢٥) تكلم أكثر من علم وأكثر من جهة عن هذه المقولة ، منهم صديقنا الموقر الدكتور فائز البدراني الحربي .

مُرسله، وقد جرَّأتْ الكذابين ، وسّعَّرتْ الأدعياءَ ، وزعم بعضُ الناس أنها من أحاديث النبوة ، وزعم آخرون أنها قاعدة ، فلا هي من كلام النُّبوة ، ولا مخرجها الوحي ، ولا هي معدودة مِن القواعد . وكلامُ الناسِ متى أحدث نحو هذا البلاء ، وأوقع مثل هذا الضَّرر ، فإنما يجب تعطيله وإهماله ، وتجنُّب إسماعه للعوام ، أو الاختلاف فيه ، حتى لا يجد أهل الأهواء مندوحةً في الاختلاف ، فحسبنا ما كان طريقه الوحي الإلهي ، وما كان مخرجه النبوة، وللأمة في غيره مندوحة ، وقد ثبت عن مالك أنه قال : كل أحد يؤخذ من قوله ويُرد، إلا صاحب هذا القبر . وأشار إلى قبر رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ .

وهي مقولة إن أخذ بها الفقهاءُ وعملوا بها في بعض المسائل ، فلا يمكن للنَّسابين الأبدال أن يجعلوها في قوانينهم ، ولا أن يعملوا بها في تحقيقاتهم وتحريراتهم ، فللفقهاء عذرهم في الاحتياط لأصحاب الأنساب المجهولة وما كان نحوها ، بينما يأبى على النسابين ميثاقُهم . أما تشبيه الأنساب بالأموال في الشرائع فأراه ضعيف لا يصح. كما أن هذه المقولة تهدم الأحاديث والآثار الثابتة عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وتعارضه أشد المعارضة ، نحو قاعدة : (البيِّنةُ على المُدَّعي ، واليمينُ على مَن أنكر) ، وقوله : (لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ ، لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ) ، والذي أقرَّه العلماءُ وثبت عنهم ، أنَّ الأنسابَ إنما تثبتُ بالعلامات الواضحاتِ ، وبالبيناتِ الثابتاتِ ، ولا تثبتُ بالشُبُهات .

أمَّا ما تلقَّفه بعضُ الناسِ مِن فهمٍ خاطيء لهذه العبارة ، حيث ألزموا الناس ـ بموجبها ـ تصديق المدّعي لأي نسبٍ ، وإقراره على دعواه لأي حَسَبٍ ، وإن كان كاذباً في دعواه ، فيوكلون أمره إلى أمانته وإلى الله .. فهذا كلامُ زورٍ وبُهتان ، وفهمٌ خاطيءٌ ، وهو معنى كلام لا يُقرُّه أهلُ الشرائع ، ولا يُسلِّم به القانونيون ، ولا يَعتدُّ به أركانُ النَّسبِ وجهابذتُه . وهذا تلقُّفٌ لِكلام العلماء ، وتكلُّفٌ في فهمِ عباراتِهم ، وتأويلٌ لِنصوصِهم ، وهو تحرِيفٌ للكلِمِ ، وإعجامٌ لِلشريعةِ وطمسُ لها . إذ لابد للدعوى من بيِّنة تثبتها ، وإلا فإنها دعوى مردودة لا قيمة لها.

أما إن كان المراد منها : أنَّ النَّسب أمانة مثله مثل أي أمانة أخرى ، فيجب على المرء أن يُؤدي أمانة النسب كما يؤدي أمانة الصلاة ، وأمانة الزكاة ، وأمانة الصيام ، وغير ذلك من الأمانات ، فهذا معنى صحيح ، ويكون معنى أدائه لأمانة النسب :

- أنْ يحفظه من الفواحش . لأنه بها يكون الاختلاط ، والفساد ، والضياع.

- أنْ يحفظه من الأنذال، فلا يبذله لهم بالمناكحات والمصاهرات. لأن الأنذال واللئام سيخونون أهل هذا النسب، ولن يحفظوا الجميل لهم. على حد قول الشعراء(٢٦):

فأحسابكم لا تنحِلوها سِواكم فيقبل بعضُ المخفقين انتحالها
❖❖❖ ❖❖❖
ترى الحاصن الغراء منهم لشارفٍ أخي سلة قد كان منها سليلها
❖❖❖ ❖❖❖
فلا أعرفَن ذا الشف يطلب شفه يداويه منكم بالأديمِ المسلم

- أَنْ يحطاط له ويُشهره . لأن كتمه من غير ما يدعو لكتمه ، إنما هو كتم للشهادة، وهو وإن كتمه لأجل الخوف من عدو ، فإنه لن يكتمه عن الخواص ، بمعنى غير مستساغ أن يكتمه بِالمرَّة ألبتة .
- أنْ يبلِّغه لِعياله . لأنه حقٌّ للعيال ، وكتمه عنهم عقوقٌ لهم ، وهو حقٌ للآباء والأجداد ، وعدم تبليغه خلال الطبقات عقوق للآباء والأمهات .
- أنْ لا يتخذه أداة يحتقر بها غيره . إذ لا يفعل ذلك إلا المتكبرون الذين لا خلاق لهم عند الله تعالى .
- أنْ لا يهبه لأحد . لأن ليس له التصرف في النسب بالهبة أو البيع ونحوهما ، فليس له الاستلاطة ، وحال النسب خلاف حال الأموال في الهبة، وكذلك ليس من حقه أن يكتب المشاهد ثم يختمها بخاتمه، فلا يجوز أن يُنَصِّب نفسه مرجعاً ، ويتفرد بإدخال غرباء في قومه ، فليس له ذلك على قومه وعلى نسب غيره، إذ ليس هذه من طرائق نيل الوجاهة .
- أنْ لا ينفِه عن نفسه . ولأن التصرف بالنفي يُعد عُقوقاً لوالديه فمن فوقهما، وخيانة لهم ، بل وتخوين لهم ، وفاعله ملعون .
- أن يتَخَيَّر له الأرحام، كحديث (إياكم وخَضْرَاءَ الدِّمَنِ)، قال أبوعبيد : أَراد فسادَ النَّسبِ ، إذا خِيف أَن تكون لغير رِشْدَةٍ .

وإنما الأمر لا يعدو قولنا : إن الزكاة أمانة ، والإنسان مؤتمن على أدائها . فلا يُفهم من هذا الكلام ، أن صاحب الأموال العظيمة ، إنْ كَذَبَ وقال : قد زكَّيتُ . فإن على الأمةِ أنْ تُصدِّقه . فهذا لا يفعله إلا الحمقى والسفهاءُ . لأنَّ زكاة الأموال العظيمة تكون بحيث لا يمكن

(٢٦) الأبيات المذكورة لشعراء مختلفين .

إخفاؤها ، ولا إسرارها ، بخلاف الأموال القليلة ، فزكاتها قليلة ، ويتأتى معها الستر والخفاء ، مما يمكن تصديقه ، ولا يتأتى معها مراقبته وكشف حاله .

٢٢.عدم المشابهة ، واختلاف الصفات

فاختلاف الصفات الخَلْقِيَّة أو الخُلُقِيَّة في القريبيْن ، غير موجِبٍ لنفي المرء عن نَسَبِه ، لأن هذا صاحب المرء الصفات المختلفة ، إنما نَزَعه عِرقٌ في أسلافه من الآباء أو الأمهات ، فالعِرْقُ نَزَّاعٌ . كما أن اتفاق الشبه بين غريبين بعيدين غيرُ موجبٍ لإسنادِهما إلى نسبٍ واحدٍ .

٢٣.اختصار سلاسل النسب

لغرض ما ، إما تكاسلاً ، أو خشية التطويل في نحو خُطبة أو محاضرة أو مقالة ، فيكتفي ببعض رجالات السلسلة ، أو لشهرة النِّسبة كأن يقول الشريف الرضي بن موسى الكاظم العلويّ ، أو لاشتهار رجالات السلسلة ، وكانوا كلهم أعلام يعرفهم القاصي والداني ، على حد قول أبي العلاء المعريّ يمدح الشريف الرضي :

أنتم ذووا النَّسب القصير ، فطولكم باد على الكبراءِ والأشرافِ
والراحُ ، إنْ قيل : ابنة العنبِ ، اكتفتْ بابٌ من الأسماءِ والأوصافِ

فكان قصده أنكم في غنى عن ذكر آباءكم الأقدمين كلهم ، إذ حسبكم أن ننسبكم إلى أبيكم المباشر ، لأن كل آبائكم عظماء نبلاء ، كما لو قيل للراح : أنت ابنة العنب. لكان ذلك كافياً لتعريفها ، ويغنيها عن ذكر أي وصف آخر . أما الذي ليس له ذاك الأب المشهور القريب في سلسلة النسب فإنه لن يغنيه حتى نأتي على ذكر آبائه الأبعدين المشهورين ، واطراح من دونهم ممن ليس بمشهور .

أو أن يكتفي بمحطات العمود أعني رجالات طبقات النسب في العمود ، كأن يقول : عبد المطلب بن هاشم بن فهر بن النضر بن عدنان بن إسماعيل ، وكل ذلك مُشْكِلٌ عند مَن قَلَّتْ خِبرته مِن النَّسابين ، وكل ذلك يتلقفه أهلُ الجمع للأنساب الذين لا هَمَّ لهم سوى جمع الأنساب وأرشفتها ، أما الاختصار في حد ذاته فلا بأس به ، ويفعله الناس منذ القدم وحتى اليوم ، وإنما تكمن المشكلة في مدى ثقافة المتلقي ، وليس فيه بأس كما قلنا إلا إن كان المجلس مجلس تعليم وتلقين فيجب حينئذ ذكر كامل السلسلة .

وورد أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قال يوم حنين :

أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبْ ** أَنَا اِبْن عَبْد الْمُطَّلِبْ

قال ابن حجر : وَأَمَّا نِسْبَته إِلَى عَبد الْمُطَّلب دُون أَبِيهِ عَبد الله ، فَكَأَنَّهَا لِشُهْرَةِ عَبد المطَّلب بَيْنَ النَّاس ، لِمَا رُزِقَ مِن نَبَاهَة الذِّكْر ، وَطُول الْعُمْر ، بِخِلَافِ عَبد الله فَإِنَّهُ مَاتَ شَابًّا ، وَلِهَذَا

كَانَ كَثِير مِنْ الْعَرَب يَدْعُونَه اِبْن عَبْد المطَّلِب ، كَمَا قَالَ ضِمَام بْن ثَعْلَبَة لَمَّا قَدِمَ : أَيُّكُمْ اِبْن عَبْد المطَّلِب؟ . وَقِيلَ : لِأَنَّه كَانَ اُشْتُهِرَ بَيْنَ النَّاس أَنَّهُ يَخْرُج مِن ذُرِّيَّة عَبْد المطَّلِب رَجُل يَدْعُو إِلَى اللَّه ، وَيَهْدِي اللَّه الْخَلْق عَلَى يَدَيْهِ وَيَكُون خَاتَم الْأَنْبِيَاء ، فَانْتَسَبَ إِلَيْهِ لِيَتَذَكَّر ذَلِكَ مَنْ كَانَ يَعْرِفهُ ، وَقَدْ اُشْتُهِرَ ذَلِكَ بَيْنَهُمْ ، وَذَكَرَهُ سَيْف بْن ذِي يَزَن قَدِيمًا لِعَبْد المُطَّلِب ، قَبْل أَنْ يَتَزَوَّج عَبْدُ اللَّه آمِنَةَ ، وَأَرَادَ النَّبِيّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تَنْبِيه أَصْحَابه بِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ظُهُوره ، وَأَنَّ الْعَاقِبَة لَهُ لِتَقْوَى قُلُوبهمْ إِذَا عَرَفُوا أَنَّهُ ثَابِت غَيْر مُنْهَزِم .

قال الفرزدقُ : خرجتُ مِن البصرة أريد العمرة ، فرأيت عسكراً في البرية ، فقلتُ: عسكر مَن هذا؟ . قالوا : عسكر الحسين بن علي ، فقلت : لأقضينَّ حق رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فيه ، فأتيته فسلمت ، فقال : مَن الرجلُ؟ فقلتُ : الفرزدق بن غالب ، فقال : هذا نسبٌ قصيرٌ ، فقلتُ : أنتَ أقصر مني نسباً ، أنتَ ابن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ .

قال في الجليس الصالح والأنيس الناصح : معنى ما ذكر من قصر النسب في هذا الخبر ، أن النبيه ، الذي بِغير نظيرٍ له يشاركه في نسبه وما يعرف به ، فلا يحتاج إلى زيادة في انتسابه وإطالته ، وهو مستغن بقصير ما يعرف به عن كثيره ، كما قال الشاعر :

أحبُ مِن النِّسوانِ كلَّ قصيرة لها نسبٌ في العالمين قصيرُ

ومِن هذا النسب ، نسبُ الرسل ، والأنبياء ، والملوك ، والخلفاء ، وقد قال النسابة البكري لرؤبة بن العجاج لما انتسب له : مه قصرت وعرفت!

ومن أجل ذلك قالت العرب في المدح : لا أبا لك . فهو يستعمل كناية عن المدح ، ويستعمل كذلك للذم ، كل ذلك بحسب غرض المتكلم ، ووجه المدح : أن يراد نفي نظير الممدوح بنفي أبيه ، وهو مبالغة في قصر النسب ، ووجه الذم : أن يراد أنه مجهول النسب ، مظلم العمود .

وحكى أن أبا جعفر الطبري سأله رجلٌ أن يزيده في نسبه ، فقال متمثلاً قول رؤبة:

قد يرفع العجاج بيتاً فادعني باسم ، إذا الأنساب طالت يكفني

وقال الله تعالى : ﴿مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾ ، فنسب العرب أفراد وجماعات مباشرة إلى إبراهيم من دون واسطة، ليحرك عواطفهم لأنهم يعرفون أنه أصلهم .

أما ما ورد من رغبة الناس في رفع النسب والإمعان في سرده ، فله غرض حميد كذلك وليس هو من القبيح، فالقبح والحسن يكونان بحسب قصد المرء ، فمن الحسن ما روي عن عكراش بن ذؤيب قال : بعثني بنو مرَّة بن عبيدٍ بصدقات أموالهم إلى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ

وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، فقدمتُ عليه المدينة ، فوجدته جالساً بين المهاجرين والأنصار ، وأتيته بِإبلٍ كأنها عروق الأرطي . فقال لي : مَن الرجل؟ فقلتُ : عكراش بن ذؤيب . فقال لي : ارفع النسب . فقلت : ابن حرقوص بن جعدة بن عمرو بن النزال بن مُرة بن عبيد ، وهذه صدقات بني مرة بن عبيد ، فتبسم الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وقال : هذه إبل قومي ، هذه صدقات قومي. فالنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أراد أن يعرف الناس ـ لتفاوتهم في العلم والمعرفة ـ هذا الرجل ويعرفوا القوم الذين تصدقوا .

وأما ما يرد من نحو قول بعضهم :

قامـــــتْ يهـــــودُ بأســـــيافها قصـــارُ الجـــدودِ ، لِئـــامُ الحســـب
عبيـــــدُ أبـــــي كـــــرْب وتُبـــــع عبيـــــدُ قصـــارٍ ، دقـــاقُ النســـب

فالُمراد من قصر الجدود ، ودِقَّة النسب ، انقطاع النسب ، والفرق بين قصر النسب الممدوح والمذموم ، أن القصر الممدوح ، يراد به النسب الذي يمكن اختصاره وإيجازه ، على الوجه الذي علمتَ ، والمذموم في قصر النسب ، هو النسب الذي لا يمكن رفعه ، ولا الإمعان في سَرد عموده ، لجهالته وغموضه ، لا لشيء آخر كضياع العمود ، فضياع العمود ليس من العيب.

٢٤.الأَنَفَةُ مِن الرجوع عن الخطأ بالإصرار عليه

لأي سبب من الأسباب ، ومنها أنه يرى في الرجوع نقصاً وعيباً ، وأن ذلك لا يكون من شِيَمِ الرجال ، كما أنه مضيِّعٌ لهيبة العلماء ، لأنه سيزعزع ثقة الناس فيه .

٢٥.التصادم لأجل الاختلاف في النمط الفكري أو الحضاري

فالتصادم الفكري ، والاختلاف في النمط المعيشي ، والصيغة الحضارية ، قد يكون سبباً ودافعاً للوضع في الأنساب ، إما طَعْناً وإما نَوْطاً ، وهو مطيَّة سُوءِ الدِّيانة ، والكِبْر والرُعُونة ، والرُّكون إلى الدنيا ، وتوهم الخصومة مِن حيث لا خصومة ، والانشغال عن الخصم الحقيقي المتربص بهذه الأطراف الوطنية المتصارعة ، كما أن مرجع هذا إنما هو العُنصرية والشُّعوبية ، وإلى وَخْزِ عُقدةِ النَّقص عند صاحبه ، حيث يعتري أصحاب هذا التيار الخوف مِن الاضمحلال والزوال . والحق الذي غاب عن هؤلاء المرضى ، أن الفرد أو الجماعة إنما يسعيان دائماً للانصهار ضمن المجتمع الكبير ، والتشكل وفق القالب العام ، والتأثر به في الأخلاق والعادات والمعاملات ، وفق صيغة كلية مشتركة تكون قاعدة انطلاق نحو التآلف الاجتماعي ، والإخوة المصيرية ، وما ذاك التباين وذاك الاختلاف إلا ثروة وطنية ، وكنزاً قومياً ، يغذيان الأرواح، وينهضان بالعقول ، ويحثان على العمل المتكامل بفاعلية . فما المجتمع المتكامل إلا خليطاً مِن

عدة فئات يكفل بعضها بعضاً ، وتتفاعل لتنفع وتنتفع ، وعدم التجانس في المجتمع أمر لابد منه ، فهو يكسب المجتمع خصائص لا تتوفر في المجتمعات المتجانسة ، نظراً للتنوع الفكري والثقافي ، فالحضارة البشرية والفكر الإنساني كان في الواجب ألا يتصارع بل كان عليه أن ينصهر لتحقيق الصالح البشري ، إلا أن البعد عن منهج الله يفرق السبل على الإنسانية .

٢٦. تُجَّارُ الأنساب ، وفنَّانو رسم المشجرات

وهو التكسُّب بالأنساب والاقتيات بها ، والتجار اليوم كثير ، وعمولاتهم متفاوتة ، قد صاغوا الأختام ، واتخذوا الألقاب ، وتفننوا في اللباس ، واتخاذ القلانس والطيالس ، وتوشحوا بالأوشحة ، وتظاهروا بالديانة ، لكل منهم لواء ، ويَسْتَقُّونَ ببعضهم ، بعضهم بائرُ التجارة ، وآخرون صغار وأحداث ، ونفر قليل منهم في عداد الشاهبندر.

أنـا لا تَغُشُّـني الطيـالسُ والحلـى ، كم في الطَّيـالس مِن سَقِيْمٍ أجْرَبِ
عينـاك مِـن أثوابـه في جَنَّـةٍ ، ويـداك مِـن أخلاقِـه في سَبْسَـبِ
وإذا بصـرتَ بـه ، بصُـرتَ بأشْـمَطٍ ، وإذا تُحدِّثـه تَكَشَّـفَ عَـن صَـبِي

وقالوا في الحكمة : البهرج يتبين عند الحك ، إذا كان العلوي ثابت النسب لم يحتج إلى ضفيرتين، ولا يصير المخنث تركياً بلبس القباء ، ولا المرائي وَلِيَّاً بِلبس العباء .

٢٧. الجهل بقوانين المهنة

وهذا شأن الهواة من جمَّاعي الأنساب ، وهم علماء النسب السطحيين ، والذين لديهم شغفٌ بالأرشفة ، والتباهي بالأعلمية ، وبالكم لا بالكيف . وتنطلي عليهم الأكاذيب ، والأوهام ، والتصحيفات ، كما نجد في كتبهم الترقيعات .

٢٨. ما لا يُعْتَدُّ به من شعر أهل الغَواية

على العموم فإن الشعر ليس حجة قطعية في نفسه لثبوت النسب أو لنفيه . والشعراء في غالبهم لا تخلو أشعارهم مَن الغَواية ، سواء مدحوا ، أم سبُّوا ، أم وصفوا ، أم تظرَّفوا .. نعم ، إن للشعر الذي يُحتج به في الأنساب عصرٌ ، وهو شعر العصر الجاهلي وشعر عصر النبوة ، الذي كان يُنشد للنبي فيُقرُّه ، وبموت النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ استعلنت الفتن ، فشعر الفتنة مردود. ولا أدل على ذلك من النقائض التي أذكى نارها حكامُ بني أميَّة ، وجعلوها سُنَّةً في أمة محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بعد أن أخمدها الإسلامُ، فكانوا هم الذين رموا جرير بالفرزدق ، والفرزدق بجرير ، رموا تميمي بتميمي ، لإشغال تميم عنهم بعضها ببعض ، وسار الشعراء بعدُ على اعتبار هذا الفن الذي سموه بالنقائض كأحد مجالات الأدب الإسلامي العريق .

وتحرَّش يزيد بن معاوية بالأنصار معلومة ، حيث سلَّط عليهم الأخطل النصراني فهجاهم بقوله:

لعــن الإلــهُ مِــن اليهــودِ عصــابةً بــالجزْعِ بــين صُلَيْصِــلٍ وَصِــرَارِ
ذَهَبَــتْ قُــرَيشٌ بِالسَّــمَاحَةِ وَالنَّــدَى وَاللــؤْمُ تَحْــتَ عَمَــائِمِ الأَنْصَــارِ
قَــوْمٌ إِذَا هَــدرَ العَصِــيرُ رأَيْــتَهُمْ حُمْــرًا عُيُــونُهُمُ مِــنَ المُسْــطَارِ
وَإِذَا نَسَــبْتَ ابْــنَ الفُرَيْعَــةِ خِلْتَــهُ كَــالجَحْشِ بَــيْنَ حِمَــارَةٍ وَحِمَــارِ
خَلُّــوا المكــارمَ لســتمُ مِــن أهلــها وخــذوا مَسَــاحِيكم بــني النَّجّــارِ

فَرَدَّ عَلَيْهِ النُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ :

أَبْلِــغْ قَبَائِــلَ تَغْلِــبَ ابْنَــةِ وَائِــلٍ مَــنْ بِــالْفُرَاتِ وَجَانِــبِ الثَّرْثَــارِ
فَــاللؤْمُ فَــوْقَ أُنُــوفِ تَغْلِــبَ بَــيِّنٌ كَــالرَّقْمِ فَــوْقَ ذِرَاعِ كُــلِّ حِمَــارِ

ومن غواية الشعراء ما حكاه العماد الأصبهاني في خريدة القصر ، قال : أبو نصر بن الدّندان الآمدي من المتأخرين ، سمعت الشيخ الزكيّ البائع يحي بن نزار البغدادي من كبار الباعة بها يصفه ، ويستحسن نظمه ويستطرفه ، أنشدني له أبياتاً لطيفةً في الهجاء ، غريبةً بليغةً في الطبقة العليا من البلاغة ، والمبالغة في المعنى وحسن الصيغة والصّياغة ، وهي :

قــالوا : أتمــدحُ أقوامــاً ، وأُمُّهــمُ مَن قد عَرَفْتَ ، فتُطْغيهم بلا سببِ
فقلــتُ : لا تحرُقــوني بــالملام ، فمــا أشْفقتُ من هَجْوهمْ إلا على نسبي
لأنَّ أمَّهــمُ مــا فاتهــا أحــدٌ فخِفتُ مِن أنْ يكونوا إخوتي لأبي

قال الأصبهاني : قلتُ لَعَمْري قد بالغ ، وأحسن ، وما قصَّر، لكنه نسب والده إلى الخنَا ، وقذفه بالزنا ، حيث اعتقد أن أباه أبوهم ، فلذلك لا يهجوهم ، وإذا كانوا إخوته من الأب فقد شاركهم اللؤم لأجل النسب ، والشعراء لا يؤاخذون في الهجاء ، بأمثال هذه الأشياء.

ولعل مراده بألا يؤاخذوا ، أن لا عبرة بأشعارهم ، وإلا فإنهم مؤآخذون عليها أمام الخالق والمخلوق ، وليس من الغواية ما كان ينشده حسان بن ثابت ﷺ وغيره بين يدي رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِه وَسَلَّمَ ، وعلى أي حال ، فإنَّ شعر حسان بين يدي رسول الله له اعتبار ، ويكون حجة ، بخلاف شعره الجاهلي وشعره بعد وفاة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِه وَسَلَّمَ .

٢٩. تلقُّف الشَّبَه في الأسماء والأنساب

وهذا يقع فيه كثير من الناس ، حتى أولئك الذين صَفَتْ نيَّاتُهم ، فَحَذّارِ حَذَارِ من التَّسَرُّع في المغامرة ، وأما النسبُ الذي يُخَاطر في محاولة إثباته ، فهو لمجهول الحال لا النسب الثابت ، وقد اشْتُبِهَ على بعض الباحثين بعضُ الأُسَر التي حكمتْ في الشمال الإفريقي وغيره كالحفصيين ، والطاهريين وغيرهم . وهذا الحارثُ بن ظَالم المُرِيّ ، ادعى النِّسبة إلى قريش ، ثم اعتذر لدعواه بِالشَّبَه ، يريد من اعتذاره تثبيت دعواه، فقال :

رَفَعْتُ الرُّمحَ إذ قالوا قُريشاً وشَبَّهْتُ العمَائِمَ وَالقِبَابا
وقومي إنْ سألت بني لؤي بمكّة علموا مُضَرَ الضِرابا

والشبه يكون في المؤتلف والمختلف، وهو ما اتَّفَقَ وأْتَلَفَ في الخطِ دون أن يتفق في اللفظ .

ويكون الشبه كذلك في المتفق والمفترق ، وهو أن يتفق الاسم أو النسب نُطْقاً وخَطّاً ، ويفترق في الذات والأعيان، وقد نجد ذلك في الأسماء ، وقد نجده في النسب في سلسلتين أو أكثر ، وله صور :

- أن تتفق أسماءُ الذوات وتتفق معها أسماءُ الآباء .
- أن تتفق ثلاثةُ أسماء أو أكثر في السلسلة .
- أن يتفق الإسمُ واسمُ الأب والنِّسْبةُ .
- أن تتفق الكنية والنِّسْبة . أن تتفق الكنى وأسماء الآباء .
- أن يتفقا في النِّسبةِ ويفترقا فيما نُسِبا إليه .

ويمكن مراجعة هذه المفاهيم في مظانها لتتضح أكثر ، لأهميتها ، فنحن في هذه الرسالة إنما نكتفي بقليل العبارة ، أو أنَّا نُعوِّل على لطيف الإشارة .

٣٠.وجودُ أدنى سبب ، وتلقف أبعد نسب وأدقه

أما النسب : فكأن تكون الجدَّةُ مِن آل فلان فيدعي إليهم ، أو يدعي نسب أخواله وينبذ نسب أبيه ، فهو على أية حال يدعي نسباً يكون في أصوله ، وينبذ نسبه الذي لآبائه الرجال ، أو يكون زِعْنِفَة من الزعَانِف الملحقين الأتباع، لا من الصرحاء الخالصين ، فينتسب إليهم ، أو أن يطمع في التأليف بين طرفيْ نسبيْه ، نسبه من جهة أبيه والآخر من جهة أمه . والنَّسب كما قيل : يطَّرد إطراد الشآبيب ، ويتَّسق اتساق الأنابيب. قال الجاحظُ عند قول حسَّان بن ثابت في أبي سفيان بن الحارث بن عبد المطلب :

لعمرُك إنَّ إلَّك في قُريش كإلِّ السَّقْبِ مِنْ رَأَلِ النّعامِ
وأنتَ منوّط فيهم هجينٌ كما نيط السرائح بالخدامَ

وقد عاب عَلَيْهِ هذا البيتَ ناسٌ ، وَظَنّوا أَنَّهُ أراد التبعيد ، فذكر شيئين قد يتشابهان من وجوهٍ، وحسانُ لم يردْ هذا ، وإنما أراد ضعْفَ نَسَبه في قُريش ، وأنَّه حِينَ وَجَدَ أدنى سبب اعتزى ذلك النسب ، أو وجد أبعد نَسَب انتحله ، وأن ذلك السبب في ضعفه كَشبه الرأل بِالسقب .

وفي نفس المعنى قال يحيى بن نوفل :

ومثلُ نَعَامَةٍ تدَّعي بَعِيراً تعاظمُها إذا ما قيلَ : طِيري
وإنْ قيلَ : احملي ، قالتْ : فإني مِن الطيرِ المربّة بالوكورِ

هذا يضرب مثلاً للرجل يعتل في كل شيء يكلف فعله.

أو أن يستغل المصاهرة وهي التزاوج ، فيعتزي إلى الذين صاهروه ، فالانصهار معناه أن يذوب في القوم بالمخالطة ، حتى يكون كالقرابة النسبية .
وأما السبب : فبأن يكون حليفاً للقوم ، أو مولى لهم ، أو دخيلاً فيهم ، أو مُتبنَّياً فيهم ، فلا يحق له أن ينتسب لغير أبيه إلى الجد الأعلى .

٣١. الاحتجاجُ بأدنى قَرِينة ، والتعويل على الحُجَجِ المُوْهِمة

فلا عِبْرة بلقب سيد أو شريف في التعاملات الرسمية أو التجارية لتتخذها حجةً في الانتساب إلى آل النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، ما لم يكن هناك ما يثبت النسب في وثيقة مستقلَّةٍ ، وثيقة غرضها إثبات النسب ، من جهة معتبرة شرعاً، وشهدت لهم الطبقاتُ ، أما هذه الترهات فإن علماء النسب لا يُقيمون لها قِيْمَة ، وهذا مثلٌ ضربناه لك ، فَقِسْ عليه .
وقال الحارثُ بن ظَالم المُرِيّ وقد ادعى النسبة إلى قريش :

فلو أني أشاءُ لكنتُ منهم ... وما سيرتُ أتبع السَّحابا

يزعم ويقول : أنا مثل قريش لا أتبع الكلأ ، وإنما يتبعه مَن كان مِن غير قريش ، وهذا دليل على أنني قرشيّ . وسمَّى الكلأ : سحاباً ، لأنه به يكون ، وكذلك يسمونه النَّدى لأنه مِن النَّدى يكون.
وهذه طريقةٌ غيرُ جيدةٍ ، وهي من طرق أهل الجاهلية ، وقد يأخذ بها بعض أهل هذا العصر.
كما أن البعض يحْتجُّ بالمنامات التي ربما تكون أماني نفس وأحاديثها .

٣٢.الاحتجاج بالمنازل والأصقاع

والحديث في هذا يُشبه الحديث في الذي قبله ، والباحثون المتسرعون يقعون في خطأ بتسرعهم قبل أن يتحققوا ويدرسوا طبقات المكان ، كما تُدرس طبقات الزمان ، وأهل المكان يعتريهم الفناء ، أو الهجرة ، والمكان يعتريه الانتقال إلى الغير بالهبة ، والمهر ، والبيع ، والإرث ، فعلامَ تبني ـ يا هذا ـ على وَصْفٍ دُون آخر بِلا دليل؟ ، فالمكان يعتري أصحابه التحول عنه ، كتحول الزمانُ عن أصحابه ، فينشأ قرنٌ آخر جديد ، والأمر كما قال بعضهم : ليس بينك وبين بلدك نسب ، فخير البلاد ما حملك وجملك ، وأعانك على الدهر ، ولم يعن الدهر عليك . قال الأول :

والأرضُ شيءٌ كلُّه واحدٌ ... ويخْلُفُ الجيرانَ جيرانُ

٣٣.التلون مع الزمان أو المكان

فيدَّعِي نسباً في مكان ، ويدَّعِي نسباً آخر متى رحل عن ذاك المكان ، أو متى اغترب ، لغرض من هذه الأغراض التي سردناها ، أو لأمر في نفسه .

* يحكى أن رجلاً من بني كلاب ، معروف النسب ، سأل فقال : إني رجل مِن بَلعنبر ، ولي سِن ، وبي فقر ، وعندي دعاء وشكر ، وفي إعطائي أجر وذخر . فقيل له : أنتَ مِن بني كلاب ، وتنتسب إلى بلعنبر ! . فقال : إنه مقام خزي ، وهم لنا عدو . فأحببت أن يلحقهم عاره .

أَنَـــا حَـــالِي مِـــن الزَّمَـــا ن ، كَحَـــالِي مَـــعَ النَّســـبْ
نَسَـــبِي فَـــي يَـــدِ الزَّمَـــا نٍ ، إذَا سَـــامَهُ انْقلـــبْ
أَنَـــا أَمْسِـــي مِـــنَ النَّبِيـــ ـــطِ ، وأُضْـــحِي مِـــنَ العَـــرَبْ

* يحكى أن عِمران بن حطَّان أحد الخوارج الصفريّة كان ضيفاً لِرَوْح بن زنباع ، فذكره رَوْحُ لِعبد الملك بن مروان ، فقال له : إنَّ عندي شيخاً ، أعلم الناس بأيام الناس ، وأحسنه حديثاً، وأكثره صلاةً . فقال عبد الملك : ينبغي أن يكون ابن حطَّان . قال : نعم . قال : أعرض عليه أن يأتيني . فعرض روح عليه ذلك ، فأعلمه أنه ذكره لعبد الملك ، فأمره أن يعرض عليه المجئ . فهرب عمرانُ من روج بن زنباع وكتب إليه :

يا رَوْحُ! ، كمْ مِن كريمٍ قد نزلتُ به   قـد ظـنَّ ظنـك ، مِـن لخـم وغَسـانِ
حتـى إذا خفتُـه ، فارقـتُ منزلـه   مِـن بعـد مـا قيـل : عمـران بـن حطـانَ
قد كنتُ ضيفك حولا ، مـا تـروعني   فيـه طـوارقُ ، مِـن إنـس ولا جـان
حتـى أردتَ بـي العظمـى ، فأوحشـني   ما يوحش الناس، مِن خوف ابن مروان
فاعـذر أخـاك ، ابـن زنبـاع ، فـإن لـه   في الحادثـات هنَّـات ذات ألـوانَ
فـإنْ لقيـتُ يمانيـاً فمِـن يَمَـن ،   وإنْ لقيـتُ مَعَـدِّياً فعَـدنانَ
لـو كنـتُ مسـتغفرا يومـا لِطاغيـة   كنـتُ المقـدَّم في سِـري وإعلانـيَ
لكـن أبـق لـي آيـات مفصـلة   عقـد الولايـة مُـذ طـه وعِمـران

* بَلَغَ النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أن رجالاً مِن كِنْدَةَ يزعمون أنه منهم ، فقال : (إنَّما كان يقول ذاك العباسُ ، وأبو سفيان بن حرب ، إذا قَدِمَا اليَمَنَ ، ليأمنا بِذلك ، وإنَّا لا نتتفي مِن آبائنا ، نحن بنو النَّضر بن كنانة) ، فهذا إنما كان قبل إسلامهما ، يتقون به الشر ، وإنَّ في المعاريض لمندوحة عن الكذب .

٣٤.الشغف بتكثير رجالات سلاسل النسب

وهذا في مقابل القِسْم الذي قبله ، وهو غالباً ما يكون لدى القُصَّاص وأصحاب الأخبار الغريبة، بِقصد إِبهار العَوام والسفهاء ، واستغفال جُماع الأنساب السطحيين ، واستخفاف أصحاب الأرشفة الساذجين ، ويفعله أصحابُ الأوهام ، الذين يتوهمون الخمول في السلسلة ، أو

الذين يتوهمون السَّقط في السلسلة لعدم اتفاقها مع القاعدة الخلدونية ، وهؤلاء غاب عنهم أن النسب يُحكى كما هو في الواقع ، من غير التفات إلى كونه موافق للقاعدة الخلدونية أم مخالف لها ، لأن القاعدة الخلدونية ليست مضطردة في كل سلسلة ، ولكنها غالبة فقط ، مع أن قاعدته هذه تبطل الإقعاد والإطراف .

٣٥.الهوس في توصيل أنساب الأعلام المترجمين

وهذا يقع فيه علماء التراجم ، وبعض محققي التراث من طلاب الدكتوراة والماجستير ، وغرضهم اثراء بحوثهم بأي حال ، لأجل الفوز بالشهادة الأكاديمية وعلى أي حال ، فيتلقف أدنى شبه ، ويتمسك بأضعف سبب ، ويُحامي عن تخيلات ووساوس .

٣٦.الهوس في توصيل الأنساب المنقطعة

ويفعل هذا أولئك المتضجرون من دارِسي الأنساب والتاريخ ، الذين يتألمون من وجود ثغرة في فترات التاريخ ، وتتعكر أمزجتهم متى وجدوا الانقطاع ، وتعذر عليهم وصل الأحداث التاريخية ، فيحاولون ـ بتكلف ـ تأليف سيناريو يلم شتات المشاهد التاريخية وترقيعها.

٣٧.كتم العلم والضَّن به

وهذا يفعله البخلاء والحُسَّاد ، وقد أدركنا بعضاً من الذين كانت هذه الخلة من خلالهم ، نسأل الله العافية والستر ، فقد يعمد الناسب إلى التغيير والتحريف ، خشية أن يتعلم النسب أحدٌ مِن بعده فيتقنه ، وفاعله يكون قد ارتكب بدل الكبيرة كبيرتين ، الأولى بالكذب في النسب ، والثانية بكتمه للعلم .

٣٨.الاستعاضة عن نسبه المعلوم بآخر مجهول أو منقرض

فقد يستعيض عن نسبه وعموده ، رغم ثبوته واشتهاره ، بآخر يستحسنه ، يجعله مكان عموده الذي يستهجنه، ومتى كان عن عمد فإنَّه يُسمى بالعمود المنتقل ، أو المنقول عن موضعه وواقعه كذباً ووضعاً ، أما إنْ كان عن وَهْمٍ ، أو نسيانٍ ، أو غلطٍ ، فإنَّه يسمى بالعمود المنتقل ، أو المنقول عن موضعه وواقعه بأحد تلك الأوصاف. والصور الحاصلة :

* إما أنه يستهجن عموده لظنه أنه خامل . أو ليس في ضمنه أمراء وحكام ، كأشراف مكة الحسنيين .

* أو هو يريد أن يستوعب كل أئمة الشيعة الإثنى عشر في عموده ، وهي دعوى حاصلة في القرون الإسلامية الوسيطة .

* أو بالإدعاء لفلان لِشْهرته أو لِصُحبته ، رغم أن علماء النسب قد نَصُّوا على انقراض نسله ، وهذه الدعوى قديمة .

٣٩.اعتماد خرافات الأولين ، وتصديق أساطير القُصَّاص ، وأوهام العوام Fairy (tale)

ويفعل ذلك من كان شأنه الاحتطاب في الليالي المظلمة ، أو أشغله التأسيس لتأريخ قوم من الباقين أو البائدين ، فشرع يجمع المنثور ، ويستنطق العجماوات ، ويُصدق كل ما يقال ، ويردد كل ما يسْمع ، ويتباهى بالغرائب ، ويتفاخر بالعجائب ، حتى أخرج للناس كتاباً فيه كل شيءٍ إلا الحكمة ، وحوى كل شيء إلا الأنساب . فينسب فلاناً لميت قد رمَّ ، وآخر لجنية لا تكاد تبين .. ومع كل ذلك فإنه لا يُعدم المصدقين والمُصفِّقين .

وأهل النسب إنما يعتمدون الأخبار المُستيْقَنة ، ويتبنون الأحاديث المُسْنَدة ، ويسلكون السبل الواضحة ، ويحذرون منها الوعِرة والخبيثة ، ولا يبنون على شُبه لِيُشبعوا شهواتهم ، ولا يتلقفون الهفوة ليتباهوا بها ، ولا يتكلفون الأساطير ليرقعوا بها التاريخ ، ولا يتخيلون الأباطيل ليدرجوها في الحقائق ، بعيدون عن التَّصنُّع ، ولا ينزلون إلى درجات العوام والقُصَّاص ليساووا بينهم وبين أولي العلم وأهل الجِد ، أمرهم جاد لا يهزلون ، ولا يستهويهم هوس ، لا يَمَلُّون ولا يتضجرون .

٤٠. الطائفية الدينية والمذهبية Sectarianism ، والاضطهاد الديني والمذهبي Religious Persecution

فمتى اضطهد الإنسان لأجل هويته ، وربما بطريقة ناعمة ممنهجة ، فإن الضغوط النفسية ، ينتج عنها ، أن ينسلخ المواطن مِن جلده ، وقد يتخذ انسلاخه شكلاً من عدة أشكال ، منها :

- أن يستعيض المضطهد عن اسم طبقته النسبية اسماً آخر ، لأن الأول يدل على هويته الدينية أو المذهبية ، هذا يكون في أهون حالات عدم الاستقرار المجتمعي الذي من هذا النوع ، أو لا يحكي كامل نسبه ويكتفي ببعضه .
- أن يدعي المضطهد نسب مضطهده ، ويتسمى بأسماء جلاديه ، كما حصل للأندلسيين العرب مع الإسبان ، وللشعوب الأوربية مع المهاجرين الجرمان ، فبعضهم يفعل ذلك خوفاً ، والبعض يفعله خنوعاً وتذلالاً ، والبعض يفعله تقيَّةً .
- أن يحاول جاهداً أن يتناسى أصله من شِدَّة ما يكابده من مضطهده .

وعلى أي حال في الاضطهاد لا يصنع من المرء مواطناً موالياً للقوى المضطهدة ، لا في النسب، ولا في الدين والمذهب ، وإن بدا خلاف ذلك ، فإنما هو في الظاهر دون الباطن ، فغاية تشكيل الشعوب ضمن قالب القَوِي ، أن تتولَّد فئة لا هي في العِيْرِ ، ولا هي في النَّفير ، بمعنى أن تكون منسلخةً عن هويتها الأصلية ، كما أنها منسلخة عن هوية مُضطهِدِها ، فالنتيجة

إذن وجود مواطنين غير أسوياء ضمن الإطار الاجتماعي ، إما مدَّعين حقاً ليس لهم ، أو متنكرين لحق هو لهم ، فبقاء المرء على هويته وطائفيته ، أهون من إيجاد طائفة منعزلة ، متمرِّدة على المجتمع أو غير سوية .

٤١.الاختلاف في المذاهب والأديان.

فكثيراً ما نشاهد الوضَّاعين يطعنون في نسب المخالف لهم بأحد طريقين:

أ. ينفونه عن أصله ، وينتزعونه مِن مغْرسه .

ب. يُنيطُونَه بغير أصله ، ويُليطُونَه به .

وهذا مشاهد لا سيما في المعاصرين ، وتجدهم لا يتورعون عن قذف أعراض المخالفين لهم في الديانة بالزنا ، وهم إما جهال يرددون ما يسمعون ، وإما أنهم يُشْبِهون طلبة العلم وليسوا منهم ، فالأنساب الثابتة في الظاهر ، لها قُدْسِيَّة يحرم التعرض لها ، وإن كان أصحابها كفاراً أو مشركين ، فمن نفى فلاناً عن أبيه ، أو أناطه بغير أبيه ، كان كافراً ملعوناً في الشريعة ، لقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : (اِثْنَتَانِ فِي النَّاس هُمَا بِهِمْ كُفْرٌ : الطَّعْنُ فِي النَّسَب، وَالنِّيَاحَةُ عَلَى الْمَيِّتِ). وقال رسول الله : (مَنِ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ غَيْرُ أَبِيهِ ، فَالْجَنَّةُ عَلَيْهِ حَرَامٌ)، ولكن كثير من الناس في زماننا يستهينون بالمعاصي ، وربما كان الكفر والإيمان عندهم سواء. والحاصل أن النَّسَبَ لا يرتفعُ بالكفر ولا بِالرِّقِ أو السبي ، وهما ليسا من موانع ثبوته ، كما أنه ليس مِن ضرورياتِ ثبوت النسب ولوازمه ثبوت العتق وثبوتُ الدينِ أو المذهبِ الفقهيِّ أو العَقَدِيِّ ، فالنسب لا يتبدل بهذه الأوصاف في الأصل ، ولكن ليس خافياً تأثير المذهب على صحة النسب في بعض الوقائع والنوازل .

٤٢. الاضطهاد الاجتماعي

والحديث في هذا العامل ، لا يختلف كثيراً عن سابقه ، ويتولَّد عنه ما يتولَّد عن سابقه ، والاضطهاد الاجتماعي يكون بين أهل الدين الواحد ، أو المذهب الواحد ، أو أهل جنس واحد ، ويكون :

- باحتقار قبيلة أو طبقة من طبقات النسب لأجل المهنة .
- أو لأجل الفقر والفاقة .
- أو لأجل الصفات البدنية ولا سيما اللون .
- أو لأجل اختلاف اللسان واللغة .
- أو لأجل العدد .
- أو لأجل النمط المعيشي كما مرَّ آنفاً .

- أو لأجل نوع التعامل والأخلاق .

٤٣. التطهير العِرقي Ethnic Cleansing

والحديث في هذا العامل ، ألا إنساني وألا أخلاقي ، لا يختلف كثيراً عن سابقه ، إلا أن الاضطهاد يتعامل فيه الخصم مع خصمه بأساليب النفسية ، بينما التطهير العرقي يقوم الخصم بتبني أساليب عملية في التعامل مع خصمه ، وقد يدل أحد الاصطلاحين على الآخر .

٤٤. فِسق ذوي الأنساب

إنما سهل على تجار الأنساب الكذب ، أنهم وجدوا في الأصحاء المنتسبين ، سخفاء لا خلاق لهم، فتمكنوا من هذا الثغر ، فولجوا منه ، ونَصَّبوا أنفسهم حجبةً عليه ، فأخذوا يُدخلون منه من شاءوا ، ويمنعون من شاءوا . إذ مِن الدوافع التي تدفع السفهاء للكذب في الأنساب ، تَبَذُّل المنتسب ، وارتكاب المحرمات ، واتيان الفسق ، وظُلم العِبَاد ، وأكل الأموالَ سُحتاً .. فيقولُ أصحابُ النفوسِ الضَّعيفة : بما فضل علينا هذا؟ ، وبأي شيءٍ صار يُدعى نَسِيْباً حَسِيْباً؟!. فيقتدون به ، يحذون حذوه ، يتقَمَّصون قميصه ، وينتعلون نعله ، إما شَكَّاً منهم في نَسَبِه ، ويحسبونه دعيَّاً ، وإما ثورةً للقوة الغضبيِّة الكامنة ، أو الأخرى الشَّهوية اللابدة ، فيكون هذا الشريف الحسيب إمامَ ضَلالة ، وخَطِيب فتنة ، ووداعية لبدعة . وهو مؤاخذٌ على ضلالته ، ومسؤول عن تصرفه يوم العَرْضِ الأكبر. فكان واجباً على الأصحاء أن يتأدبوا بالآدابِ اللائقة بذوي الأحساب ، فإن شرف الأعراق ، محتاج إلى شرفِ الأخلاق ، ولا حمد لمن شرف حسبه ، وسخف أدبه ، إذ كان لم يكتسب الفخر الحاصل بفضل سعي ولا طلب ولا اجتهاد ، بل بصنع الله تعالى له ، ومزيد المنة عليه ، وبحسب ذلك لزوم ما يلزمه من شكره سبحانه على هذه العطية ، والاعتداد بها من المزية ، وإعمال النفس في حيازة الفضائل والمناقب ، والترفع عن الرذائل والمثالب .

سمات الوضع في الأنساب

تتحكم في سلسلة النسب عوامل طبيعية وأخرى إنسانية ، وذلك عبر رحلة التاريخ الطويلة ، وهي السُنن التي تتحكم في عمليَّة التاريخ ، والفعل الإلهي هو مقصودنا من العوامل الطبيعية ، ولذا فإن السلسلة المكذوبة تخلو من ذينك الأثرين الطبيعي والإنساني ، فيَلْحَظُ القارِيءُ للسلسلة الموضوعة ـ فضلاً عن النسابة ـ افتقارها للموضوعيَّة ، وللدلائل التاريخية ، وخلوها من العوامل الجغرافية ، والعوامل الإنسانية بصفة عامة ، بله يلحظ توافر صفات وسمات على العمود وأهله ، فنفسية الوضَّاع نلحظها في بنائه وإنشائه ، فنجد النسج الركيك للسلسلة الموضوعة . فالركاكة سِمَةُ كل كذب ، إذ الكذب مهلكة ، وهو نسج لأن السلسلة كلها تتسم بالركاكة والرقة على منوال واحد . ولذا فإن الكذب مفضوح لا محالة ، فالكذب سيواجهه طوفان الحق فيدمغه .

كما نجد الاحتجاج السخيف من جهة الدَّعي وأعوانه ، والإحالة إلى المدلسين ، والكذابين ، والضعفاء ، ومَن يَكْثُرُ وَهْمُه ، أو يَقِلُّ حِفْظُه . مع استِغْبائِهم لِلعلماء ، واسْتِغْفَالهم لِأرْبابِ النَّسب ، بإرسالِ الكلام على عواهنه، بلا توثيق دقيق ، وبدون تحرير ولا تحقيق.

ونجد الموقف الهزيل للأدعياء . فهم لا يستطيعون مواجهة النقد بشجاعة ، ولا بموضوعية ، وإنما بالتوتر النفسي، أو بالشغب والجدل ، أو التذبذب كالعصفور ، تارة هنا ، وتارة هناك .

قال اليازجي :

وَبِمَ اِعتدادُ الأَدعياء ، وَجُهدهُم سَردُ الدَعاوي ، وَهيَ أَضعَفُ ناصرِ

ثم إن أهل الكذب تفضحهم أقوالهم وفعالهم . يحكى أن رجلاً لقي رجلاً آخر فقال له : ممن أنت؟ ، قال : قرشيٌّ، والحمدُ لله !. فقال : الحمد لله ، ها هنا في هذا الموضع ريبة.

كلٍ ذلك على حَدِّ قوله :

وُليْد أبي الطيب ، الكلب ، ما لكُم فطنتم إلى الدعوى ، وليس لكم عقلُ
ولو ضربتكم منجنيقِي ، وأصلكم قويٌّ ، لهدتكم ، فكيف ولا أصلُ
ولو كنتم ممن يدبر أمره لما كنتم نسل الذي ما له نسلُ

الدِّعوى هي الإدعاء ، وهو الانتساب ، يقول : لا عقل لكم تعقلون به شيئاً ، فكيف عقلتم الإدعاء في نسبٍ لستم في ذلك النسب؟ . والمنجنيق مؤنث يريد بها هجاءه ، يقول : لو ضربتكم بهجاءي وأصلكم قويّ لكسركم ، وأبادكم ، فكيف ولا أصل لكم يعرف . ولو كنتم عقلاء لما انتسبتم إلى مَن يعرف أنه لا نسل له ، ولا عقب ، أي قد ظهرت دعواكم بهذا الإنتساب.

وقول الآخر :

دَلَفتُ إلى صَميمِك بالقوافِي عشِيَّة محفَل فهتَمْتُ فاكَا
وصدَّقَ ما اقولُ عليك قومٌ عَرفتُ أباهمً ، ونَفَوا أباكا

الصميم : الخالص من النَّسب والفخر. وجعل له ذلك له على طريقِ الهزءِ ، فهو كقول الله تعالى : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾ . يقول : ما كان مِن حَسَبِك خالصاً ، ومِن نَسَبِك صَافِياً ، لا شَوْبَ فيه ، ولا لبس دونه ، كل ذلك أبطلته بِقَوَافيَّ ، وزيَّفته بِمَرامِيَّ حين اختلفا في المجمعة ، فهتَمْتُ أسنانك ، وأخرستُك في دعاويك . وجعل الفمَّ كِنَايةً عن الأسنان التي كسَّرها . أيْ جعلتُكَ بحيث لا مَعَضّ لك ، ومَشْهدُنا مشهودٌ ، وأهلُ التَّمْييز حضورٌ ، وصدَّقَني مَن له القدمة والسابقة عليك ، وأنتَ تعرفهم وتعرف أوَّليتهم ، وهم ينكرون سَلَفَكَ ، ويبْطِلون دعاويك .

ومن ظريف ما قِيل في الأدعياء ، قول بعضهم في أهل بلده :

هُمْ قعَدُوا ، فانتَقَوْا لهُمْ حَسَبا يَجُوزُ بَعْدَ العِشَاءِ في العَرَبِ
حَتَّى إذا ما الصَّبَاح لاح لهم ، بَيَّنَ سَتُّوقُهُ مِن الذَّهَبِ
والناسُ قد أصبَحُوا صَيَارِفةً ، أعْرَفَ شيءٍ ببَهْرجِ النَّسَبِ

وفي رواية : (مَيَّز ستوقهم) ... (أَبْصَرَ شَيءٍ بزِيبَقِ النَّسَبِ) .

مَواطِنُ الوضع

أما مظان الوضع والكذب في الأنساب فنجده في :

١. كتبُ الأدبِ . فكل علم يؤخذ إذن من مصادره الموثوقة .
٢. كتبُ الفقه الإسلامي ، وكتب التصوف . بل قد تجد في كتب الفقه والتصوف أحاديث منسوبة للرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وهي مكذوبة ، ولا نعني أن علماء الشريعة يكذبون ويساهمون في وضع الأنساب ، وإنما نعني أن علم الأنساب ما هو مِن اختصاصهم ، ولذا فإنهم قد يُخطئون أو يَهِمُون ، فلكل علم أهله .
٣. كتبُ المؤرخين الذين لا دراية لهم بعلم النسب . وأما أهل الدراية منهم فكتبهم خالية من الوضع والكذب ، وإن علموا بالكذب فإنهم ينبهون عليه ، وعلى أي حال فإن النسابة دأبه التحقيق ، والتدقيق ، والتحرير ، حتى يطمئن قلبه .
٤. كتب الرحلات ، فالرحالة لا يعلم حقيقة بأهل الديار التي يرحل إليها ، والبرهة الزمنية التي ينزلها لمكان لا تتيح له المعرفة التامة ببلاد غربته ، فليس لحكايته أي اعتبار في الأنساب إذا خالفت أو تعارضت مع حكاية أهل البلدة أو أهل النسب .
٥. كتب المستشرقين المغرضين .
٦. كتبُ المدَلِّسين والكذبة مِن : المؤرخين ، والأدباء ، والفقهاء ، والنسابين ، وصكوك يحررها قُضَاةُ السُّوءِ الذين لا يخلو منهم عصر . وأشعار أهل الغواية من الشعراء ، إذ أن الشعراء وفي العصور الإسلامية لا يتورعون مِن الطعن في الأنساب والكذب فيها ، فهم أهل غواية لا يردعهم إلا النسابون ، كما أن في الأدباء أصحاب هوى مذهبي أو طائفي ، كما ترى في أشعار العصر الأموي في النقائض وغيرها ، وفي أشعار العصور العباسية وما تلتها .
٧. روايات العوام التي لا مستند علمي لها .
٨. الصحف الإخبارية التي ليس من شأنها علم النسب .
٩. المنتديات الألكترونية ، والمواقع التي تدعي تحقيق النسب ودراستها وجمعها .

دلائل الوضع في الأنساب

أما أمارات الوضع التي تدل على الكذب ، والعلامات الواضحات التي تُشِيرُ إليه ، فهي تلك الثَّغَرَات التي لا تخلو منها جناية ، ولذا عُدَّ الكذب مهلكة .. وهذه الأَمَارَات إمَّا أنْ تكون في السلسلة ، وإما أن تكون في النَّسَابة الذي اختلق الكذب.

علامات تكون في السِلْسِلة

١. السِلْسِلةُ المفردة ، التي لا شواهد لها ، ولا متابعات ، وتبدوا في المشجَّر مستطيلة مجردة ، كجسم الأفعى ، أو كجذع الشجرة اليابس المتجرد من الأغصان . وهذه من أهم العلامات الظاهرات ، والبينات الواضحات.
٢. سردُ السِلْسِلة بلا توثيق لها ، وبلا تعريف لأعلامها ، وإنما يرسلها إرسالاً ، حيث يكون رجال محطاتها مجاهيل لا يعرفون ، ولم تشهد لهم الطبقات عبر التاريخ . والتوثيق الذي لا واقع له ، مثل أن ينسب لأحد رجال السلسلة كتاباً يزعم أنه ألفه ، ثم يزعم أن الكتاب فُقِد ، أو احتراق ، أو تَلِفَ ، أو لا يمكن اظهاره .. وما ذلك إلا لأن الكتاب لا واقع له أصلاً ، أو ينسب لفلان من الناس أعمالاً اجتماعية أو سياسية لا واقع لها ولا شاهد ، وإنما هي من وَهْمِهِ وَكَذِبِهِ وَنَسْجِ خَيَالِه.
٣. النَّقصُ في عدد رجال السلسلة ، أو الزيادة على العدد المعتاد ، وهذا اعضال يكون في العمود .
٤. الاضطرابُ الحاصل في السلسلة ، وهو اضطراب يحكي حالة الوضَّاع المضطربة حين وضعها ، والإعضال الحاصل في نهاية السلسلة ، فلا يمكن وصْلها بأصلٍ ، وهذا الاضطراب وهذا الإعضال قد يتقصدهما الوضَّاعُون ، بقصد تحْيير علماء النسب ، ولكن النَّسَّابون يفهمونه ، ولا يمكن أن يسلموا بواقع يفرض على العلم والحكمة . وقد يكون ذلك ناشيء عن تصحيف أو خطأ أو وهم ويكون للسلسلة واقع صحيح ، ولكن كل ذلك لا يغيب عن الحذاق المحققين ، والجهابذة المحررين للأنساب .
٥. ظهورُ السلسلة فجْأةً ، وتشتهر ولما تكن مشتهرة ، كما أنها لا واقع لها في دواوين النسب ، نخبر الواحد لا عبرة به هنا بعد أن مضى على السلسلة قرون ولم تكُ معروفةً خلال تلك القرون المتصرمة ، حتى يأتي رجل أو عصابة فيزعمون أنَّ للسلسلةِ واقعٌ يسري على كل جزء من أجزاء السلسلة.

٦. المخالفةُ لإجماع النسابين ، ولا عبرة للمتعاطفين مِن أشباه طلبة علم النسب ، ولا للضعفاء الذين يتذبذبون ولا يستقرون على حال ، ولا بأهل الشَّغَبِ والجدل ، فكل أولئك لا يُعتدُ باتفاقهم فَضْلاً عن أن يُعْتَدَّ باختلافهم .
٧. أن تكون أسماء الرجال الذين في السلسة مخالفة لأسماء القبيلة سيسولوجياً أو أيدلوجياً ، سيسولوجياً مثل أن تكون الأسماء عربية خالصة وفجأة تنقلب السلسلة إلى أعجمية ، حيث تطرأ عليها أسماء ذات نمط لغوي مختلف عن الأول ، من غير توفر ما يدلُ على وجود تحول اجتماعي عَرَضَ على رجالِ السلسلة ، وضربوا لذلك مثلاً قديماً نُعْرض عن ذكره لشهرته ، أو أن تكون الأسماء مما يتسمَّى بها المتأخرون ويستحيل أن يتسمى بها القدماء . وأما في الأيدلوجيا فكأن تكون الأسماء اللاحقة غير متفقة في أيدلوجيتها للأسماء السابقة مع عدم الدليل التاريخي على التحَوُّل الفكري الأيدلوجي .
٨. عدمُ حصول اللقيا المفترضة بين الدَّعِي والمدَّعَى إليه ، ومن كانت هذه حاله فإنَّه لا يُسمع لدعواه أصلاً. وله صور :
أ- وجود الدَّعِي قبل زمان المدَّعَى إليه. وهذه السلسلة تكون منقطعة ، ولا يثبت النسب في هذه الحالة قطعاً وبإجماع فقهاء الشريعة والقانون وعلماء النسب. وقد يُوجد الدَّعِيُّ في زمانِ المدَّعَى إليه إلاَّ أن المدَّعى إليه لا يمكن يُولد لمِثله بسبب صِغَرِ سِنِّه أي أنه لم يَبْلُغ بعدُ ، وغير البالغ يستحيل أن يولد له أو لمِثله .
ب- وجود الدَّعِي في غير مكان المدَّعَى إليه ، وهذه السلسلة تكون معلولة ، فلا بُدَّ مِن أدلةٍ لِتقريرِ صِدْقِها ، ومِن بَيِّنَةٍ تدل على صحتها ، وإلا فإن السلسلة لا تقبل قطعاً لدى علماء النسب ، والنسب لا يثبت البتة لدى الفقهاء من علماء الشريعة والقانونيين .

علاماتٌ تكون في النَّسَّابة

١. أنْ يُشْتَهَر هذا النَّسابة بين الناسِ بِالوضع .
٢. كَون النَّسابة مجروحاً غَير عَدْل وَلا مُؤْتمن . أي أنه لم يصل لدرجة اتهامه بالوضع والكذب ، إلا أنه غير مرضي عند أهل الفن .
٣. حداثة الأسنان في أغلب الوضَّاعين المعاصرين .

٤. منهج الوضاع . كالأسلوب التمويهي ، والعرض التتويهي ، وحكاية الأحداث الغريبة على أنها مسلَّمات ، بل بديهيات .. لذا فإن على الوضاعين أن يدركوا جيداً ، أن كل ما يكتبونه فهو واقعٌ حتماً بين يدي الخبير المختص ، لا كما يظنون من أن كتاباتهم سيقرأها العوام الغير مختصين ، وبالتالي سيسلمون من النقد ، ويسير كذبهم بين الجمهور ، فيتخطى الرقاب بلا رقيب . كلا . فالنسابة الثقة المعتبر إنما يكتب للمختصين أولاً ، ثم للجمهور الغير مختص ثانياً .

أثر الأنساب الموضوعة

١. تشكيك الناس في أنساب الناس ولا سيما الأشراف . والشك في الانتساب إلى الأصل ، يُوِلّد الجفاء في الأصل والفرع ، فيمحو من الأصل الميل الجبلي الباعث عن الذب عن الأنساب ، كما يمحو من الفرع المَبَرَّة ، والصِلَة ، والمعونة .
٢. التشكيك في عقائد الأشراف العلويين والتوجس منهم .
٣. تفكك المجتمعات ـ صغيرها وكبيرها ـ وفسادها وانحلالها ، وتهاون الفرد والجماعات بارتكاب الرذائل والمنكرات ، وحصول الفتن والضغائن ، إذ أن الرابطة النسبية هي المبدأ لكل الآدب ، وبقدر صلاح النسب وحفظه ، يكون على ذلك القدر صلاح المجتمع .
٤. دراسة النسب تُوجِدُ لدى الباحث إستقراءً كاملاً متكاملاً عن طبقة النسب أو عن القبيلة بِرُمَّتها ، أو المجتمع عموماً ، ويكون هذا الإستقراء صادقاً مادام النسب صحيحاً ، وهو استقراء لأحقابه الثلاث : الماضية ، والحاضرة ، والمستقبلية ، وهذا مالا يمكن مع النسب المكذوب ، فهو لا يعطي إستقراءً حقيقياً ، ولا تصوراً واضحاً عن الماضي ، كما أنه يعطي إستقراءً تشائمياً لمستقبله ، وهذا يعني أن الوضع في الأنساب لا يمكّن الباحث الاجتماعي من أداء وظيفته ، ويعطله بالكلية من مهمته ومن القيام بالواجب تجاه طبقته .
٥. انصهار المجتمع في قالب مَعَيَّن لا يعترف بالأنساب ، ولا يُقِيْمُ لها وزْنَاً .
٦. اختلاط الأنساب وفسادها .
٧. تحول التاريخ إلى مادة قصصية ، وأساطير خرافية ، وأحداث لا واقع لها في معالم الإنسانية ، وفصل الواقع المعاصر عن أصله وواقعه القديم ، وبالتالي ضياع التراث الإنساني وإهماله ، وعزوف الجادين عن دراسته .

نفسيات الوضَّاعين

١. حب المال ، وجمع الدنيا .

٢. شراسة الأخلاق ، ودنائة الطباع . ولكنهم يتظاهرون بحسن السَّمت ، وبحميد الأخلاق ، وإنما تنطلي فِعالهم على من خَفَّ عقله ، وثخن لُبُّه . وكما قال الأول : النُقلة مِن الإسلامِ كفرٌ ، ومِن النسبِ لؤمٌ ، ومِن المجلسِ سخفٌ . فمن لؤمهم انتقالهم ونقلهم لغيرهم .

٣. قلما ترى دعياً إلا وهو يضمر سوءَ دِيانة ، فتراه يتقلب في أهل الملل والديانات ، والمذاهب وأهل البِدع ، وإن أظهر تنسكاً .

٤. نفي الأنساب الصحيحة والطعن فيها ، أو تخليطها ، أو إعجامها بأن يجعلها غير واضحة المعالم ، وبث الدَّغِينة على كل منتسب صحيح النسب . كما قال الشاعر في دعي :

لَعِينٌ يُورثَ الأبناءَ لعناً ويلطخ كلَ ذِي نَسَبٍ صحِيحِ

فخلق الدعي كما قال الشاعر :

تَهْجو الكرامَ، وأنتَ ألأمُ مَنْ مَشَى حَسَباً ، وأنتَ العِلْجُ حِينَ تَكَلَّمُ

٥. تصحيح الأنساب الساقطة ، وتوصيل المبتورة ، وتسهيل السلاسل المعضولة ، وإسناد المرسلة ، وتسوية المخرومة .. ينصب نفسه حكماً عدلاً متقناً للأنساب ، نكاية للصحيح وللأصحاء .

٦. الاستقواء بغيره من الأدعياء ، إذ يقوم بنشر بدعته بين العوام كي تلتحق معه في موكب الأدعياء ، حتى يكونون درءاً له ، فينشغل النُّقادُ عنه بِغيره . والدَّعي يبدأ بمن حوله ، فيستميلهم باستعطافهم ، وبادعائه معرفة أحسابهم وأنسابهم ، وأنه قد وعى سِيرَ آباءهم وأسلافهم ، وهكذا يتصَيَّد السخفاء في المجتمعات .

٧. السعي الحثيث نحو الشهرة ، والتلقُّب بألوان الألقاب . والغضب من اشتهار الآخرين ، وضيق الذرع ممن يظنه منافساً له .

٨. طبع خَتْم يقتاتون به ، حيث يختم الدَّعي للأدعياء على ورق لا قيمة له ، ولا يُعدُ مُستنداً شَرعياً ، ولا معترف به عند الباحثين ، أو المؤرخين ، أو المؤسسات الحكومية.

٩. معرفة الكذابين ببعضهم ، والتزاور فيما بينهم ، يعضد بعضهم بعضاً ، عواقل لبعضهم البعض ، يتناصرون فيما بينهم على بغيهم ، ويغضبون لبعضهم البعض ، ويتظاهرون بالتظلم .

قال الأول :

أبـي الإسلامُ ، لا أبَ لِـي سِـوَاهُ   إذَا هَتَفُـوا بِبَكْـرٍ أَو تَمـيمِ
دَعُّـى القَـوْمِ يَنْصُـرُ مُدَّعِيـهِ ،   فَيُلحِقُـهُ بِـذي النَّسَـبِ الصَّـميمِ
ومـا كَـرَمٌ ، وَلَـو شَرُفَتْ جُدُودٌ   ، ولكـنَّ التَّقِـيَّ هُـو الكَـرِيمُ

وقال آخر :

هَجَـوْتُ الأدعِيـاءَ ، فَنَاصَبَتني   معاشِـرُ ، خِلْتُهـا عَرَبـاً صِحَاحَا
فقلتُ لهمْ ـ وقدْ نَبَحوا خَـويلاً   علـيَّ ـ ، فلـمْ أجِبْ لهـمْ نُبَاحـا
: أمِـنهمْ أنـتُمُ ، فـأكفَّ عـنكمْ   ، وأدْفَـعَ عـنكمُ الشَّـتمَ الصُّـراحا؟
وإلاّ فاحمـدوا رأيـي فـإنِي ،   سـأتقي عـنكمُ الـتُّهمَ القِبَاحـا
وحسْبُكَ تُهْمـةً بِبَـرِيءِ قَـومٍ،   يضُـمُّ علـى أخـي سَـقمٍ جناحـا

والمناصبة : المعاداة . يقول : إنَّ عاديتموني بسببهم ، فأنتم منهم ، ولا أهجوكم للؤمكم ، وكفى بكم ريبة إنَّ تضموا الجناح على المريبين .

١٠. الأدعياء يتشبهون بالفئة التي لها الغلبة في زمانهم . قال الأصمعي : استمشى رجل من الأدعياء ، فدخل عليه رجل من أصحابه ، فوجد عنده شِيحاً وقَيْصُوماً ، فقال له : ما هذا؟ . فقال ، ورفع صوته : الطبيعة تتوق إليه . يريد أن طبيعته من طباع العرب . فقال فيه الشاعر :

يَشَـمُّ الشِّـيحَ والقيصـو   مَ ، كـي يَسـتوْجِبَ النَّسَـبا
ولـيس ضـميره في الصـد   رِ ، إلا الـتِّينَ والعنبـا

وقال جحظةُ :

وأهـلُ القُـرَى كلـهم ، ينتمـون   لِكِسْـرى ادِّعـاءً ، فـأين النبـيط؟!

١١. الوضَّاع في الغالب لا يثبتُ على دِعْوى واحدةٍ ، ولا على كذبة مفردة ـ فالكذب حبله قصيرٌ ـ فتجده يدَّعي أكثر من نسب ، قالوا : كان رجل يدعى الهيثم بن عدي ، وكان فيما زعموا دَعِياً . فقال فيه الشاعر :

الهَيْـثمُ بـن عـديّ ، مِـن تَنَقُّلـه ،   في كل يـومٍ لـه رَحْلٌ علـى حَسَب
إذا اجتدى معشراً، مِن فضْل نسبتهم   فلـم ينيلـوه ، عَـداهمٍ إلى نَسَـب
فمـا يـزالُ لـهٍ حَـلٌ ومَرتحـلٌ   ، إلى النصارى ، وأحيانـا إلى العـرب
إذا نُسِـبَ عَـديا في بـني ثعـل ،   فقـدِّم الـدالَ قبل العـينِ في النَّسب

وقال خلف بن خليفة الأقطع في هذا النوع من الناس :

فـلا تـأمن علـى حـال دعيـاً   فلـيس لـه علـى حـال وفـاء
وكيـف يفـي لأبعـد مـن أبيـه   ونسـبته إذا اتصـل الـدعاء

أنواع الوضع في الأنساب

الكذب إما أن يكون للنفس وإما أن يكون للغير.

١. **الوضع للنفس**. وله صور :

النوع الأول : أن يضع لنفسه نِسْبَةً مع سِلسِلة كاملة يُنيطها بمشهورين ، ويفعله مَن كانت له دِرَايَة بِالأنسابِ ، ومن له خُبثٌ يتحيَّل به .

النوع الثاني : أن يكتفي بمطلق النِسْبَة بلا نشر منه لسلسلة ، مِن أن أجل التَّعْمِيَة على النسابين لئلا يُكتشف عَوْرُه . وهذا يفعله المتريثون من الأدعياء بخلاف الأول ، الذي يفعله المتهورون أو الأحداث ولكنهم سرعان ما يندمون فيتخبطون ، فيَشْرَعوا في ما يسمونه بالتصحيح والاستدراك ، وهيهات هيهات .

النوع الثالث : أن يضع لنفسه سلسلة غير كاملة ، بمعنى أنها غير مناطة بمشهورين ، فيكتفي بتكثير طبقات السلسلة .

النوع الرابع : أن ينتفي من أصله ، وينبذ نسبه ، من غير أن يتخذ نِسْبةً أخرى ، ومن غير أن يدعي لآخرين .

٢. **الوضع للغير**. ويفعله تجَّار الأنساب ، أولئك الذين نصَّبوا أنفسهم مُعَرِّفين . والتواصل مع التاجر إما عن طريق شبكة النت ، وإما أن يكون له دكَّاناً يستقبل فيه الأدعياء والجهال والمرضى بعقدة النَّقْص ، وهو غالباً يقتات بِوجه أو بآخر ، فيكذب إما جمعاً للمال ، وإما لكسب الناس لأغراض كثيرة منها : الجاه والشهرة ، تقوية الكذب وشد عضد بعضه ببعض بتكثيره . وإما يفعل ذلك من باب الحقد على المجتمع ، ومن باب الإفساد في الأرض ، فيضع للأدعياء أنساباً لا واقع لها ، ويظن الأدعياءُ أنهم وإياه على شيء . فيفعل ذلك لِعَلَمٍ سَلَفَ من الأعلام ، فردٍ ، أو طائفةٍ ، أو أمةٍ ، وقد لا تكون للمُتَّرْجَم بَقِيَّة اليوم . والدوافع لهذا القسم لدى أصحابه متنوعة ، كالكيد ، أو الشغف بوصل الأنساب ، وتدبيج تراجم الأعلام في مشاريع التعريف بالأعلام والتراجم ، والقصد منه : إما الشُهْرة والتظاهر بالعلم والأسبقية ، أو الوهم ، أو الجهل. وهذا القسم ـ كسابقه ـ له أنواع :

النوع الأول : وضع سلسلة مع نِسْبَةٍ .

النوع الثاني : وضع سلسلة بدون نِسْبة .

النوع الثالث : وضع نِسبَة بلا سلسلة ، لِعَلَمٍ معاصِر ، فردٍ ، أو طائفةٍ ، أو أُمَّةٍ ، والدوافع هي نفسها التي في القسم السابق .

النوع الرابع : نفي النِّسْبَةَ بالكليَّة ، وإعجامها بِالمرَّة .

أساليب الوضع في الأنساب

جميع أساليب الوضاعين واضحة ، ولا تخفى على علماء النسب ولا على غيرهم ، فمن أهمها :

١. أنْ يَعْمَدَ الوَضَّاعُ لِكِتَابِ غيره فيدرج الكذب فيه إدراجاً ، وغالباً ما يكون زمان مؤلف الكتاب سابق على زمان الكذاب ، والإدراج في المشجر ربما يكون أيسر على الكذابين ، فيحتال الوَضَّاعُ في تقليدِ الخط ، وتقليد لون المداد/الحبر .

٢. التحريف في الكتاب المخطوط ، ولهم في ذلك طرق وأساليب لا يجهلها المحققون ، منها :

أ- أن يذَيِّل أي يزيد على كتاب مبسوط أو على مشجر ، بدعوى التذييل زاعماً أنهم لم يكونوا في عصر النَّسابة صاحب الأصل ، أو بدعوى الاستدراك بالزيادة زاعماً أنه قد فات النسابة صاحب الأصل ، وأنهم كانوا في زمن صاحب الأصل ولكنه إما نسيهم ، أو غفل عنهم في زعمه الكاذب.

ب- أن يَطْمِسَ عَلَماً ، أو يطمس على أكثر من عَلَمٍ ، في مبسوط أو على مشجر ، ليكيد لفرد أو لطائفة ، بِدعوى التصويب والاستدراك بالإنقاص .

ت- أن يزوِّر في المصطلحات المرقومة أو أن يغير ألوانها ، حيث أن لأهل الفن ـ في بعض الأحيان ـ في ألوان المصطلحات دلائل .

٣. أن يعمد الوّضَّاعُ إلى وَرَقٍ عَتِيقٍ قديم فيُشَجِّر عليه كَذِبَه ، أو يبسط عليه زُوْرَه ، لِيوهم العوام أن قد تحصل على نسبهم كنزاً مخطوطاً بعد كَدٍّ وجُهْدٍ ، أو ليوهم المغفلين من النَّسَّابين بإرْثه المخطوط ومكتبته العتيقة ، فينطلي على المغفل كذبه وزوره ، أو لِيُوهِمَ قاضي مغفل باستحقاق (عمرو) للنسب المزبور ، أو باستحقاق (عمرو) من إرث (زيد) ، ليحكم له فيأكل مِن تِركة مَيّتٍ السُّحْتَ وأموال الأرامل والأيتام . وقد رأيت مشجرات لرجل ، يقطن في قُطْرٍ عربي ، ويزعم أنه من أهل الفن ، رأيته في مشجره هذا قد أشرك عدة أُسَرٍ في سِلْسِلةٍ واحدةٍ لِجَدٍ قريب هو الخامس أو السادس في جسدها المرقوم ، مع اختلاف مشارب تلك الأسر ، وتباين أصولها ، وعدم اعترافها بثمة قرابة بين بعضها البعض ، على رغم قُرْبِ الجَدِّ ، واتفاق البلد ، وقد جعل لكل أسرة مشجرة مستقلة ، وأخرى يجمعها فيها ، قد كتب كل ذلك بِخَطِ يده على ورق كَرَّر نسخه بآلة التصوير ليبدو في نهاية الأمر وكأنه ورق بالي ، أو رِق عتيق قديم على رغم أن الأسماء المدونة حديثة ومعاصر ، فالكذب مهلكة ، وكما يقولون : حبل الكذب قصير .

٤. أن يُطْبَعَ كتاب معتمد في النسب ، ثم يُدْرَجَ معه كتابٌ غير معتمد أو مزور ، بدعوى جمع كتب النسب في مجلد واحد أو مجاميع كتب النسب ، وهذا التدليس يسمى (ادراج الكتب) ، وهذا أشبه برسم مشجر صحيح ، ثم يدرج بين الأغصان غصن مكذوب ، وهذا هو (الإدراج في المشجر) .

٥. أن يروج الوضاع لفكرة عثوره على كتاب عظيم ، يزعم أن للكتاب قدر عند أهل النسب ، وعنوانه يأخذ بالأبصار ، ثم يزعم أنه مفقود ، وأن فيه من الأنساب كذا وكذا ، وهذا الكتاب في حقيقته كحقيقة العنقاء ، أعنى لا واقع له . وهو بهذا يكرِّس لفكرة انتساب فلان إلى القبيلة الفلانية ، أو القبية الفلانية تنتسب لفلان .

٦. أن يروِّج تاجرُ النسب لفكرةٍ غريبةٍ ، حيث يزعم احتواء مكتبته على نوادر المخطوطات التي لا يملك مثلها أحدٌ سواه ، وأنه إنما تمييز مِن بين الأقران ، وتفرد عنهم بالأعلمية بالأنساب ، إنما حصل بكنوزه تلك ، فهو يملك مالا يملك غيره . وهو إنما قصد بهذا أن يستميل العوام والسفهاء .

أصناف الوضاعين

الصنف الأول : أفراد .

يعمل أحدهم بمفرده في الوضع والتزوير وتشويه التاريخ ، إما لعدم ثقته بغيره ، أو لأجل طمأنة عُملائِه حيث لا يعلم بِسِرِّهم غيره ، أو لأجل تفضيله للعزلة على أي حال .

الصنف الثاني : جماعات .

ويعملون على شكل خلايا شبكية ، موزعة جغرافياً في بلدان مختلفة ، ويتقاذفون عُمَلائَهم كَالكُرَةِ فيما بينهم ، كيما يُوهِمونهم أنهم جادون وإنْ كانوا كاذبين ، وأنَّ لقراراتهم صبغة دولية ، واعتراف دولي .

الصنف الثالث : مؤسسات .

تحمل هذه المؤسسات اسم نقابة الأشراف أو مركز لدراسة وتحقيق الأنساب ، تزاول أعمالها في بعض الدول ، وهي مؤسسة رسمية حكومية أو أهلية ـ تبعاً لِسياسة كل دولة ـ ، فتستغل وضعها كمؤسسة اجتماعية لجلب العملاء ، وهي في حقيقتها بُؤرة شيطانية ، وغُدَّة سرطانية ، ضارة بالمجتمع . وكان الأولى بهذه المؤسسات أن تعمل بِنَزاهة ، وأن تتعامل مع عملائها بموضوعية ، وأن تُجِل الأمانة التي تَحَمَّلتها . والنقابة مؤسسة إدارية اجتماعية ، وإنما تأسست لغايات نبيلة لا لهذه الغايات الخسيسة .

طريقة النسابة في النقد إثباتاً ونفياً

النسابة هو عرَّاب المؤرخ ، إذ كل نسابة مؤرخ ، وليس العكس ، فهو يدرس الأنساب بكل استقلاليَّة . والنسابة الحق يتشوَّف إلى ثبوت الأنساب ، وليس تشوفه إلى نفْيِها يكون ، فليس هو عدو للإنسانية ، بل هو أحد الذين حفظوا للإنسانية تراثها ، وأبقوا للإنسان إنسانيته ، فمحور عمله تجلية التاريخ وإعرابه ، ولذا فإنَّ علم الأنساب يُعَدُّ من تراث النبوة ، ومن مخاليف الولاية، ومن أجل ذلك فإنَّ الله تعالى يهيء للقرون الأبدال في الدين ، والأبدال في كل العلوم والحقائق التي تدور في فلك الدين ، فطريقة الحِبر البدل في تحقيق الأنساب وكشف زروها ، أن يقوم بتحرير السلسلة ودراستها دراسة كاملة متكاملة من جميع النواحي على النحو التالي :

١. أن يدرس السلسلة المعروضة عليه دراسةً نَسَبِيَّةً محضةً ، فهو يلاحظ بحواسه كلها ، ويصنف وينظم البيانات والمعلومات ، ويلخص الأفكار ، ويطبق خبراته . وهذه الدراسة على أي حال ـ في النسبة الصادقة أو في الدعوى ـ تكون عبر مراحل يتبعها النسابة المحقق ، وهي :

أ- تحريرُ النسبِ . بمعنى أن يَبْسُطَ النسب تارة ، ويُشجرَّه أخرى ، ويُوثِّقه توثيقاً دقيقاً ، حتى يستيقن من أصول النسب ، ويتحقق من اتصاله ، ومن عدم انتقاله عن موضعه ، وقد يتقلد النسابة المنهج الديكارتي حتى يصل إلى الحقائق العلمية التي تمكنه من خدمة الإنسانية ، وذلك بتخليص العقل من الأحكام المسبقة ، ومن الأوهام ، أو أن يسلك منهج تتبع الغلط ، أو فرض الغلط ، حتى يكون ذلك طريقه للوصول إلى الحقائق العلميَّة .

ب- يَعُدُ النسابةُ طبقات السلسلة . ويقدِّر تواريخ الولادة والوفاة إذا جُهِلت لغير العلويين ، أو إذا جُهل بعضها بالنسبة للعلويين ، ويوزِّع الطبقات على الفترة الزَّمنِيَّة التي شغلتها السلسلة ، ويوثِّق هذه الطبقات من المصادر المعتبرة ما أمكن إلى آخر طبقة يمكن توثيقها وتخريجها من تلك المصادر .

ت- متى صحتْ النِّسْبَة للفرد أو للجماعة فإنَّ النسابةَ يقوم بتقويم السلسلة ، وتصويب الخلل الطاريء عليها ـ ما لو وُجِدَ ـ ما دامتْ صحيحة غير مكذوبة ، وأما الكذب فلا يتأتَّى معه إصلاح الخلل ، وضبطه ، ومراجعته على المصادر المتخصصة ومقابلته عليها .

ث- يَعْقِدُ النسابةُ موازنةً بين هذه السلسلة وبين غيرها من السلاسل المقاربة لها ، والمتفرِّعة عن نفس الأصل أو من صِنوه . بمعنى أن يقارن بين الإِقعاد والإِطراف .

٢. أن يدرسها دراسةً تاريخيةً بَحتةً . بمعنى عرض السلسلة على خط التاريخ ، وعرضها على مجرياته ، لَيرى مدى تفاعل طبقاتها مع معالمه وأحداثه ، وأثر التاريخ في كل طبقة ، وتأثير كل طبقة في التاريخ.

٣. أن يدرسها دراسةً جغرافيةً . بمعنى تتبع طبقات السلسلة جغرافياً على الخارطة ، ومعرفة تحول طبقاتها من مكان لآخر وفي أي زمان كان التحول ، وأن هذه السلسلة في تحولها وتنقلها ، لابد وأن تترك أثراً طبيعياً في المكان أثناء سيرها ، وإلا عُدَّتْ سلسلة ملساء جرداء لا شواهد لها عند تتبع طبقاتها ، وهذا من أبين علامات الوضع والكذب.

٤. أن يدرسها دراسةً سيسولوجيةً . وتشمل : دراسة الفِكْر ، والأيدلوجية ، والنفْسِية/السيكولوجية . ولكل طبقة من طبقات السلسلة وَبِدِقَّةٍ ، فالسلسلة الصادقة الصحيحة هي التي تتفق طبقاتها ، وتتشابه درجاتها ، وتتصل حلقاتها ، متآلفةٌ رجالاتُها غير متنافرة ، وثيقةٌ عُرُواتُها غير متباعدة ، سِرُّ الأول نَلحظُه في الآخر ، وَسِمَةُ الآخرِ نجده في الأول ، نعم قد نجد تحولاً في طبقة أو أكثر ، ولكن هذا التحول تكون له دلائل وإمارات ، وشواهد وعلامات ، فعَلى النسابة البَدَل أن يعرف تحول طبقات السلسلة من زمان لآخر ، وبِدقة ، وفي أي مكانٍ كان ذلك التحول .

٥. النسابة المحرر ، لا يكتفي بما تقدم ، بل يُشَمِّرٍ عن سَاعِدِ الجِدِّ ، ليتثَبَّتْ مِن فُصول النسب فرداً فرداً ، الذكر والأنثى ، الأحياء والأموات ، ويوثِّقهم لِيُعَرِّفهم للنسابة البدل في مستقبل الزمان .

الواجب الشرعي والإنساني

١. الوضاعين ، والكاذبين ، إنما يفعلون هذا المنكر وقد أخذتهم السَّكرةُ ، وغرَّتهم بَهْرَجَةُ الحياة ، والنفوس البشرية تنتابها قوى غضبية ، وأخرى شهوية ، فعليك في أول الأمر بالنُّصح ، فتأمرهم بالمعروف ، وتنهاهم عن المنكر ، وتدعوهم بالحكمة والموعظة الحسنة، وتجادلهم بالتي هي أحسن ، وألا نتعسَّف في استعمال الحق، فإن تمكنت من نفوسهم القوى الحكيمةُ العاقلةُ واستجابوا للنصيحة ، فعليك أن تكفَّ عنهم ، وألا تُشَهِّر بهم وتفضحهم ، بل يجب عليك أن تسترهم وأن تعتذر لهم بجمل الأعذار ، أما إن لم يستجيبوا ولكنهم أخذوا بالتمادي في ضلالتهم وبغيهم ، فعليك أن ترفع أمرَهم إلى الحاكم ، وأن تبين حالهم للناس ، ومن ثَمَّ فإنَّ عليك ، مجاهدة الكذابين ، بِغليظ المقال ، ومنازلة المزورين ، بِفاصل الفِعال ، وليس لك مقاتلتهم بالسلاح ولا أن تُشْهِرَهُ ، فإنَّ ذاك مَرَدُّه إلى الحاكم ، وواجبٌ على القاضي أن يسد مادة الكذب في الأنساب ، لا سيما إن أخذت ملامح الظواهر الإجتماعية .

٢. لا يجوز بحال أن يسكت الإنسانُ على منكر علمه ، لأن سكوته على الكذب في النسب يكون كالإقرار ، فيكون أحد الكاذبين ، وتلحقه لعنة الله ورسوله ، هذا إنْ سكت ، فكيف بمن ينقل الكذب ، ويقلِّده رقبته ، وهو يعلم أنه كذب! ﴿وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا * اقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ ، أما إنْ تعذَّر شخصٌ بِعدمِ العِلمِ بِالكذبِ ، فهذا يكون قد أقرَّ على نفسه الجهل بالأنساب ، وأقرَّ بعدم درايته بقوانين المهنة ، فكان أولى به ألا ينقل كلام كل ناعق ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ ، ولا أن يقلِّدَ إلاَّ البدل ، الحُجَّة ، الثبت ، التقي ، الوَرِعَ ، الموصوف بالتحقيق ، والموسوم بالإتقان ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ ، فأولى به أن يعرضه على أهلِ العِلمِ والذِّكرِ ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ ، وأما المقولة التي شاعت بين العوام وأشباه المتعلمين التي تقول : (اجعلْ بينكَ وبين النارِ شيخاً أو مفتي) فهي مقولة زُورٍ وبهتان . كما أن النفوس الجاهلة والضعيفة قد تأخذها حميَّةُ الجاهلية ، فقد تنصاع للكذب لأن صاحبه إما ابن بلدته ،

أو قبيلته ، أو ديانته ومذهبه ، فالحاصل ، لا يجوز السكوت على الكذب في النسب ولا مجالسة الوضَّاعِين وإلا كان واحداً منهم .

٣. أن يحفظ أنساب الناس ، ويصون أعراضهم ، ويحرص على صلاح المجتمع وتآلفه ، وكل ذلك لا يكون إلا برد الغاوي عن غوايته ، فيجب على كل إنسان كريم ذي نخوة وشهامة أن ينصِّب نفسه حامياً للفضيلة ، مدافعاً عن الخلال الحميدة ، متحلياً بالأخلاق العظيمة ، داعياً إلى الصراط المستقيم ، لا تأخذه في قول الحق لومةُ لائم ، فالشرائع إنما جاءت لحفظ النوع الإنساني ، والنسل الآدمي ، ليبقى نقياً ، متآلفاً ، محفوفاً بالعناية .

جهود النسابين الثقات لحفظ الأنساب

يَشْرَعُ النَّسابةُ البَدَلُ ، الذي يحفظ الله به العلم ويجدده به في كل مئة عام إلى سلوك طرائق متعددة لحفظ الأنساب من فئات هي في حقيقتها عدوة للإنسانية ، مستهترة بالشرائع ، مستخفة بالعقول ، وهذه الفئات هي:

١. هواةُ عِلم النسب ، أهلُ الجمع والأَرْشَفَة .
٢. الأدعياءُ العابِثون .
٣. تجارُ الأنساب ، ونسَّابوا شبكة النت ، وفنَّانوا رسم المشجرات ، وأصحابُ الأختام والأوراق التي يخدعون بها عوامَ الأُسر ، وحمقى البيوتات ، وجهلةَ القوم ، وقد يحمل أولائي العوام إفرازات هؤلاء التجار إلى دور القضاء والمحاكم ، فيردُّهم القاضي الحصيف خاسرين ، إلا أن هذا القاضي الحصيف كان يجب عليه ـ وبسلطة القانون ـ أن يَسُدَّ مجرى النَّتَن المتدفِّق مِن أصله ، وَإغلاقُ باب الشَّر من أساسه .
٤. القُصَّاصُ ، وأربابُ الأساطيرِ ، وغيرُ الأثباتِ مِن المؤرخين .
٥. العيَّابُون ، ومُتَتَبِعوا العَوْرات ، وأربابُ المثالِبِ ، وفي ضِمْنهم يندرج الشعوبيون ، والعنصريون ، وأَهلُ الشَّغَبِ والجَدَلِ .

فيعمدون باتخاذ تدابير ، إما لتحيير العابثين والمفسدين ، وإما لأجل الخوف من البطش والتنكيل بهم من قِبَل الأدعياء الحاقدين ، فمن تدابيرهم :

- امتحان المتعلم للنسب ، حتى يعرف الأستاذُ استعداده لهذا العلم ، وغرضه من تعلمه ، ومدى ملائمته لعلم النسب ، ومكانته الاجتماعية ونسبه . روى أن إسحاق بن يحيى بن طلحة قال لسعيد بن المسيّب : علِّمني النّسب . قال : أنت رجلٌ تريد أن تُسَابَّ الناس. فهو بعد هذا الرد الغليظ من شيخه سيتخذ أحد قرارين ، فهو إما أن يترك شيخه ، وينصرف عن تعلم النسب ، وهذا دأب أهل الخلاف والشقاق ، وإما أن يصبر على غليظ رده ، ويتودد للعلم ويجد في طلبه ، وهذا من صفات المتأهلين الصادقين .
- تناقل كتب النسب وجرائده بين أهل الاختصاص ، دون أن تقع في أيدي العابثين والمفسدين في الأرض ، ولكن الذي حدث ـ ويؤسف لما حدث ـ أن تسرَّبت هذه الكتب إلى العابثين ، وإلى الهواة، وإلى غير الضابطين ، في هذه القرون المتأخرة ، بل قد يرث الكتّاب نجل البدل ، الثقة ، الحجة ، الثبت ، ولكنه ما كان كأبيه في الحرص على هذه الكنوز ، فتسرَّبت لأولئك المذكورين ، أو أنه قد سئم مكتبة أبيه من بعد موته ، فتبرع بها لمكتبة عامة ، فتسارع إليها تلك الفئات المزبورة .

- مخاطبة النسابين الخبراء الثقات بالإلغَازِ في كتابه ، وهذا الإلغاز يكون بِعِدَّةِ طرق يفعلونها ، فيطعنون في أنساب الأدعياء والمزورين بـ :
  - بكلمة ترادف المعنى المصطلح عليه ، أو مصطلحاً أقل شُهْرَةً من المعتاد المتداول، أو رديفاً له . فمثلاً يستعيضون عن حرف (ض) الدال على الانقراض بحرف آخر أقل شُهرةً يفهمه النسابة الذي يعاصره أو الذي يليه في الطبقة وهو البديل . وكذا الشك في النسب ، ويعبر عنه على أي حال بقول (فيه نظر) ، ويرمزون له بحرف (ف) الدال على وجوب التروي والكف عن الجزم في اثباته ، وكذا حرف (ق) ويعني الحاجة إلى التحقيق ، فكل ذلك قد يستعيضون عنه برموز يفهمونها دون غيرهم .
  - وضع المصطلح الذي يتداولونه بينهم بالأرقام ، وِفق حساب الجمل .
  - ألوان الخطوط . فالخط الأسود هو الشايع في الكتابة ، أما المداد الأخضر فغالباً ما يُذَيِّلون به ، أما الأحمر فللتعليق ، وقد يضعون إشارة بالأحمر في حال الشك أو الطعن .
- إِعْجَامُ العبارة فلا يفهمها إلاَّ الأبدالُ ، والأبدالُ : هم الذين يخلفون بعضهم بعضاً على هذا العلم . وليس المقصود بالإعجام أن يدخل لغةً على لغةٍ ، وإنما المقصود هو أن يجعل العِبارةَ مُحيِّرة ، مُعْتَمَة ، حتى يسأم منها الكذوب والمفسد ، فيندحر بعيداً عن أنساب الناس ، فتسلم من عبثه . يقول النَّسابة السيد علاء الموسوي : فقد يستعمل النسابة عبارة ملغومة ، يظن الواقف عليها أنها مؤيدة للنسب : بينما تكون في الحقيقة مشككة فيه ، وربما نافية له ، وقد جرى مثل ذلك مع ابن طاووس الحسني ، حين وقف على نسب بعض الأعارجة ، فكتب عليه كلاماً نفى فيه صحة انتسابهم ، مع أن ظاهره منمق جميل يدل على تأييده لصحة نسبهم ، وكذلك فعل ابن مساعد الطوغاني الحسيني، تلميذ ابن عنبة ، وكان بعض العلماء من النسابين يستخدمون هذه الأساليب في التعامل مع المشجرات المشكوك بها ، فمثلا كان السيد شهاب الدين يكتب على المشجرة المنتحلة : تحفة لطيفة ، ومخطوطة جميلة ، بارك الله في حاملها . وكان يكتب على المشجرة الصحيحة في بعض الأحيان : هذه النسبة صحيحة ، متصلة بجدنا الحسين الأصغر .

- تمنيق العبارة في الظاهر ، بحيث يفهم النسابة المتمرس المراد منها دون الهاوي والجمّاع ، فالخبير بنفسيات النسابين إنما يخاطب من هو مثله ، فقد تكون العبارة المنمقة الغرض منها التشكيك ، أو النفي والطعن الأكيد .
- توكيد العبارة المشكلة ، وتوثيق الحادثة المتشابهة ، وضبط اللفظ بالشكل متى أحوج الضبط .
- مكاتبة النسابين الثقات المؤتمنين فيما بينهم ، ومراسلاتهم ، وسؤالاتهم لبعضهم ، وترابطهم فيما بينهم في مقابل ترابط المزورين وتزاورهم .

قواعد وأحكام مجموعة من كتب الفقهاء

- النَّسَبُ حقٌ من حقوق الله ، فلا يتساهل مع حق الله ، ولا يُستهان به .
- الْوَلَدُ لِلفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ .
- يَثْبُتُ النَّسَبُ بالنكاح مطلقاً ، مِنْ غَيْرِ عَوْدَةٍ ، وَلَا يَنْتَفِي بِمُجَرَّدِ النَّفْيِ ، وَإِنَّمَا يَنْتَفِي بِاللِّعَانِ ، فَإِنْ كَانَا مِمَّنْ لَا لِعَانَ بَيْنَهُمَا لَا يَنْتَفِي نَسَبُ الْوَلَدِ.
- وجوب التصدي للأدعياء وُجوبَ عَيْن . فقد أوجبت الشرعة التصدي لِمن ادعى نسباً ليس له. ولا يُراعى لهذا الدَّعي حُرْمة ، إذ لا حرمة له ، حتى يكف عن كذبه هذا ، بل ولا يُرفق به ولا يُشْفق عليه .
- الأنساب تثبتُ بالعلامات الواضحات ، وبالبينات الثابتات ، ولا تثبت بالشُبُهات.
- الأصل في الأنساب الحرية ، إلا ما خرج بدليل .
- النسب يكفي فيه الاستفاضة وهي الشهرة ، والعِبْرة فيها بالتسامع ، للضرورة ، وَلَوِ اعْتُبِرَتِ الْمُشَاهَدَةُ لَمَا عَرَفَ أَحَدٌ أَبَاهُ وَلاَ أُمَّهُ وَلاَ أَحدًا مِنْ أَقَارِبِه.
- الْمُعْتَبَرُ فِي الاسْتِفَاضَة ، أَنْ يَسْمَعَهُ مِنْ جَمْعٍ كَثِيرٍ ، يَقَعُ الْعِلْمُ ، أَوِ الظَّنُّ الْقَوِيُّ ، بِخَبَرِهِمْ ، وَيُؤْمَنُ تَوَاطُؤُهُم عَلَى الْكَذِبِ . وغير ذلك ضعيف ، غير معتبر فيها .
- يُعْتَبَرُ مَعَ انْتِسَابِ الشَّخصِ وَنِسْبَةِ النَّاسِ ، أَلاَّ يُعَارِضَهُمَا مَا يُورِثُ تُهْمَةً وَرِيبَةً .
- لا ترجيح لليد الطارئة في الانساب .
- النسب لا يتجزء ، ولا يتصور فيه الإشتراك .
- الحر، والعبد، والمسلم، والكافر ، والأسير ، جميعهم في دعوى النسب سواء، لا مزية لاحدهم على الاخر.
- ثُبوتَ النَّسَبِ أَسْرَعُ مِنْ انتِفَائه ، وَلِهَذَا يَثْبُتُ ، بِالإِمْكَانِ ، وَبِالإِقْرَارِ ، وَبِالسُّكُوتِ الْمُشْعِرِ بِهِ بِخِلافِ انْتِفَائِهِ ، فَإِنْ بَادَرَ لِنَفْيِهِ انْتَفَى كَالأَوَّلِ وَالْمُعْتَبَرُ فِي ذَلِكَ نَفْيُهُ .
- ثُبوتَ النَّسَبِ أَقْوَى مِنْ حَقِّ الاسْتِلْحَاقِ ، وَالضَّعِيفُ لا يَبْقَى بِطَرَيَانِ الْقَوِيّ .
- الزِّنَا لا يَتَعَلَّقُ بِهِ ثُبوتُ النَّسَبِ .
- الْوَطْءَ بِشُبْهَةٍ يُثْبِتُ النَّسَبَ .
- أطراف النسب ثلاثة ، أبٌ ، وأمٌ ، وولدٌ .
- النَّسَبَ مِنْ الْحَوَائِجِ الأَصْلِيَّةِ .
- النسب أعزُّ الروابط في المجتمع الإنساني .

- لا يُمنعُ ثبوت النَّسب مِن وجهٍ دُون وَجْهٍ .
- النسبُّ يُحتاط لاثباته لا لنفيه .
- النَّسَبَ يُحْتَاطُ فِي إِثْبَاتِهِ إِحْيَاءً لِلْوَلَدِ .
- النَّسَبُ مَبْنِيٌّ عَلَى الاحْتِيَاطِ .
- النَّسَبَ يَغْلِبُ فِيهِ الإِثْبَاتُ .
- دعاوي النسب لا يُشْتَرط في سماعها ثبوت النكاح في وثيقة رَسْمِيَّة ، ولكنها تُسمع كذلك لو ثبت النكاح في محرر عُرْفِيّ .
- نفيُ العَامّ أو نفيُ الأعمّ يستلزم نفي الخَاصّ أو الأخصّ ، ونَفْيُ الخاصِ أَوْ الْأَخَصِّ لَا يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ العامِ أو الْأَعَمِّ . فلو نُفِي رجلٌ من نسبٍ ، فإن هذا يستلزم نفي كل نسله من ذاك النسب ، بخلاف نفي شخص من أسرة أو قبيلة ، فإنَّ هذا النفي لا يؤثر على ثبوت نسب الأسرة أو القبيلة .
- النَّسَبُ لاَ يَكُونُ مَحَلًّا لِلْبَيْعِ ، لأِنَّهُ لَيْسَ بِمَالٍ ، وَكَذَلِكَ لاَ يَكُونُ مَحَلًّا لِلْهِبَةِ وَالصَّدَقَةِ وَالْوَصِيَّةِ .
- لاَ يَحْكُمُ القاضي بِتَعْجِيزِ الْمُدَّعِي ، فَإِنْ حَكَمَ بِعَجْزِهِ كَانَ حُكْمُهُ غَيْرَ مَاضٍ ، وَأَمَّا طَالِبُ نَفْيِ النَّسَبِ فَإِنَّهُ يَمْضِي حُكْمُهُ بِتَعْجِيزِهِ فِي النَّسَبِ ،
- الْحُكْمَ عَلَى الْحَاضِرِ ، حُكْمٌ عَلَى الْغَائِبِ ، فِي مَسَائِل مِنْهَا النَّسَبُ
- يَصِحُّ التَّعْجِيزُ فِي كُل شَيْءٍ يُدْعَى فِيهِ إِلاَّ خَمْسَةَ أَشْيَاءَ : الدِّمَاءَ ، وَالأَحْبَاسَ ، وَالْعِتْقَ ، وَالطَّلاَقَ ، وَالنَّسَبَ ، وَبِهِ قَال ابْنُ الْقَاسِمِ وَأَشْهَبُ وَابْنُ وَهْبٍ .
- يُعَدُّ حُكْمُ الْقَاضِي بِالنَّسَبِ دَلِيلاً مُسْتَقِلًّا ، لأِنَّ الْحُكْمَ قَدْ لاَ يَذْكُرُ فِيهِ مُسْتَنَدُ الْحُكْمِ
- اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ . فَذَهَبَ الْحَنَفِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ وَالشَّافِعِيَّةُ فِي مُقَابِل الصَّحِيحِ إِلَى أَنَّ وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ صَغِيرًا فَإِنَّهُ لاَ تُقْبَل مَا لَمْ يُنَصِّبِ الْقَاضِي خَصْمًا عَنِ الصَّغِيرِ لِيَدَّعِيَ النَّسَبَ لَهُ بِطَرِيقِ النِّيَابَةِ شَرْعًا ، نَظَرًا لِلصَّغِيرِ الْعَاجِزِ عَنْ إِحْيَاءِ حَقِّ نَفْسِهِ .. أَمَّا الشَّهَادَةُ عَلَى نَسَبِ صَبِيٍّ صَغِيرٍ مِنْ رَجُلٍ وَأَنْكَرَ الرَّجُل ، فَإِنَّهَا تُقْبَل مِنْ غَيْرِ دَعْوَى وَذَهَبَ الشَّافِعِيَّةُ فِي الصَّحِيحِ إِلَى أَنَّهُ
- فِي النَّسَبِ عِدَّةُ حُقُوق ، فَفِيهِ حَقٌّ لِلْوَلَدِ لأجل حق الحضانة ، والرضاع ، والنفقة ، والإرث ، وَفِيهِ حَقٌّ لِلأُمِّ ، لأِنَّهَا تُعَيَّرُ بِوَلَدٍ لاَ أَبَ لَهُ كَمَا أَنَّ فِيهِ حَقَّ الأَبِ ، إذ من حق الأب صيانة نسبه ، وحفظ نسله ، وَكَذَلِكَ فِيهِ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى ، وهو الحق العام، لتعلقه بحقوق وحُرُمات أوجب الله رعايتها لصلاح المجتمع واستقراره.

- قال بعض العلماء : الشَّهَادَةَ عَلَى النَّسَبِ لاَ تُقْبَل مِنْ غَيْرِ دَعْوَى فلا يثبت النَّسَبِ بِدَعْوَى الحِسْبَةِ ، لأَنَّ النَّسَبَ حَقٌّ لآدَمِيٍّ ، وَحَقُّهُ لاَ تُقْبَل فِيهِ شَهَادَةُ الحِسْبَةِ . وقال بعضهم : تُقْبَل شَهَادَةُ الحِسْبَةِ فِي حُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى وَمِنْهَا النَّسَبُ ، فالنسب من حقوق الله تعالى ، لأَنَّ فِي وَصْلِهِ حَقًّا لِلَّهِ تَعَالَى .
- قال بعض الفقهاء : لاَ تَحْلِيفَ فِي نَسَبٍ . وَقَال آخرون : يُسْتَحْلَفُ فِي النَّسَبِ .
- النَّسَبَ أَمْرٌ لاَ مَدْخَل لِلرُّؤْيَةِ فِيهِ ، وَغَايَةُ الْمُمْكِنِ رُؤْيَةُ الْوِلاَدَة عَلَى الْفِرَاشِ ، لَكِنَّ النَّسَبَ إِلَى الأَجْدَادِ الْمُتَوَفِّيْنَ وَالْقَبَائِل الْقَدِيمَةِ لاَ تَتَحَقَّقُ فِيهِ الرُّؤْيَةُ .
- السُّكُوتَ فِي النَّسَبِ كَالإِقْرَارِ .
- الإنكار بعد الإقرار في النسب لا عِبْرَة به ، فالإقرار لا يحتمل النفي .
- النسب يثبت في جانب المرأة بالولادة .
- النسب يثبت في جانب الرجل بـالفراش ، أو الإقرار ، أو بالبَيِّنَة .
- دعوى النسب يُغْتفر فيها التناقض ، لأجل الخفاء الذي يكون في النسب ، بخلاف دعاوي الأموال .

تمت

فهرست الموضوعات